النمو الاقتصادي
والتنمية البشرية

يستند هذا التقرير، أساسا، إلى مساهمات أعضاء مجموعة "النمو والتنمية البشرية": "تطور الزراعة المغربية وآفاقها" (نجيب أقصبي)، "النمو الاقتصادي والشغل" (نزار بركة وأحمد بنرضى)، "الهجرة، الدياسبورا والتنمية البشرية" (جمال بوايور)، "تطور النتائج القياسية للقطاع الفلاحي "(رشيد الدكالي)، "القطاع الخاص والتنمية البشرية" (محمد سعيد السعدي)، "القطاع غير المهيكل" (رجاء المجاطي العلمي)، "السياسات الماكرو اقتصادية" (امحمد ساغو).

يعيد التقرير، أيضا، تناول بعض الإضافات الواردة في "عرض حالة" الدينامية الماكرو اقتصادية للاقتصاد المغربي بين عامي 1986 و 2003 الذي قام بإنجازه إلى برنار بيودو (2005) B.BILLAUDOT.

ولكيلا نفرط في إثقال المقدمة فإن الاقتباسات المباشرة من هذه النصوص لم يتم إسنادها في الهوامش.

الفهرست

ملخص 7

مدخل 9

الفصل الأول :

سياسات ماكرو اقتصادية مستقلة ذاتيا (1960-1981) لكنها تفضي إلى نمو دون تنمية 17

1.1. بنية نفقات الميزانية : ارتفاع نفقات التسيير (1955-1973) 18

2.1. دورات الميزانية : من التحكم إلى الانزلاق 22

3.1. السياسة النقدية ضبط القرض بين التأطير وإزالة التأطير 24

4.1. السياسة الزراعية : الخيار المائي 29

5.1. الدولة ومأزق القطاع الخاص 31

الفصل الثاني :

التقويم الهيكلي (1983-1993) : العودة إلى التوازنات الأساسية 41

1.2. عشرية ضائعة ؟ 41

2.2. برنامج التقويم الهيكلي : إعطاء الأولوية للتوازنات الماكرو. مالية... 44

3.2. ... يؤدي إلى نتائج بنيوية ضعيفة 50

4.2. تراجع نسبي للمؤشرات الاجتماعية 55

5.2. مآزق برنامج التقويم الهيكلي : التقويم لايساعد على النمو، والنمو لايضمن التنمية البشرية. 57

الفصل الثالث :

الاقتصاد المغربي في بداية القرن : بين التقويم والضبط 63

1.3. من التقويم إلى الضبط 63

2.3. نمو للنمو بدون تصنيع 70

3.3. الارتهان بالفلاحة 73

4.3. نمو منفتح ذو محرك داخلي ضعيف 76

5.3. نمو محدود من حيث التشغيل 78

6.3. القطاع الخاص : تحولات مفروضة 81

7.3. مرجل القطاع غير المهيكل و الهشاشة البشرية 85

الفصل الرابع

نحو نمط للنمو مرتكز على التنمية البشرية 89

1.4. إعادة تأميم التنمية اعتمادا على الحريات 89

2.4. من أجل سياسة اقتصادية في خدمة التنمية البشرية إحالات بيليوغرافية 93

قائمة الجداول والرسوم البيانية

قائمة الجداول

1.1. تطور المداخيل الجبائية الرئيسية للدولة (بملايين الدراهم) 21

2.1. تطور عجز الميزانية بالمغرب (1960-1972) 23

3.1. تطور عجز الميزانية بالمغرب (1973-1982) 23

1.2. تطور النفقات والمداخيل العادية 43

2.2. تطور حقيبة إعادة التمويل لبنك المغرب 49

3.2. بنية الساكنة النشيطة العاملة الحضرية حسب فروع النشاط 54

4.2. تطور البطالة الحضرية حسب مستوى الشهادات 56

5.2. بنية الساكنة النشيطة العاملة الحضرية حسب الوضعية المهنية 56

6.2. الحلقة المفرغة للنمو والتنمية البشرية 59

1.3. تطور عجز الميزانية (1993-2003) 64

2.3. تطور معدل الصرف (1990-2003) 70

قائمة الرسوم البيانية

1.1. تطور نفقات التسيير والاستثمار (1970-1983) 19

2.1. تطور الدين الخارجي بالنسبة للناتج الداخلي الخام 24

3.1. تطور القروض للاقتصاد الممولة من الموارد النقدية (1960-1972) 25

4.1. تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج الداخلي الخام 27

1.2. تطور نفقات التسيير ونفقات الاستثمار (1986-2003) 45

2.2. تطور بنية أهم المداخيل (بملايين الدراهم) 47

3.2. تطور عجز الميزانية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام) بين 1983 و 1992 48

4.2. النفقات العمومية الخاصة بالتربية والصحة بالنسبة للناتج الداخلي الخام 55

5.2. علاقات النمو بالتنمية البشرية 58

1.3. تطور توقعات نفقات الدين العمومي 65

2.3. تطور المداخيل غير الضريبية منذ 1993 65

3.3. تطور نفقات الدين العمومي (الفوائد وحدها فقط) 66

4.3. تطور توقعات مدا خيل الاقتراض 66

5.3. مساهمة عناصر الطلب في النمو الفعلي 72

6.3. تطور نسبة نمو الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الزراعية في المتوسط حسب الفترات 75

7.3. تبعية الناتج الداخلي الخام بالنسبة للتقلبات المناخية 76

8.3. تطور نسبة الاستثمار (1980-2002) 78

ملخص

1 ـ يهدف هذا التقرير إلى وضع العلاقات القائمة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ضمن منظور تاريخي. وبصفة أدق، فإن الأمر يتعلق بمحاولة إنجاز حصيلة شاملة للسياسات الاقتصادية التي اعتمدت منذ الاستقلال من جهة تأثيرها على مؤشرات التنمية البشرية. إن نظرة استعادية من هذا النوع من شأنها أن تمكننا من بناء رؤية إجمالية للآفاق المواتية بالنسبة لمغرب العام 2005.

2ـ تكشف **المقاربة** التي يتم تبنيها انطلاقا من زاوية المسارات الماكرواقتصادية عن ثلاث فترات يحدد كلا منها تماسك جامع : تمتد الفترة الأولى من الاستقلال إلى بداية الثمانينيات، وتتطابق الثانية مع برنامج التقويم الهيكلي الذي امتد بين عامي 1983 و1993, في حين تغطي الثالثة المرحلة الممتدة من التسعينيات إلى اليوم. إن البنية التحليلية مشتركة بين المسارات الثلاثة : حيث يتم، في مقام أول، استعراض السياسات الاقتصادية (الميزانية،النقدية، المالية، إلخ)، ثم السياسات القطاعية؛ وفي مقام ثان يتم اعتماد تحليل يقوم على مفاهيم نظام النمو، وذلك ضمن المكونات القطاعية لهذا الأخير وضمن علاقته مع التشغيل والإنتاجية والتنافسية، إلخ؛ وأخيرا يتم التطرق، في مقام ثالث، لدور القطاع الخاص وللأشكال الاستراتيجية للمقاولات الخاصة. وموازاة مع ذلك يتم تفحص بعض المؤشرات قصد الإحاطة بالأثر الاجتماعي للارتباطات الماكرواقتصادية (البطالة، العرضية، الاقتصاد غير المهيكل، إلخ).

3ـ إن **الرؤية الإستعادية** للنتائج المحصل عليها بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية تظهر حدود التحويل المباشر والخطي للرفاه الاجتماعي عن الأهداف المضبوطة للنمو الاقتصادي. وفعلا، إذا كان تحسين المستويات التي بلغها الناتج الداخلي الخام يبقى مؤشرا أساسيا من مؤشرات التنمية، فإنه يظل من الثابت اليوم كذلك أن هدف "النمو من أجل النمو" يمكن تحويل مساره إذا لم تؤخذ الغائية الاجتماعية بعين الاعتبار، وكذا بفعل الآثار السلبية المرتبطة بالسيرورات الإقتصادية الحصرية.

4ـ يلزم عن **فرضية التنمية البشرية**، تحديدا، أن هذه لايمكن اختزالها في الدخل وحده. وفي السياق نفسه فإن مبدأ العدالة الاجتماعية المؤسس على إعادة توزيع المداخيل يظل عديم الفعالية في نهاية المطاف، مالم يستند إلى مستوى كاف من **الإمكانيات البشرية الأولية**. ضمن سياق من هذا النوع فإن "الفقر، منظورا إليه من زاوية الدخل" أو "الفقر المالي" ليس سوى مكون من مكونات **القلّة في القدرات**. وعلى عكس ذلك فإن توسيع اختيارات الأفراد، وحريتهم، ومشاركتهم في القرارات وفي ممارسة المراقبة، من شأنها أن تحث على سيرورة، محافظ عليها ذاتيا، للنمو الاقتصادي ولتحسين الدخل بالنسبة لكل فرد. وباختصار فإن **التنمية البشرية هي تنمية للساكنة، من طرف الساكنة، ولأجل الساكنة.**

5 ـ ينقسم **المسار الأول (1960 ـ 1981)** إلى فترتين: الفترة المتراوحة بين 1961 و1972, حيث تم، نسبيا، احتواء السياسات الميزانية والنقدية. ثم الفترة الممتدة بين 1973 و1981, والتي سجّل خلالها تغيّر مفاجئ طرأ على الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية، حيث كانت التوقعات الاقتصادية لهذه الفترة أكبر من الإمكانيات الإنتاجية للبلاد. وقد تمكن القطاع الخاص من تدعيم المواقع التي كان يحتلها ضمن الاقتصاد، وذلك خاصة بفضل دعم الدولة خلال الستينيات والسبعينيات. مع ذلك، فإن إنعاش هذا القطاع ـ الذي أدى إلى تمركز اقتصادي ومالي على هيئة إندماجية (conglomérale) ـ لم يساعد على ظهور تراكم إنتاجي، كما أن انعكاساته على التنمية البشرية كانت ضعيفة الأثر.

6 ـ يسجل **المسار الثاني (1983 ـ 1993)** منعطفا في السياسات الاقتصادية، الظرفية والبنيوية، للمغرب. لقد قادت أزمة نهاية السبعينيات ـ التي ضخمها سياق من الركود الاقتصادي على الصعيد الدولي ـ إلى تبني سلسلة من الإصلاحات بهدف معالجة الإختلالات الماكرو اقتصادية. ويقوم مخطط التقويم الهيكلي على فرضية مفادها أن تثبيت تحرير السوق (داخليا وخارجيا) من شأنه أن يولّد النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار نُظر إلى التنمية الاجتماعية باعتبارها محصّلة لذلك النمو. من هنا، وكلما فرض التثبيت تقليصات في الميزانية، كانت الميزانيات الاجتماعية هي التي تدفع الثمن. وتظهر الخلاصة المستقاة من تحليل هذا المسار حدود الاستراتيجيات التي تقيّد تحسين إشباع الحاجيات الاجتماعية بالحفاظ الصارم على التوازنات الأساسية.

7 ـ يتحدد **المسار الثالث (1993 ـ 2000)** في ارتباط مع حركة واسعة للإصلاحات المتعلقة، في آن واحد، بالمحيط المؤسسي وبأهداف السياسة الاقتصادية، والساعية إلى إعادة الاعتبار للمكوّن الاجتماعي قصد تقليص حدة العجز الهيكلي. مع ذلك فإن أخذ الإشكالية الاجتماعية بعين الاعتبار لم يكن له إلا أن يصطدم بالحدود المرسومة من قبل الضغوطات الخارجية (حجم الدين الخارجي) وبضعف هامش المناورة، فيما يخص مالية الدولة، المتروكة للسلطات العمومية. وتفسر هذه الحدود تطور السياسة الاقتصادية بمحاذاة عتبات التوازن الخاصة بمخطط التقويم الهيكلي، كما تفسر آثارها الضعيفة فيما يتعلق بتحسين مؤشرات التنمية البشرية.

8ـ إن **الآفاق** التي يمكن رسمها انطلاقا من التحاليل السابقة تقف إلى جانب سياسة اقتصادية في خدمة التنمية البشرية، ويترتب عنها انعطاف كبير في المسار:

(أ) استعادة سيادة السياسة الاقتصادية،

(ب) القيام بإعادة تركيز للنفقات العمومية على الأهداف ذات الأولوية، من قبيل التوسيع السريع للقدرات الوظيفية الأساسية من أجل حياة كريمة ولائقة؛

(ج) إعادة تحديد نمط النمو حول المبادئ التالية :
- إعادة تشكيل دور الدولة حول وظائفها المتعلقة بالضبط والتنمية البشرية،
- إندماج دولي متحكم فيه وفي خدمة التنمية الوطنية ؛
- نمو أكثر عزما ووفرة فيما يتعلق بمناصب الشغل ؛
- سياسة اقتصادية مندمجة تضم النماذج الجديدة في المجالين التكنولوجي والتنظيمي ؛
- زراعة مكثفة، تنافسية ومستديمة ؛
- تعزيز التحفيزات لصالح المقاولات، بشكل يزاوج بين البحث عن الفعالية ومبدأ الإنصاف.

9ـ إن اختيارا استراتيجيا من هذا النوع بالنسبة لمغرب العام 2025 لمن شأنه أن يزيل العوائق المتبادلة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية ويدخل البلاد سياقا إيجابيا يمزج **الحريات السياسية بالتسهيلات الاقتصادية بالفرص الاجتماعية، بضمانات الشفافية والأمن الواقي.**

"حين يسود الخير في الدولة،
تحدث بجرأة وتحرك بجرأة،
وحين تضل الدولة، تحرك بجرأة
وتحدث بتحفظ"، كونفوشيوس

"والغنى ليس طبعا هو الخير الذي
ننشده : إنه مجرد شيء نافع، وسيلة
لبلوغ شيء آخر"، أرسطو

مدخـــل

يتعلق الأمر في هذا التقرير بمحاولة وضع الاقتصاد المغربي ضمن أفق تاريخي، وذلك على مستوى النمو الاقتصادي وتأثير السياسات الاقتصادية، التي وضعت منذ الاستقلال، على التنمية البشرية.

إن خطا تحليليا من هذا النوع ينطلق من فرضية عامة يتم اقتراحها على امتداد الصفحات التالية : ليست التنمية البشرية مجرد معيار لقياس ووصف النتائج المحصل عليها من قبل الاقتصاد الوطني على المدى الطويل؛ كما أنها لاتتحدد، فقط، باعتبارها مكونا بنيويا من مكونات النمو، أو باعتبارها هدفه الأخير. إنها، وبشكل قاطع، شرط لابد منه للنمو الاقتصادي ؛ هي أساسه الجوهري ونابض ديناميته ودوامه. إن التنمية البشرية، في الآن نفسه، أصل النمو وغايته، مبدؤه الأول وقيمته العليا.

وبعيدا عن مجرد صياغة موقف مبدئي أو قضية من النمط المعياري فإن هذه الفرضية ناجمة عن تفحص نقدي واسع لنظريات واستراتيجيات التنمية الرائجة في العالم منذ منتصف القرن الأخير(برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1996؛ إيمرجي Emmreji، جولي Jolly، فايس weiss) إن تفحصا من هذا النوع، وهو يستند إلى نظرة إستعادية (rétrospective) للنتائج المجمّعة المحصل عليها بخصوص التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليكشف عن حدود تحويل مباشر وخطي للرفاه الاجتماعي عن الأهداف المضبوطة للنمو الاقتصادي. وفعلا، إذا كان تحسين المستويات التي بلغها الناتج الداخلي الخام يبقى مؤشرا أساسيا من مؤشرات التنمية، فإنه يظل من الثابت اليوم كذلك أن هدف "النمو من أجل النمو" يمكن إثقاله على نحو لافكاك منه، وذلك تحديدا إذا لم نأخذ الغائية الاجتماعية بعين الاعتبار، وكذا بفعل الآثار السيئة المرتبطة بالسيرورات الاقتصادية الإقتصارية (exclusifs).

ونحن ندين للهندي الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد آمارتيا سين (Amartya Sen) (1999) بمثل هذا التغيير في النموذج وإعادة مفهوم التنمية البشرية إلى مركزه. إن هذا المفهوم، الذي صيّره **برنامج الأمم المتحدة للتنمية** شعبيا منذ العام 1990, يشير إلى سيرورة توسيع لإمكانيات الاختيار لدى الأفراد ولقدراتهم على تحسين مستوى عيشهم بأنفسهم.

وتكمن أصالة هذه المقاربة، من زاوية التنمية البشرية، في المضمون الجوهري الذي تضفيه على الرفاه الاجتماعي : فهذا الرفاه لايمكن، فعلا، اختزاله في مجرد نمو للدخل، بل ولاحتى في تحسين مستويات إشباع الحاجات الأساسية كما سبق أن بشّرت به، ولزمن طويل، المؤلفات الاقتصادية والتنموية المتحجرة. وفي السياق نفسه يمكن القول إن تصورات التنمية القائمة على العدالة الاجتماعية ربما كانت تجد في مفهوم **الإقتدار** (capabilité) امتدادا أساسيا : ذلك أن مبدأ إعادة توزيع المداخيل سيصبح عديم الفاعلية مالم يرتكز على مستوى كافٍ من **الإمكانيات البشرية الأولية** (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1996) :

- إمكانية العيش لمدة طويلة وبصحة جيدة ؛
- الحصول على معارف ؛
- الحصول على مستوى عيش لائق.

ضمن منظور من هذا النوع يصبح "الفقر بمصطلحات الدخل" أو "الفقر المالي" مجرد شجرة تخفي الغابة، حيث إن المشكل الحقيقي يكمن **في نقص القدرات** الذي يمثّل العامل **الأشد حسما** في تحييد مفعول سياسات محاربة الفقر والتقليص من اللامساواة. وخلافا لذلك، يؤدي توسيع اختيارات الأفراد، وحريتهم، ومشاركتهم في القرارات وفي ممارسة الرقابة إلى تحفيز سيرورة محافظ عليها ذاتيا للنمو الاقتصادي ولتحسين الدخل بالنسبة لكل فرد. وباختصار، فإن التنمية البشرية هي تنمية للساكنة من طرف الساكنة ولأجل الساكنة.

وتتميز المقاربة التي تتم اعتمادا على مفهوم التنمية البشرية، إضافة إلى ملاءمتها النظرية، بكونها توفّر سلسلة من مؤشرات القياس التي تمكّن من معايرة (étalonner) مستوى التنمية الذي تم بلوغه من قبل البلدان المختلفة ووضع مقارنات دولية زمنية وإقليمية في الوقت نفسه. وبتركيب مستوى الدخل، مع معدل الحياة، ومستوى التعليم، والمشاركة في الحياة السياسية، والأمن البشري، إلخ. فإن هذا المؤشر المركّب الموسع للتنمية البشرية (IDH) يحيط، على نحو تركيبي، بكثافة الصلات الموجودة بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، وكذا بالخاصية الوزنية لأشكال الولوج إلى الحقوق (entitlement) ودعم الاقتدارات (capabilities) بالنسبة للأفراد والجماعات.

مع ذلك فإن الاختيار النظري للمقاربة القائمة على مفهوم التنمية البشرية لايمكنه إلا أن يطرح علينا سلسلة من المشاكل ذات الطابع المناهجي.

ترتبط المشكلة الأولى بتناظرية (commensurabilité) مؤشرات التنمية البشرية وبملاءمة تطبيقها على نحو استعادي. وقد سبق أن أكدنا على ذلك، حيث إن مبدأ التنمية البشرية يحيل على تقارير برنامج الأمم المتحدة للتنمية التي أنجزت انطلاقا من سنة 1990 والتي يتم إغناء مداها الأداتي بانتظام منذ ذلك الحين وتثبيته. ومن زاوية الملاءمة وفي علاقة مع قيمته الجوهرية، فإن استعمال مؤشر التنمية البشرية ضمن رؤية استعادية طويلة الأمد للاقتصاد المغربي (منذ الاستقلال إلى اليوم) من شأنه أن يلقي ضوءا جديدا على تأثير السياسات الماكرو اقتصادية وعلى **تشابك** (nexus) النمو بالتنمية البشرية.

مع ذلك، إذا كان الاستعمال الاستعادي لهذا المؤشر(أي المؤشر المركب الموسع للتنمية البشرية) لايطرح **قبليا** أي مشكل، يبقى من الضروري التأكيد على الصعوبة المرتبطة بالمعطيات المتوفرة، وخاصة بإعادة بناء السلاسل الإحصائية الطويلة، وبتماسكها البيزمني (intertemporelle). وعلى النحو نفسه، بما أن المحيط المرسوم لهذا التقرير يقتصر على السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية، فإنه لايمكن الإحاطة بحركة مجموع المؤشرات الجزئية للتنمية وإرجاعها إلى مختلف السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية التي تم تطبيقها إلا على مستوى أكثر توليفية وعرضانية (transversal) لـ"حصيلة 50 عاما من الاستقلال".

وتحيل صعوبة ثالثة على ملاءمة المفاهيم المستعملة تجاه السياق الذي انتجت فيه. أكيد، كما سنرى ذلك لاحقا، أن مختلف السياسات الماكرو اقتصادية المطبقة في المغرب منذ الاستقلال تعلن، على نحو واضح بهذا القدر أو ذاك، عن أهداف تتوخى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لكن كثيرين يرون أنه ليس من المسموح به إجراء تقييم **بعدي** لاستراتيجية معينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية انطلاقا من زاوية التنمية البشرية. وإضافة إلى كون موقف من هذا النوع يرتكز إلى مسلمة، يصعب الدفاع عنها، تقول بوجود اختلاف بين طبيعة المفهومين (التنمية الاقتصادية والاجتماعية / التنمية البشرية)، فإن اللجوء إلى مفهوم التنمية البشرية يجد تبرره في القدرة التحليلية التي يوفرها، تحديدا، من أجل فهم أفضل لمعنى الارتباطات المتبادلة بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي، بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية البشرية. وقد سبق لنا أن أوضحنا بأن فضيلة المقاربة التي تتم اعتمادا على مفهوم التنمية البشرية تتمثل في كونها تظهر لنا حدود التصورات **التتابعية** للتنمية : النمو الاقتصادي / إشباع الحاجيات الاجتماعية/ الولوج إلى الحقوق والحريات.

وكامتداد لهذه الملاحظات المناهجية (méthodologiques)، يصبح من المهم الآن تحديد الاختيارات التحليلية المتبناة في هذا التقرير، وميولات بنية التصميم وطريقة بناء الاستدلال.

(أ) أولا، بالنسبة لكل ما يتعلق بالاختيارات التحليلية، تم اعتماد ثلاثة مبادئ :

يهم المبدأ الأول البعد التاريخي للنظرة الاستعادية والمكونات الزمنية لوضع الميزانية. ويمكّننا **مفهوم المسار** (trajectoire) الذي تم استعماله ضمن هذا التقرير، فعلا، من **وضع** السياسات الاقتصادية وأنماط النمو المطبقة منذ الاستقلال **ضمن سياقاتها**، والإحاطة على نحو متماسك، بالآثار الناجمة عن الترابطات الماكرواقتصادية. وعلى النحو نفسه، فإن التحليل الذي يتم اعتمادا على **مفهوم المسار** من شأنه أن يوضح **الانعطافات أو التفريعات** المسجلة من قبل مختلف تطورات السياسة الاقتصادية. يضاف إلى ذلك أن التقطيعات، الدقيقة بهذا القدر أو ذاك، إلى فترات أو مراحل أو دورات اقتصادية، يمكنها أن تتم داخل مسار من المسارات في صلة وثيقة مع التعديلات أو التغييرات في السياسة الاقتصادية، الشيء الذي لايمكن له إلا أن يساهم في تحسين تفحص المسار وملاحظة ديناميته. إن "القطعات التاريخية" التي تمت ضمن التوليف الحالي لاتتوافق بالضرورة مع تلك التي نجدها في مختلف "المساهمات الموضوعاتية"، حيث تخضع تحقيبات هذه الأخيرة لاختيارات أملتها إكراهات متعددة من بينها تلك المرتبطة بالمعطيات والسلاسل الإحصائية المتوفرة. وتستند المسارات الثلاثة التي تم تفحصها إلى اختيار مناهجي محدد :إعطاء الأهمية في وضع الميزانية للاتجاهات الوازنة، وأنماط الضبط، وميكانيزمات إعادة الإنتاج، وكذا لنقط الانعطاف، وعوامل عدم الاستقرار، إلخ. ويجد خيار من هذا النوع تبريره في الهدف الموضوع أمامه وهو إنجاز تأسيس تاريخي للاختيارات الاستراتيجية ووضع السياسات الاقتصادية ضمن آفاق بعيدة واضحة مع إغنائها نظريا من زاوية التنمية البشرية.

ويتعلق المبدأ الثاني بالعناصر الاختبارية (empirique) المستعملة ؛ حيث يستند التقرير، في جزئه المتعلق بعرض الوقائع، إلى مجموع "المساهمات الموضوعاتية" : السياسية، الماكرواقتصادية، السياسات الزراعية، الصناعة والخدمات، النمو الاقتصادي والشغل، القطاع الخاص، القطاع غير الهيكل، المهاجرون المغاربة في الخارج. **"أوراق الخلفية"** هذه، والمكرّسة لإشكاليات أكثر تحديدا ولحصيلات أكثر عمقا، تشكل المرجع الرئيسي، لكن ليس الوحيد، للتوليف الحالي. هكذا تم الشروع في **انتقاء للوقائع المنمنمة** (faits stylisés) وللمعطيات الإحصائية بناء على الاختيارات التحليلية والمناهجية المشار إليها آنفا. أما في الجزء التحليلي للتقرير فإنه إذا كانت الخلاصات تلتقي على نحو واسع

بتلك التي تم توثيقها في "المساهمات الموضوعاتية" وتتأسس على نفس الوقائع المنمنمة، فإنه يبقى، مع ذلك (وإن لتجنب الحشو والإطناب، إن لم يكن تجنب انعدام التناسق بين مختلف المقاربات والتقييمات)، أن محرري هذا التقرير يتحملون مسؤولية الخيارات والتوجهات التحليلية والمناهجية المعتمدة فيه، ويحيلون القارئ على التقارير الموضوعاتية المذكورة أعلاه.

في مقام ثالث فإن الحصيلة، منظورا إليها من زاوية السياسات الاقتصادية والنمو والشغل، تقتضي اللجوء إلى مؤشرات ماكرواقتصادية للقياس مرتبطة بتوازن الميزانية، بميزان الحسابات الخارجية، بنظام صرف العملة، بالمديونية، بالضريبة، بالتضخم، وبالبطالة، إلخ. وتحيل هذه المؤشرات على حركة المتغيرات والعوامل الاقتصادية في صلة وثيقة مع أهداف السياسات العمومية ومع الارتباطات المتبادلة الناجمة عنها. إنها تترجم، في آخر التحليل، النتائج المسجلة فيما يتعلق بالتوازنات الأساسية وفعالية الاختيارات الاقتصادية. كما أن التحليل المترتب عنها يعتمد علاقة سببية تنظر إلى النمو الاقتصادي باعتباره حافزا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. أكيد أن الأخذ في الاعتبار للأثر الممارس على المؤشرات الاجتماعية من شأنه أن يظهر، على المدى الطويل، حدود مقاربة من هذا النوع؛ غير أن حشد مؤشرات التنمية البشرية من شأنه أن يبطل منطق هذه المقاربة ذاته.

هذه الملاحظة الأخيرة تقودنا إلى التأكيد على مسالة أساسية تتعلق بالصلة الموجودة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. وهنا يجدر بنا أن نوضح فورا صعوبة إقامة النتائج المترتبة عن مختلف السياسات الماكرو اقتصادية المتبعة، منظورا إليها من زاوية مؤشر التنمية البشرية، على قاعدة من الوقائع وبطريقة استعادية. إن انتقالات من هذا النوع، من النتائج إلى المقدمات، تتعثر على وجه الخصوص بمسامية (porosité) السلاسل الإحصائية التي لاغنى عنها عند محاولة وضع النماذج. مع ذلك، وإضافة إلى تكريس تقارير أخرى،على نحو أكثر مباشرة، لتقييم مكونات التنمية البشرية (التربية الأساسية، محاربة الأمية، الصحة، الفقر، الهشاشة، مكانة المرأة، المشاركة، الحكامة، إلخ)، فإن أخذ المؤشرات الاجتماعية بعين الاعتبار (البطالة، عرضية الشغل، القطاع غير المهيكل، الهشاشة، إلخ) من شأنه أن يحيط، على المدى البعيد، بالنتائج المتواضعة الناجمة عن مجموع السياسات الاقتصادية، المبرمجة منذ الاستقلال إلى اليوم، فيما يخص التنمية البشرية.

إن الفرضية المعتمدة في هذا التقرير تفيد بأن هذه السياسات الاقتصادية، وبفعل مضمونها الجوهري، عاجزة عن أن تؤدي إلى تقدم ذي شأن ومدعوم في مسألةس التنمية البشرية، وذلك على وجه التحديد لأن تلك السياسات كانت ذات طابع **ذرائعي (براغماتي) اقتصادي** تعتبر التنمية الاجتماعية والبشرية بموجبه محصلة ضرورية، بل وشبه آلية، للتوازنات الأساسية وللنمو الاقتصادي. هذه الفرضية المصادق عليها بشكل واسع، نظريا واختباريا، في مختلف طبعات **التقرير العالمي للتنمية البشرية** يجري دفعها في هذا التقرير باتجاه آفاق تأخذ في حسبانها ضرورة تعديل السياسات الاقتصادية، **وإعادة دمجها** (réencastrer) في المجال الاجتماعي، مع إعادة تركيزها على غايات التنمية البشرية. ضمن هذا المنظور تلتقي الأسس النظرية للضبط (la régulation)، وعلى نحو واسع، بفلسفة التنمية البشرية : فال "أشكال المؤسسية" التي يحددها الدور الإرادوي للدولة فيما يخص التحفيزات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، وتقنين العلاقة الأجرية، وتنسيق القطاع الخاص والتنافس، والتحكم في نمط الاندماج ضمن النظام الدولي، إلخ... تتطابق كلها مع إجراءات التنمية البشرية وأهدافها.

(ب) اعتمادا على المبادئ السابقة ينقسم تصميم التقرير إلى ثلاثة فصول :

- يتناول الفصل الأول المسار الذاهب من الاستقلال إلى بداية الثمانينيات.
- ويسعى الفصل الثاني لأن يضع حصيلة لبرنامج التقويم الهيكلي الذي طبق بين عامي 1983 و1983.
- ويهم الفصل الثالث الفترة التي تمتد من مطلع التسعينيات إلى يومنا هذا.

(ج) إذا كانت المسارات غير متساوية (1956 ـ 1982, 1983 ـ 1993 ، 1993 ـ 2004) وذلك لأسباب، سبقت الإشارة إليها، تتعلق بالتماسك ، فإن البنية التحليلية، بالمقابل، متواترة في الفصول التالية : حيث يتم في مقام أول عرض السياسات الاقتصادية (الميزانية،النقدية، المالية، إلخ.)، ثم السياسات القطاعية. وفي مقام ثان يتم تناول التحليل، انطلاقا من زاوية نمط النمو، في مكوناته القطاعية وفي علاقته مع الشغل والإنتاجية والتنافسية، إلخ. ثم نختم بتناول دور القطاع الخاص، وأشكال المقاولات الخاصة والتطورات التي مرت بها. وموازاة مع ذلك يتم تفحص بعض المؤشرات قصد الإحاطة بالأثر الاجتماعي للترابطات الماكرواقتصادية (البطالة، العرضية، القطاع غير الهيكل، إلخ.).

إن اختيار بناء التقرير على هذا النحو، الذي أملته طبيعة العمل كما سبقت الإشارة إليها، لايخلو مع ذلك من الشوائب. فهناك بعض الإسهابات التي لايمكن تجنبها، وذلك لاستحالة التفريق بشكل قطعي بين مختلف المسارات المدروسة التي تحيل على سيرورات اقتصادية معقّدة ذات آثار ثابتة في المدى البعيد. كما أن البرهنة تستند بوجه عام على المعطيات الإحصائية الوطنية الرسمية وعلى **الوقائع المنمنمة** الأكثر دلالة. واعتمادا على محاولة تشخيص (exercice de bilan) تغطي مرحلة تاريخية بمثل هذا العمق والكثافة في التحولات والرهانات، يصعب جدا وضع تخمينات وصياغة مقترحات على المدى البعيد. من هنا فإن مجموع الآفاق المجملة في خطوطها العريضة ضمن هذا التقرير ينبغي إدراكها في عموميتها على أنها دفاع عقلاني عن سياسة اقتصادية جديدة تتكامل مؤسسيا مع نمط الضبط، ومستخلصة من مبادئ التنمية البشرية، التي تملك أهمية **جوهرية وأداتية وبنائية**، في آن، ضمن سيرورة التوازن الاقتصادي والمالي.

الفصل الأول

سياسات
اقتصادية مستقلة ذاتيا
(1960 - 1981)
لكنها تفضي إلى نمو بدون تنمية

كان مسار مابعد الاستقلال (1960 ـ 1981) ينقسم، اعتمادا على الظرفية الاقتصادية، إلى فترتين : 1961 ـ 1972 و1973 ـ 1981. بلغ نمو الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الأولى نسبة 4,92 في المتوسط ،؛ في حين بلغ نمو الناتج الزراعي الداخلي الخام نسبة 6,31 في المتوسط بين عامي 1966 و1970. من وجهة نظر ماكرو اقتصادية كانت سياسات الميزانية والسياسات النقدية قد تم احتواؤها نسبيا، ماعدا بين عامي 1960 و1965 حيث أدى ارتفاع النفقات، بسبب حاجيات إعادة البناء، السياسي والإداري بالخصوص، إلى حالات عجز مالي مع ما ترتب عنها على المستوى النقدي ؛ إلا أن هذه الحالات سرعان ما جرى التحكم فيها انطلاقا من عامي 1966 و1967.

خلال فترة 1973 ـ 1981 يمكن تسجيل تحول في الظرفية الوطنية والدولية. لقد ظل نمو الناتج الداخلي الخام عند حدود 4,76 في المتوسط، أي تقريبا نفس النسبة التي سجلها خلال الفترة السابقة. لكن إذا نظرنا إلى النمو الزراعي آنذاك (1,86٪- في المتوسط) سنلاحظ الدور الذي لعبه إنعاش الميزانية والمخطط الخماسي (1973 ـ 1977 في الحفاظ على استقرار النمو. بين عامي 1973 ـ 1981 كان نمو الناتج الداخلي الخام إيجابيا ثمان مرات، وسلبيا مرة واحدة؛ كما كان نمو الناتج الزراعي الداخلي الخام إيجابيا أربع مرات وسلبيا خمس مرات (9,3٪-، 6,3٪- ، 12,3٪-، 1,7٪-، 28,6٪- عام 1981).

يضاف إلى ذلك أن الساكنة المغربية عرفت في نهاية هذه الفترة نسبة نمو عالية (تضاعف عددها خلال 26 عاما، أي بين 1955 و1981) في حين أنها لم تنمُ إلا بنسبة 50 بالمائة خلال 20 عاما (1982 ـ 2003).

كانت التوقعات الاقتصادية لهذه الفترة أكبر من الإمكانيات الإنتاجية للبلاد ، وخاصة فيما يتعلق بتفادي النقص في الموارد الداخلية والخارجية الضرورية لمواجهة الأزمات التي ستطرأ مع الشروع في تطبيق تلك الإنعاشات الميزانية والمالية. ففي البلدان الغربية التي مورست فيها هذه الإنعاشات خلال السبعينيات، تم ذلك دائما في علاقة مع الإمكانيات الإنتاجية للبلد التي يتم حسابها اعتمادا على اليد العاملة المتوفرة، وقدرات تمويل رأس المال الضروري للنمو، وخاصة إمكانيات التصدير، وذلك اتقاء لأي تراجع في ميزان الأداءات قد يظهر بالموازاة مع إنعاش الميزانية.

وعلى ما يظهر فإن الأمر لم يكن على هذا النحو بالمغرب خلال هذه الفترة، حيث جاءت التشجيعات على التصدير جد متأخرة ؛ ولم تكن الأداة الصناعية قادرة حتى على دعم التشغيل. من هنا كانت الإدارة هي بنية الاستقبال، مع تبعات ذلك على مستوى الميزانية. وإذا كان مؤكدا أن النمو الاقتصادي تم تثبيته على الأمد المتوسط، فإنه كان مدمرا من وجهة نظر ماكرو ـ اقتصادية؛ ومن ثم انفتحت مرحلة جديدة على الماكرواقتصاد المغربي ابتداءا من سنة 1981.

لقد استطاع القطاع الخاص المغربي الوليد تعزيز المواقع التي كان يحتلها ضمن الاقتصاد وذلك، خاصة، بفضل الدعم المتعدد الأوجه الذي تلقاه من الدولة خلال الستينيات والسبعينيات. وسيستفيد تطور هذا القطاع بالخصوص من الرأسمال الكبير على حساب المقاولات الصغرى والمتوسطة. الشيء الذي نجم عنه تمركز اقتصادي ومالي هام سيأخذ صورة مجموعات اقتصادية متنوعة الأنشطة. لكن مع ملاحظة أن المنطق الاندماجي الذي تحكم في نمو هذه الأخيرة لم يساعد، مع ذلك، على التراكم الإنتاجي.

يضاف إلى ذلك أن النتائج المسجلة من قبل القطاع الخاص فيما يتعلق بالتنمية البشرية)ضعف خلق مناصب الشغل، ضعف الاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، النمو الاقتصادي المتواضع) تبدو غير كافية على الإطلاق.

1.1 ـ بنية نفقات الميزانية : ارتفاع نفقات التسيير (1955-1983)

إلى حدود سنة 1973 تطورت النفقات على نحو منتظم وبطيء مع أفضلية واضحة لنفقات التسيير تليها نفقات الاستثمار وأخيرا نفقات الدين العمومي التي ظلت في حدود معقولة.

ونلاحظ نوعا من الصرامة الميزانية انطلاقا من هذه الفترة الأولى للخمسين سنة الأخيرة. وفعلا، فمن سنة لأخرى، كانت البنية الخاصة بالميزانية تتطور ببطء، على الأقل كلما كانت الظرفية تسمح بذلك. وهذه البنية الخاصة بالميزانية كانت تعكس بدورها البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد.

ولقد عرفت بنود النفقات تطورا بطيئا خلال الفترة 1955 ـ 1973 ، مع ميل بنيوي نحو ارتفاع ميزانية التسيير، ثم، وبصورة تعاقبية، نفقات الاستثمار فالدين العمومي.

إعادة بناء الاقتصاد والإدارة (1956 -1973)

غداة الاستقلال، كان المغرب في حاجة إلى إعادة بناء اقتصاده كي يواجه متطلبات النمو. هكذا تم وضع مخططات للتجهيز والتصنيع (المخطط الثنائي 1958 ـ 1959) والمخطط الخماسي (1960 ـ 1964).

لقد تمت ترجمة هذه المخططات عبر الزيادة في النفقات العمومية، وخاصة منها المتعلقة بالتسيير. وفعلا، فقد شرعت الدولة في التوظيف المكثف قصد ملء الجهاز الإداري الذي أصبح فارغا بعد رحيل الفرنسيين، وكذا لشغل المناصب التي أحدثت في غمرة فرحة الاستقلال قصد تلبية الانتظارات الاجتماعية.

وبناء على الاختلالات التي تم تسجيلها أثناء الفترة السابقة، وضعت السلطات العمومية مخططات للاستقرار: المخطط الثلاثي 1956 ـ 1967 والمخطط الخماسي 1963 ـ 1972. وقد مكن تنفيذ هذين المخططين من تقليص نسبة نمو النفقات العمومية، وخاصة منها المتعلقة بالاستثمار.

سياسة ماكرو اقتصادية إرادوية يحد منها تحوّل الظرفية العالمية

طبعت الظرفية الماكرو اقتصادية المغربية فترة السبعينيات بصورة متفاوتة: فهناك تطبيق لسياسة ميزانية إرادوية انطلاقا من عام 1973، وذلك في سياق اقتصادي داخلي وخارجي متقلب بدرجة كبيرة جدا. وفعلا، فالفترة الأولى من هذه المرحلة (1973 ـ 1975) كسبت إلى حد بعيد من ميزانية دولة استفادت من وقف تنفيذ)الخروج عن مرحلة التوازن الممتدة من 1965 إلى 1972، ومن الشروع في تنفيذ مخطط طموح (1973 ـ 1977) يرتكز إلى ارتفاع أسعار الفوسفات (التي تضاعفت ثلاث مرات).

من هنا فإن النفقات العمومية، وخاصة منها نفقات الاستثمار، سوف تعرف تصاعدا لافتا للانتباه بناء على عدة عوامل. حيث لم تكن سياسة توسيع الاستثمار (مخطط 1973 ـ 1977) وحدها السبب في هذا "الانفجار"، بل ساهمت في ذلك أيضا، بصفة خاصة، الصدمة البترولية لعام 1973، والنفقات العسكرية (استرجاع الأقاليم الصحراوية) وتسارع نسبة نمو الاستهلاك (41،7٪ بين 1974 و1977) تبعا لزيادة 26٪ في حوالات الموظفين، والتي تم الأخذ بها كذلك، وعلى نحو واسع، في القطاع الخاص.

ابتداء من الفترة الثانية (1975 ـ 1980) لهذه المرحلة، عرفت الميزانية اختلالات ترجع إلى عوامل داخلية وخارجية في آن. فعلى الصعيد الداخلي صار دعم الموارد الغذائية (الزيت ، السكر، الزبدة) يحظى باهتمام كبير انطلاقا من عام 1975. كما أن ارتفاع أسعار الفوسفاط ثلاث مرات بين عامي 1973 و1974 أدى إلى تشجيع السلطات العمومية على تبني مخطط طموح (مخطط 1973 ـ 1977) مع أهداف هامة تتعلق ببرامج الاستثمار (السدود، الطرق، البنايات المدرسية، إلخ)، والتوظيف في الإدارات (تم خلق 51416 منصب شغل عام 1976، مقابل 7758 عام 1973) والزيادة في الرواتب والأجور (+ 26). لكن مع التغير المفاجئ للظرفية الاقتصادية عام 1976 (انهيار أسعار الفوسفاط ابتداء من نهاية 1975) أخذت هذه "الحركية" الميزانية في إثقال كاهل ميزانية الدولة.

موازاة مع ذلك، بدأت العوامل الخارجية في إنتاج آثارها السلبية : تمويل مختلف برامج الإنفاق في الاستثمار كما في التسيير باللجوء إلى الاستدانة الخارجية، في ترابط مع ارتفاع نسب الفائدة وارتفاع أسعار الموارد الأولية المدعومة (الزيت، السكر، الدقيق)؛ الذي سرعان ما أخذ يثقل كاهل الميزانيات. علاوة على ماترتب عن الجفاف من آثار محبطة. من هنا فإن آثار الظرفية الاقتصادية الداخلية والخارجية عاكست بشكل كبير، إن لم تكن حدّت من، الطموحات الاقتصادية لمخطط 1973 ـ 1977، وفاقمت بشكل بنيوي الوضعية الميزانية للمغرب انطلاقا من نهاية عشرية 1970 ـ 1980.

المخطط الخماسي 1973-1977 : تسريع نفقات الاستثمار...

انطلاقا من عام 1973، أخذت نفقات الاستثمار تتزايد بشكل سريع، إلى حد أنها تجاوزت نفقات التسيير خلال 1976 ـ 1977 (بين 1975 و1977 بلغ نمو نفقات الاستثمار 131 في حين لم يتجاوز نمو نفقات التسيير نسبة 44).)أنظر الرسم البياني 1،1.). ويعود هذا بشكل أساسي إلى تنفيذ برنامج التجهيز المكثف للمخطط الخماسي 1973 ـ 1977. وقد هم تسريع نفقات الاستثمار، بوجه خاص، الأشغال الكبرى الخاصة بالبنيات التحتية (السدود، الطرق، البنيات المدرسية والجامعية، إلخ.)؛ كما زادت نفقات التسيير (رفع الأجور في الوظيفة العمومية بنسبة 26)، إضافة إلى دعم المواد الغذائية (الزيت، السكر، الزبدة).

الرسم البياني 1.1. تطور نفقات التسيير ونفقات الاستثمار بين 1970 و1983 (بملايين الدراهم)

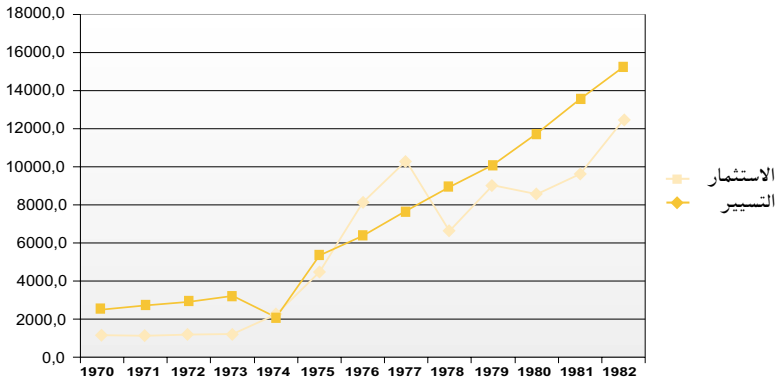

المصدر : بنك المغرب

... ثم محاولة للتثبيت (1978-1982)

ابتداء من عام 1977 بدأ الوعي بالاختلالات الناجمة عن النفقات العمومية. هكذا، وابتداء من سنة 1978، شرع في تطبيق سياسة للتقشف ولتنقية الوضعية المالية. وقد مكنت هذه السياسة من تخفيض مبلغ نفقات الاستثمار بنسبة 40 عام 1978 وتقليص نسبة نمو النفقات الجارية إلى 13 بدل 16 التي سجلتها الفترة السابقة.

مع ذلك لم يكن بالإمكان الحفاظ على مخطط التثبيت بعد عام 1979، وذلك لعوامل داخلية، ثم خارجية على الخصوص، نشير من بينها إلى ضعف التساقطات المطرية (عرف المغرب عام 1981 نسبة جفاف غير مسبوق)، وكذا إلى ارتفاع أسعار البترول، والاضطرابات الاجتماعية التي عرفتها مدينة الدار البيضاء في يونيو 1981.

والواقع أن الإجراءات المتخذة والالتزامات الهادفة إلى تقليص نفقات التسيير سرعان ما اصطدمت بعتبة لم يكن ممكنا تجاوزها. ذلك أن الزيادة في مرتبات الوظيفة العمومية، ودعم الأسعار عند الاستهلاك، ومستلزمات إنعاش الشغل، والانشغال بالتوازن الاجتماعي مارست كلها ضغوطات متواصلة، بما يشهد على وجود صعوبات في ضغط النفقات العمومية والتخلص من الإكراهات المرتبطة بتدبير الدين، الشيء الذي أدّى إلى تقليص هامش المناورة أمام السلطات العمومية والحد من استقلال السياسة الاقتصادية.

وفعلا، سجلت نفقات الدين منذ عام 1976 تصاعدا لافتا للانتباه، يعود، بصفة رئيسية، إلى تحقيق أهداف مخطط السنوات 1973 ـ 1977، الذي تطلب تعبئة موارد هامة تتجاوز الموارد العادية، مما أدى إلى الوقوع في استدانة عميقة ؛ حيث تضاعف الدين الحكومي المركزي بالنسبة للناتج الداخلي الخام، بين عامي 1974 ـ 1981، منتقلا من 22,4٪ إلى 53,38٪. وقد قادت أزمة السنوات 1981 ـ 1983 إلى الشروع في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، بإيعاز من صندوق النقد الدولي (FMI).

نمو منتظم للمداخيل الجبائية (1955-1973) ولجوء إلى القروض الخارجية (1973-1982)

منذ الاستقلال كانت المداخيل الجبائية تتصاعد على نحو منتظم كل سنة، باستثناء سنة 1972 ؛ في حين أن المداخيل غير الجبائية ومداخيل الاقتراضات، التي كانت متقاربة خلال هذه الفترة، عرفت نموا منتظما ، ومع ذلك ظل مستواها دون مستوى المداخيل الجبائية.

ومنذ عام 1973 تصاعدت المداخيل الجبائية وغير الجبائية على نحو مهم، إلا أن هذا التصاعد يظل غير كاف لتمويل النفقات الهائلة التي صرفت ذلك العام، وخاصة بعد انخفاض سعر الفوسفاط عام 1975. ومن ثم كان المغرب مضطرا للاقتراض بكثافة من الخارج. ويتعلق الأمر بفترة كان ولوج التمويل الدولي فيها أمرا سهلا، وخاصة مع منتصف السبعينيات، وهي الفترة التي وسمت بـ"فترة الأموال السهلة والبترودولار".

هيمنة الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية (1955-1982)

غداة الاستقلال، كانت الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية مهيمنة ضمن تركيبة المداخيل الجبائية، على حساب الضرائب المباشرة. ومنذ ذلك الحين، تصاعدت هذه الأخيرة بشكل كبير، إلا أنها ظلت، مع ذلك، في مستويات أقل من مستوى الضرائب غير المباشرة. ويعود ذلك أساسا إلى سياسة التقشف المالي التي سارت عليها السلطات

العمومية بعد أزمة ميزانية عام 1964. كانت هذه السياسة مصحوبة بعدة ارتفاعات في نسب بعض الضرائب المباشرة، وخاصة منها الرسوم والضرائب المتعلقة بالاستهلاك. هكذا بلغت الضرائب المباشرة 730 مليون درهم عام 1970، و795 مليون درهم عام 1972، في حين ارتفعت الضرائب غير المباشرة إلى 1532 مليون درهم عام 1970 و1628 مليون درهم عام 1972. وبمقابل ذلك، ارتفعت الرسوم الجمركية على نحو منتظم، حيث بلغت 513 مليون درهم عام 1969 و599 مليون درهم عام 1970 و562 مليون درهم عام 1972.

ابتداء من عام 1973 شرعت المداخيل الثلاثة في الارتفاع بشكل ملحوظ. ومع ذلك فإن الرسوم الجمركية (سنّت عام 1973 عدة أنظمة اقتصادية خاصة بالجمارك) تزايدت بصورة أسرع من الضريبتين الأخريين (أنظر الجدول 1,1.)، مدعمة بذلك حصتها ضمن مجموع المداخيل الجبائية، على حساب الضرائب غير المباشرة. وفعلا، فإن حصة الرسوم الجمركية انتقلت من 17٪ إلى 27٪ بين 1974 و1982، في حين أن حصة الضرائب غير المباشرة سجلت، خلال الفترة نفسها، تراجعا واضحا، حيث انتقلت من 50٪ إلى 41٪، أما حصة الضرائب المباشرة فقد انخفضت بشكل ضعيف منتقلة من 25٪ إلى 23٪.

الجدول 1.1. تطور المداخيل الجبائية الرئيسية للدولة (بملايين الدراهم)

	1974	1976	1978	1980	1981	1982
الضرائب غير المباشرة	2,137	3,016	4,168	5,487	5,784	7,376
الضرائب المباشرة	1,230	1,563	2,625	3,231	3,650	4,120
الرسوم الجمركية	1,217	1,648	2,568	3,530	4,208	4,943

المصدر: بنك المغرب

مرونة المداخيل الجبائية

تمثل المداخيل الجبائية أهم حصة ضمن موارد الدولة، ويواكب تطورها، نظريا، النمو الاقتصادي للبلاد. هكذا فإن ارتفاع "المداخيل الجبائية" أو انخفاضها لابد له أن يتبع، منطقيا، ارتفاع الناتج الداخلي الخام أو انخفاضه. إلا أن هذا لايتطابق دائما مع الواقع المغربي. كما يتبين ذلك من خلال التحليل التالي القائم على مفهوم مرونة النظام الجبائي. إن مرونة المداخيل الجبائية، باستثناء فترة 1978 ـ 1982، كانت تتقلص بمرور الوقت، حيث :

- كانت مرتفعة نسبيا بين عامي 1973 ـ 1977، وذلك خاصة بفضل الإنتعاشة التي عرفها الاقتصاد المغربي خلال هذه الفترة، وتمثلت في مداخيل جبائية هامة جدا.

- ثم انخفضت كثيرا بين عامي 1978 ـ 1982، بسبب مخطط التثبيت 78 ـ 80، الذي نجم عنه تقليص في الوعاء الضريبي وذلك خاصة عن طريق التحكم في النفقات العمومية. بحيث إن تجميد الأجور يميل إلى تقليص مصدر هام للضريبة على المداخيل وعلى النفقات، كما أن تخفيض نفقات الاستثمار، بتأثيره سلبا على الناتج الداخلي الخام، يميل إلى تقليص المداخيل الجبائية المحتملة.

غياب الإصلاح الضريبي (1956-1984)

خلال سنوات الاستقلال الأولى اكتفى المغرب بمواصلة النظام الجبائي الموروث عن الحماية، مع العمل على رفع تعرفة مختلف الضرائب الموجودة وذلك من أجل مضاعفة موارده ومواجهة المهام الجديدة المتولدة عن شروط استعادة سيادته وإعادة بناء دولة ما بعد الحماية.

وفي عام 1962 قام المغرب بأول إصلاح جبائي له، لكن هذا الإصلاح سرعان ما بلغ حده. ومن ثم كانت الضريبة الزراعية هي وحدها التي تم تعديلها ؛ في حين تم الاقتصار، بالنسبة للباقي، على بعض التعديلات التي أدخلت على صفات بعض الضرائب.

وفي بداية السبعينيات تم وضع توجيهات جديدة قصد الإسراع بدمج الاقتصاد المغربي ضمن الاقتصاد العالمي، وخاصة عبر إنعاش صناعات التصدير. هكذا سنّت ست مدونات للاستثمار القطاعي وأنظمة اقتصادية جمركية مختلفة عام 1973. ومنذ ذلك الحين، مكّنت وفرة الموارد الخارجية من تجنب إصلاح جبائي كان المسؤولون يعترفون، مع ذلك، بضرورته منذ مدة. صحيح أنه تم القيام ببعض الإجراءات المحدودة (إنشاء المساهمة التكميلية وفرض رسم على دخل القيم العقارية عام 1972 إلا أن بنية النظام في مجملها لم تعرف أي تغيير يذكر.

2.1. دورات الميزانية : من التحكم إلى الانزلاق

يشير مفهوم " دورة الميزانية" (cycle budgétaire) المعتمد هنا إلى المدة الزمنية (10 سنوات في المتوسط) التي لا يبدو أن السلطات العمومية تستجيب خلالها لاتجاهات المالية العمومية. وتنتهي الدورة، عامة، بأزمة المالية العمومية التي يمكن التصدي لها إما بتحمل العجز واتخاذ إجراءات بعدية أو باستباق الأزمة وتحويل مسار الدورة. (يندرج المغرب ضمن الحالة الأولى).

ويمكننا أن نميز، ضمن المسار الأول، ثلاث دورات ميزانية مختلفة: 1956 ـ 1973 ؛ 1973 ـ 1982 ؛ 1983 ـ 1992.

التحكم النسبي في الميزانية (1956-1973)

يمكن التمييز هنا بين فترتين : تغطي أولاهما (1956 ـ 1964) السنوات الأولى التي أعقبت الاستقلال، حيث أدت الحاجة لتنشيط الاقتصاد إلى عجز للميزانية يبلغ متوسط نسبته 8,6 بالمائة من الناتج الداخلي الخام بين عامي 1960 و1964. وفعلا، فإن إعادة بناء الاقتصاد رافقه تزايد في النفقات يفوق الزيادة في المداخيل. أما الفترة الثانية (1965 ـ 1973 التي عرفت عجزا في الميزانية يبلغ متوسط نسبته 3,4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، فتتميز، على عكس ذلك، باعتماد سياسة ميزانية تميل أكثر إلى الحذر. لقد كان الانشغال الأساسي للسلطات العمومية خلال هذه الفترة يتمثل في الحد من تصاعد النفقات العمومية وبالتالي من مستوى العجز.

الجدول 2.1. . تطور عجز الميزانية (1960-1972)

السنة	1960	1961	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972
العجز/ ن.د.خ٪	7.5	3.6	2.8	2.9	4.3	3	4.3	2.7	4.8	9	9.5	8.5	8.7

المصدر : وزارة المالية والخوصصة

دورة التوسع / الانحسار، أو أزمة المالية العمومية (1973-1982)

تتميز هذه المرحلة بارتفاع في المداخيل وفي النفقات العمومية يعود، من بين مايعود إليه، إلى مضاعفة سعر الفوسفاط ثلاث مرات ؛ الشيء الذي يمثل قطيعة مع السياقات السابقة. هكذا ترك الحذر والأرثوذوكسية الخاصين بالميزانية مكانهما للفعالية الميزانية، الشيء الذي أدى إلى عجز هام.

الجدول 3.1. . تطور عجز الميزانية (1973-1982)

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982
العجز/ن.د.خ ٪ المصدر:ن.م.	1.9	3.8	8.7	16.1	14.6	9.9	9.2	10.1	14.0	12.0

وفعلا فإن عجز الميزانية دخل نهاية هذه المرحلة في سيرورة للجمع والصيانة الذاتية. بل إنه أصبح معطى هيكليا للمالية العمومية. إذ أن عجز الميزانية الذي لم يكن يمثل سوى 1,9٪ عام 1973 ارتفع إلى 14,6 عام 1977.

مخطط التثبيت (1978-1980)

رغم الدعوة إلى التنقية التي رفعها مخطط التثبيت (1978 ـ 1980) فإن عجز الميزانية استمر خلال الفترة الثانية، وخاصة في سنة 1981، حيث يمثل 14 من الناتج الداخلي الخام. هكذا فإن خفض نفقات التجهيز ومختلف الترتيبات الجبائية لم يمكّن من تحسين الوضعية المالية للدولة. بل إن هذه الوضعية تدهورت انطلاقا من سنة 1980 مع ظهور أرصدة ميزانية عادية سلبية.

شبه انقطاع عن الأداء (1981-1983)

لأجل تمويل النفقات وتغطية العجز، لجأت الدولة بشكل مكثف إلى الاستدانة الخارجية . هكذا انتقل الدين الخارجي من 12,9٪ بالنسبة للناتج الداخلي الخام سنة 1974 إلى 43,8٪ عام 1982 (أنظر الرسم البياني 2,1).

مع ذلك، وإذا أخذنا بعين الاعتبار الصدمات الخارجية التي حصلت في نهاية السبعينيات)الصدمة النفطية الثانية، ارتفاع نسب الفوائد)، إضافة إلى حدة العجز"التوأم" وتصاعد المطالب الاجتماعية في مطلع الثمانينيات ؛ فإن سعة الاستدانة الخارجية والعجز سرعان ما أدت إلى شبه انقطاع عن الأداء، مما حتم إعادة جدولة الدين وتطبيق سياسة التقويم الهيكلي.

الرسم البياني 2.1. . تطور الدين الخارجي بناء على النسبة المائوية للناتج الداخلي الخام

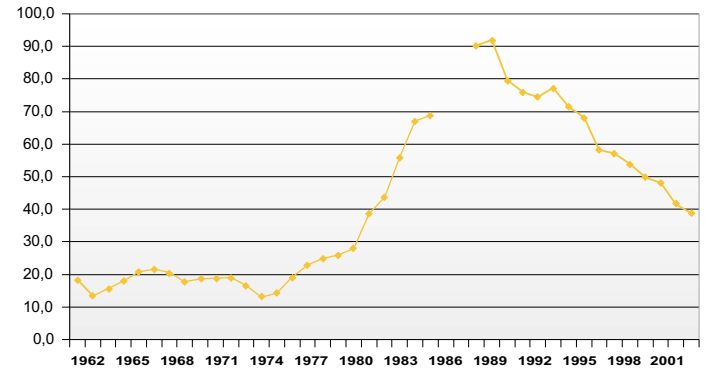

المصدر : ن. م.

3.1. السياسة النقدية : ضبط القرض بين التأطير وإزالة التاطير

غداة الاستقلال، كان معهد الإصدار يستعمل نظام الجذاذات قصد التأثير على السيولة البنكية، وكان ذلك يتمثل في إعطاء كل مؤسسة بنكية حصص قبول لإعادة الخصم حسب طبيعة العمليات (جذاذة الورق التجاري). ومع ذلك فإنه سرعان ما تبينت عدم فاعلية هذا النظام، وجرى تعويضه عام 1959 بنظام سقف إعادة الخصم.

سقف إعادة الخصم ومعامل الخزينة: أداتان غير لحدّ القروض البنكية (1959-1966)

سقف إعادة الخصم

ابتداء من يوليوز 1959، صار من الضروري وضع أدوات جديدة، وخاصة مع حصول "بنك المغرب" على صفة المؤسسة العمومية المستقلة، ليحل بذلك محل "بنك دولة المغرب" الذي أنشئ عام 1907 ؛ وسكّ عملة وطنية جديدة، الدرهم : هكذا وضع في يوليوز 1959 نظام سقف إعادة الخصم الذي يتمثل في أخذ كل مؤسسة بنكية على حدة وتثبيت سقف وحيد لإعادة الخصم خاص بها اعتمادا على ماجمعته من ودائع، وهو سقف تصبح النسب الممارسة فوق مستواه رادعة. مع ذلك فإن هذه التقنية لم تكن تطبق على الأوراق التجارية المتعلقة ببعض القطاعات التي تعتبرها السلطات العمومية ذات أولوية.

إلا أن فاعلية هذا النظام ظلت محدودة، حيث لم يكن لها تأثير مباشر على حجم المساهمات البنكية؛ حيث انتقل حجم اللجوء إلى معهد الإصدار من 75 مليون درهم عام 1960 إلى 152 مليون درهم عام 1962، في وقت انتقلت فيه القروض التي منحتها الأبناك الخاصة والأبناك الشعبية من 1077 مليون درهم عام 1960 إلى 1464 مليون درهم عام 1962 (أنظر الرسم البياني 1,3). ويعود هذا بالأساس إلى أهمية الخزائن البنكية التي يتم تزويدها، في قسمها الأكبر، من قبل المؤسسات الأم الموجودة في الخارج.

الرسم البياني 3.1. تطور القروض الخاصة بالاقتصاد الممول اعتمادا على موارد نقدية (1960-1972)

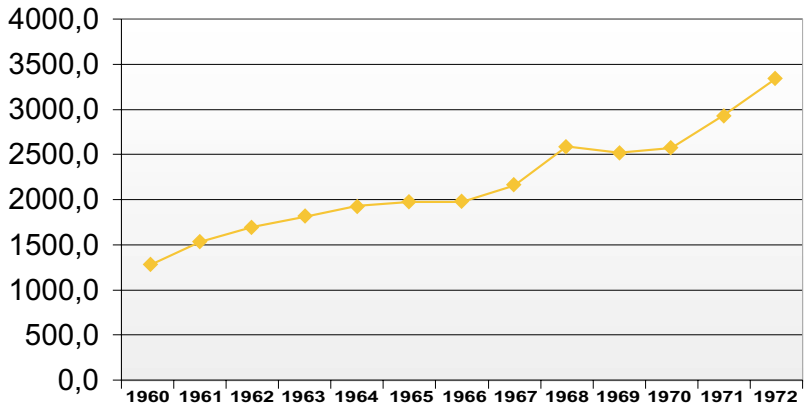

المصدر: بنك المغرب

معامل الخزينة

من أجل تحكم أفضل في السيولة البنكية ودفع النظام البنكي للمساهمة في تمويل الخزينة قررت السلطات النقدية، في أكتوبر 1963، دعم النظام القديم بواسطة إنشاء أداة جديدة تتمثل في "معامل الخزينة". ويتعلق الأمر بتجميد 45٪ من المستوجبات لأجل والمستوجبات تحت الطلب المتوفرة في مؤسسات القرض (الأموال الموجودة بالصندوق أو المودعة في بنك المغرب، وسندات الخزينة والأوراق التجارية القابلة لإعادة الخصم خارج السقف).

إلا أن هذه التقنية لم تستطع دفع مؤسسات القرض إلى تخفيف إمكانيات منح قروض جديدة، مادامت تمكنت، وفي الوقت نفسه، من أن تفي بالتزامات مُعامل الخزينة العامة، وأن تستجيب لتزايد طلبات القرض ؛ وذلك دون أن تلجأ سوى إلى جزء بسيط من إمكانيات إعادة الخصم.

اعتماد أدوات جديدة للسياسة النقدية (1966-1972)

في سنة 1966 تم إدخال تعديلات جذرية على مختلف الأدوات بهدف تحسين مستوى نجاعتها وتأثيرها على السيولة البنكية. هكذا قررت السلطات النقدية في فبراير 1966 توسيع مجال تطبيق نظام إعادة الخصم بإدخال كل التسهيلات القابلة للتعبئة لدى بنك المغرب (بما فيها التسبيقات على سندات الخزينة التي هي في حيازة النظام البنكي كفائض على الحد الأدنى للسندات العمومية والأوراق التجارية الممثلة للقروض متوسطة المدى وداخل سقف وحيد بالنسبة لكل مؤسسة بنكية) وحذف الإمكانيات السابقة للتعبئة خارج السقف، ماعدا بالنسبة لعدد محدود من القطاعات ذات الأولوية. أما فيما يتعلق بمعامل الخزينة، فقد تم التخلي عنه عمليا لصالح أداتين جديدتين : الاحتياطي النقدي والحد الأدنى للسندات العمومية.

الاحتياطي النقدي والحد الأدنى للسندات العمومية

يتمثل الاحتياطي النقدي الذي أسس يوم 11 فبراير 1966، في الحفاظ ضمن حساب مجز بمعهد الإصدار على 100 من فائض الودائع لأجل وتحت الطلب. وقد تم تخفيض هذه النسبة، في شهر نوفمبر من السنة ذاتها، إلى 25 من تزايد الودائع تحت الطلب وحدها فقط.

أما فيما يخص الحد الأدنى للسندات العمومية فقد فرض، أولا، على الأبناك التجارية، في فبراير 1966، أن تحتفظ على نحو دائم بحقيبة السندات العمومية كما كانت تتمثل في ذلك التاريخ. ثم أن تحتفظ، بعد ذلك، بنسبة 25 فقط من الودائع لأجل وتحت الطلب عند شراء سندات الخزينة.

إلا أن تقنيات المراقبة غير المباشرة هذه والقائمة على تدبير الإحتياطيات الإلزامية والحد الأدنى للسندات العمومية سرعان ما تبين أنها غير كافية لوحدها للحد من توزيع القروض، وخاصة ضمن سياق تتوفر فيه سيولة بنكية مفرطة. وفعلا، فإن تزايد الكتلة النقدية عام 1968 يمثل 666 مليون درهم، أي 15,2 ٪ ولغاية ثلاثة أرباع هذا المبلغ، ويعود سبب هذه الإصدارات الجديدة إلى تطور القروض الاقتصادية. ويمكن تفسير هذا التطور في قسم كبير منه بوجود محصول وفير من الحبوب وضرورة إيجاد وسائل تمويل لتسويقه، مع ملاحظة أن قطاعات أخرى استفادت بدورها من تسهيلات واسعة جدا.

تأطير القرض

منذ مطلع عام 1969 أصبح من اللازم التدخل بصورة أكثر مباشرة، عن طريق فرض توزيع القروض من قبل الأبناك عبر آلية تأطير للقرض. وهي عملية إدارية تتمثل في فرض حد على تزايد تسهيلات الأبناك، وذلك مدة معينة وبالنسبة لتاريخ مرجعي، تحت طائلة التعرض لعقوبات في حالة تجاوز ذلك الحد. إلا أن النشاط الاقتصادي صار بذلك معرضا لخطر العقاب، مما جعل السلطات النقدية تقبل إدخال إجراءات استثنائية؛ تتعلق بتفاضلية التأطير حسب طبيعة المؤسسات والقروض الممنوحة، الشيء الذي مكّن، في الآن نفسه، من الحد من تصاعد الكتلة النقدية وتفضيل بعض القطاعات ذات الأولوية كالتسهيلات المتعلقة بالحبوب والورق التجاري المسحوب على الخارج. هكذا انتقلت نسبة تصاعد الكتلة النقدية، كمعدل سنوي، من 15,2٪ عام 1969، إلى 8,3٪ عام 1970 بل وإلى 7,8٪ عام 1971. وإذا ربطنا هذه الكتلة بالناتج الداخلي الخام يمكن القول إنها ظلت ثابتة في حدود 33 بين عامي 1961 و1971 (أنظر الرسم البياني 4,1.).

الرسم البياني 4.1. تطور الكتلة النقدية بالنسبة للناتج الداخلي الخام

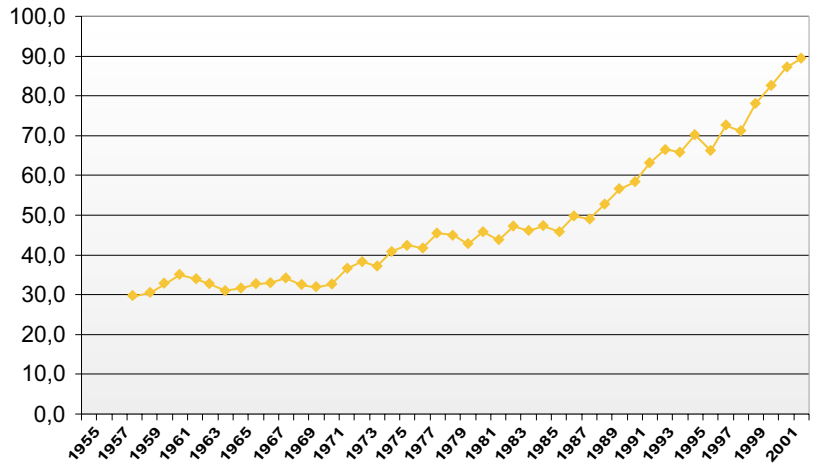

المصدر: ن.م.

في الوقت نفسه، واصلت السلطات النقدية استعمال الأدوات غير المباشرة، عن طريق إدخال تعديلات حسب متطلبات الظرفية الاقتصادية. هكذا تم تعديل نسبة الاحتياطي النقدي وكيفيات تقويمه مرتين قصد عدم تجاوز نسبة 4٪ من مجموع متطلبات الأبناك عام 1971، في حين تم رفع الحد الأدنى للسندات العمومية من 25 إلى 30٪ عام 1972.

وأخذا من السلطات النقدية بعين الاعتبار لتباطؤ النمو الاقتصادي، رأت أنه من الضروري إزالة تأطير القرض عام 1972 واتباع سياسة توسعية، وذلك قصد إنعاش النشاط من جديد.

إزالة تأطير القرض ثم العودة إليه (1973-1982)

خلال هذه الفترة، تطورت السياسة المالية عبر مرحلتين :

- المرحلة الأولى (1973 ـ 1977) تتسم بسياسة نقدية توسعية قائمة على إزالة تأطير القرض وإصلاح نسبة الفائدة (1974)
- المرحلة الثانية (1978 ـ 1982) وتتسم بالعودة إلى الأرثوذوكسية النقدية القائمة على تأطير القرض.

تتطابق المرحلة الأولى مع الشروع في تنفيذ المخطط الخماسي (1973 ـ 1977) المعتمد على التجهيز المكثف وعلى إرادة السلطات العمومية في تنشيط الاقتصاد عن طريق الطلب ومضاعفة الاستثمارات. ومن ثم كان لابد من مصاحبة سياسة التنشيط هذه بسياسة نقدية توسعية حازمة توظف تقنيات التحكم غير المباشر القائمة على تدبير الاحتياطي النقدي وتعديل الحدود العليا لإعادة الخصم وتدعيم التوفير في أفق ضمان نمو قروض الاستثمار. وقد تبينت، في المنظور نفسه، ضرورة القيام بإصلاح لنسب الفائدة.

إصلاح نسب الفائدة

شرعت السلطات النقدية خلال عامي 1974 ـ1975 في إصلاح نسب الفائدة سواء منها الدائنة أو المدينة. فعلى صعيد الفوائد الدائنة تم رفع النسب ووضع إمكانيات جديدة لتوظيف الأموال في أعقاب إنشاء الحسابات المحددة الأجل وسندات الصندوق التي يتراوح أجلها بين شهر وثلاثة أشهر (1.5٪) وحسابات الدفتر الخاصة بالأشخاص الطبيعيين (3٪)؛ بينما تمثل الإصلاح، على مستوى النسب المدينة، في تبسيط النسب، وتدريج بنيتها والرفع من قيمتها نقطة أو نقطتين حسب مدة القروض قصد تثبيط طلب الاستثمارات الهامشية وتحفيز المقاولات على اللجوء أكثر إلى التمويل الذاتي. وتجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات استفادت من نسب أقل من النسب المعمول بها سواء على مستوى توزيع القرض أو على مستوى إعادة التمويل، كما هو الحال بالنسبة الديون المترتبة على الخارج.

إن هذه السياسة لم تحقق الأهداف المتوخاة منها على مستوى الوقائع، مادام الرفع من النسب الدائنة، حتى وإن مكّن من تحقيق زيادة هامة في الودائع المستحقة (52,5٪ بين 1973 و1975)، لم يدفع الأبناك إلى تخصيص حصة أكبر من ودائعها للتمويل والاستثمار.

يضاف إلى ذلك أن الرفع من النسب المدينة لم ينجح في الحد من استدانة المقاولات، مادامت هذه ظلت سلبية.

لقد ترتب عن هذه الإجراءات المختلفة ارتفاع في الكتلة النقدية تولد عنه ارتفاع قوي في الأسعار. كما أن سياسة التنشيط انتهت بدورها إلى عجز في الميزانية وفي المجال التجاري، مما دفع بالسلطات النقدية عام 1976 للرجوع إلى سياسة تأطير القرض ووضع معامل أقصى لقسمة المخاطر البنكية، مع منح تمويلات تفضيلية لبعض القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاع التصدير.

لقد أرغمت الاختلالات الاقتصادية والمالية التي طبعت المرحلة الأخيرة من مخطط 1973 ـ 1977 السلطات العمومية على تبني سياسة تثبيت في إطار المخطط الثلاثي 1978 ـ 1980. وتمثلت الإجراءات المتخذة على الصعيد النقدي في العودة إلى تأطير القرض عن طريق إصلاح ثان لنسب الفائدة.

فالسلطات العمومية، التي وجدت نفسها عاجزة عن إقامة التوازنات الأساسية عن طريق الوسائل التقليدية (سقف إعادة الخصم، الإحتياطيات النقدية والحد الأدنى للسندات العمومية)، باتت مضطرة للرجوع إلى سياسة تأطير القرض بهدف العودة بنمو الكتلة النقدية إلى نسبة قريبة من نسبة الناتج الداخلي الخام. هكذا انتقلت نسبة ارتفاع الكتلة النقدية، في المتوسط السنوي، من 20,4٪ عام 1977، إلى 12,4٪ عام 1980، ثم 11,7٪ عام 1981.

يضاف إلى ذلك أن السلطات النقدية ، وهي تحافظ على مراقبتها للقروض، قامت بتخفيف تدخلها في السيولة البنكية، حيث انخفضت نسبة احتياطي العملة إلى 0,5٪ بدل 4٪ مقابل إلزام الأبناك بأن تزود، بالنسب نفسها، حقيبة من سندات الخزينة السنوية تبلغ فائدتها 2٪.

وفيما يتعلق بنسب الفائدة تم الشروع في إصلاح النسب الدائنة والمدينة بهدف تعزيز تنقية الاقتصاد وتوفير الموارد الثابتة الضرورية لتمويل حاجيات الاستثمار. هكذا تم الرفع من النسب الدائنة مرتين في دجنبر 1978 وأكتوبر 1980 في حين لم يرفع من النسب المدينة إلا عام 1980.

غير أنه، ورغم هذه المحاولات المختلفة، لم يؤد إصلاح نسب الفائدة في نهاية المطاف، إلى نتائج إيجابية، وكل ماهنالك أن الودائع لأجل وظفت، بالأحرى، من أجل تمويل قروض قصيرة الأجل. وبما أن التفاضل بين النسبتين يظل هاما فقد مكن الأبناك من تحسين أوضاعها، لكن على حساب إنجاز أهداف المخطط فيما يخص الاستثمار.

4.1. السياسة الزراعية : الخيار المائي

بسبب الأزمة المالية لعام 1964 لجأت السلطات إلى البنك الدولي الذي أرسل بعثة قامت بتشخيص اقتصاد البلاد والتأكيد، خاصة، على أهمية استفادة المغرب من مؤهلاته في المجال الزراعي. وستكون توصيات هذه البعثة حاسمة دون شك في صياغة الاختيارات التي ستهيكل السياسة الزراعية الجديدة. كما تجدر الإشارة إلى أن المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط أعاد التأكيد، في أول اجتماع يعقده خلال السنة ذاتها، على الأولوية التي سيتم إيلاؤها للزراعة في مخططات التنمية.

لقد حسم المغرب مع خيار التصنيع الذي كان منتشرا وقتها في معظم بلدان العالم الثالث، وبذلك تميز موقفه باللجوء إلى طريق لاتتطابق مع النماذج التي كانت مهيمنة آنذاك. إلا أن الاختيارات التي تمت، والتي أملتها اعتبارات سوسيو سياسية، سوف تؤثر على الرؤية التي سيكوّنها المسؤولون عن تنمية الزراعة ذاتها.

لقد وضعت الاستراتيجية الزراعية للستينات قصد التغلب على أمرين : الطابع ثالتقليدي" للزراعة المغربية، ووطأة الإكراهات المناخية. الشيء الذي أدى إلى التأكيد على مسألتين ضروريتين: "تحديث" القطاع التقليدي والتقليص من تأثير التقلبات المناخية بالسعي إلى تحكم أفضل في المياه. مع ذلك، وبحكم أن الموارد كانت محدودة على مستوى رأس المال، تم السعي إلى جعلها في أمثل وضع ممكن؛ الشيء الذي يقتضي، حسب المخطط الثلاثي 1965 ـ 1967، "التمييز والتدريج بين أهم التدابير التي لن يعود بالإمكان وضع مردوديتها على المدى القصير موضع سؤال".

ومن أجل تحقيق حد أقصى للمردودية في مجال الزراعة بدا أنه من الضروري المرور عبر بناء السدود لري الأراضي، وتركيز الجهود على "المساحات" المجهزة لاستقبال المياه، مع الحرص على أن تنشأ فيها "أراض مزروعة قابلة للبقاء"، وقادرة على الاستفادة من المكننة وتكثيف شروط الانتاج، وتوجيه هذا الأخير نحو "الزراعات التجارية" (السكر، الزيوت، السباخة، الحليب، القمح الطري، القطن...). وبما أن هذه المنتوجات الأخيرة موجهة، بالأحرى، لإرضاء الطلب الداخلي، وتندرج ضمن أفق السعي نحو "الاكتفاء الذاتي الغذائي"، فإن إنعاش الزراعات التصديرية (الحوامض والبواكير بالأساس) بدا هاما بدوره، مادام المغرب يتوفر على عدة امتيازات مقارنة: المناخ مناسب، القرب من الأسواق الأوربية، اليد العاملة الرخيصة. وإضافة إلى الأثرالإيجابي للصادرات على التشغيل والمداخيل، كان عليها أن تساهم في توازن ميزان الأداءات وفي سداد الدين الخارجي، الذي شرع في التقليص من حجمه، وذلك، تحديدا، من أجل تمويل الاستثمارات المخطط لها.

التنمية والمردودية، إذن، هما مفتاح السر بالنسبة للاستراتيجية المذكورة، التي أرادات أن تكون طموحة في أهدافها وفعالة عن طريق وسائلها. طموحة لأنها كانت تسعى، من زاوية استراتيجية التنمية، إلى مواصلة نمط هجين يجمع بين إحلال الواردات (import-substitution) وإنعاش الصادرات. وهي طموحة كذلك لأنها كانت تستهدف ري مليون هكتار في أفق العام 2000؛ ولبلوغ ذلك اعتمدت على مشاريع الري الكبرى المتمثلة في بناء سدود ضخمة، وتجهيز مساحات للاستفادة منها وتحويلها إلى بؤر ذات أفضلية بالنسبة للتنمية المنشودة.

هذه الاستراتيجية تريد كذلك أن تكون فعّالة، وذلك لأن وسائلها ترتكز على أكثر التقنيات تقدما وعلى معياري الإنتاجية والمردودية.

وانطلاقا من منتصف الستينات، اختزلت السياسة الزراعية للدولة في "سياسة السدود". ويتعلق الأمر بسياسة إرادوية، شاملة، وانتقائية ؛ حيث ضاعفت الدولة أدوات التدخل، المباشرة وغير المباشرة، الموجهة لكي تضمن لها الأسس والنجاح : الاستثمارات العمومية، المساعدات، الإعفاء الضريبي، القروض، سياسة الأسعار، التأطير، البحث عن أسواق خارجية.

وقد تميز تدخل الدولة، في البداية، بضخ استثمارات عمومية مكثفة في البنيات التحتية الأساسية وتجهيزات جلب المياه. وبفعل مجهود مالي ضخم، أصبح ممكنا الاستمرار في إنجاز برنامج طموح لبناء الإنشاءات المائية الكبرى وتجهيز مساحات شرع بعد ذلك في ريها (بين 1967 و1980 تم بناء حوالي 15 من السدود الكبرى، كما تم تجهيز قرابة 300 ألف هكتار ضمن المساحات المسقية).

بعد ذلك سنّ قانون الاستثمارات الزراعية، عام 1969، كي ينظم شروط تنمية الأراضي المسقية، ويسهّل تحديث الأراضي الزراعية وتكثيف الإنتاج، علما أن تنمية الأراضي صارت إجبارية ضمن محيط الري؛ كما كان على مستغلي الأراضي أن يحترموا مخططات المناوبة الزراعية التي وضعتها الإدارة المركزية وفقا للأهداف المحددة على نحو شمولي بالنسبة للبلاد. وبمقابل ذلك وضعت جملة من المساعدات والمكافآت قصد التشجيع على اقتناء وسائل التحديث (المدخلات، تجهيزات الزراعة والري، زرع البساتين، التحسين السلالي للماشية، إلخ) وقد جرى التعامل مع الماء، وهو عامل الإنتاج الحاسم في المناطق المجهزة للري، بشكل تفضيلي. فباستثناء مساهمة رمزية في كلفة التجهيزات (حوالي 5٪)، حوفظ على سعر الماء في مستوى منخفض جدا، أقل بكثير من سعر تكلفته.

كما تم توجيه القرض الفلاحي، بدوره، نحو تسهيل تمويل المناطق والأراضي الزراعية والإنتاجات ذات الأفضلية بالنسبة لهذه السياسة. وقد ساعدت الإجراءات المتخذة على إعطاء الأفضلية، من زاوية المداخيل، للأراضي الفلاحية الكبرى ضمن إطار قروض التنمية.

أما على صعيد الضرائب فقد أدى سن الضريبة الزراعية في الستينات إلى إعفاء تسعة أعشار المستغلين. بعد ذلك، سوف يتضافر غياب تحيين قواعد فرض الضريبة مع الحفاظ على نسبها في مستوى منخفض كي يؤديا إلى تراجع الضريبة الزراعية. يضاف إلى ذلك التوقف عن استخلاصها عمليا في بداية الثمانينيات، خلال سنوات الجفاف. ثم أتى القرار الملكي عام 1984 بإعفاء المداخيل الزراعية من الضرائب إلى غاية عام 2000، وهو استحقاق سيتم تأجيله فيما بعد إلى عام 2010.

ونجد نفس الإرادة في إزالة الضرائب على مستوى الضرائب غير المباشرة. فمن جهة، تم إعفاء أهم المدخلات، وكذا التجهيزات والماشية من الضريبة على القيمة المضافة، ومن الرسوم الجمركية عند الاستيراد؛ ومن جهة أخرى تم إعفاء المنتوجات الفلاحية الطرية، وكذا بعض المنتوجات المحوّلة، من الضريبة على القيمة المضافة؛ وذلك إضافة إلى المنتوجات الموجّهة إلى الأسواق الخارجية والتي أعفيت من كل مساهمة ضريبية. يمكن القول إذن، ومع بعض الاستثناءات القليلة جدا (الرسوم على الكازوال، وعلى ولوج بعض الأسواق)، إن القطاع الزراعي يستفيد عمليا من شبه إعفاء ضريبي، كان المفروض فيه أن يشكل حافزا قويا من أجل إنعاش الاستثمار الخاص وتحديث القطاع.

وقد اختارت سياسة الأسعار عند الإنتاج أن تكون انتقائية هنا كذلك؛ حيث سعت الدولة إلى تقنين سعر بعض المواد الأساسية مثل الحبوب والحليب، وبعض الزراعات الصناعية (الشمندر، القطن، عباد الشمس...) الموجهة للسوق الداخلي ؛ وإلى تحرير أسعار أخرى مثل أسعار المنتوجات السباخية والحوامض وزيت الزيتون، وهي منتوجات كان يرغب في إنعاش تصديرها. بل إن منتوجات أساسية أخرى (الزراعات السكرية، والزيتية، والحليب، إلخ.) كانت تتمتع بتأطير مندمج يشمل مجموع سلسلة الإنتاج ـ التحويل ـ التسويق، ذاهبا بذلك من العمل على الأرض وتسبيق المدخلات إلى ضمان تصريف المحصول بسعر محدد مسبقا، مرورا بمنح القروض الضرورية، ومتابعة الحملة من طرف تقنيي المكاتب الجهوية للتنمية، وتنفيذ المعالجات الصحية النباتية الملائمة، إلخ.

ومع المكانة الامتيازية التي منحت للزراعات التصديرية، كان على النموذج الزراعي العتمد أن يولي أهمية خاصة جدا للمنافذ وبالتالي لشروط تصريف المنتوجات المعنية في الأسواق الخارجية. هكذا أنشأت السلطات العمومية، انطلاقا من عام 1965، "مكتب التسويق والتصدير" الذي كان يحتكر، إلى غاية سنة 1985، تصدير أهم المنتوجات المصدّرة (الحوامض، البواكير، المصبرات النباتية والحيوانية). وكانت مهمة هذا المكتب تتمثل، أساسا، في تجنيد إمكانياته المادية والبشرية للبحث عن أسواق خارجية وضمان شروط بيع مجزية نسبيا للمنتجين. وسيكون التوقيع عام 1969 على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوربية خطوة أكثر حسما في هذا الاتجاه. فهذه الاتفاقية، الأولى، ذات الطابع التجاري بالأساس، والتي كان متوقعا أن يجري العمل بها لفترة خمس سنوات، مكنت بعض المنتوجات الزراعية ـ الطازجة والمحوّلة ـ من ولوج السوق الأوربية والاستفادة من تخفيضات جمركية هامة. كما أصبح بمقدور المنتوجات الصناعية ومنتوجات الصناعة التقليدية، من جهتها، ولوج السوق نفسها مع إعفائها من الرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم المماثلة. ورغم أن هذه الاتفاقية الأولى كانت جزئية ومحدودة نسبيا، فإنها أعطت إشارة تشجيع للفاعلين الذين صار يتعين عليهم الاستثمار في منتوجات التصدير، مادامت السوق الأوربية منفذا رئيسيا بالنسبة لهم.

5.1. الدولة ومأزق القطاع الخاص

إذا كانت الأسس الأولى للقطاع الخاص المغربي قد وضعت خلال فترة الحماية، بالأساس، وعلى هيئة ثروات تم تشكيلها في التجارة والأرض والملكية العقارية الحضرية؛ فإن انطلاقة هذا القطاع لم تصبح ذات شأن فعلا إلا غداة الاستقلال. وقد تم هذا بفضل التحفيزات المختلفة المتمحورة حول إعطاء الأولوية للزراعة التصديرية والسياحة، وتنمية صناعات بديلة للواردات وتشجيع إشراك رأس المال المغربي برأس المال الأجنبي.

وإذا كانت هذه السياسة المتعددة الأبعاد في إنعاش القطاع الخاص المغربي قد مكنته من تدعيم المواقع التي يحتلها داخل الاقتصاد المغربي، فإنها لم تؤدّ، بالمقابل، إلى ظهور طبقة من المقاولين الشومبتريين (نسبة إلى شومبيتر Schumpeter) الذين يتوفرون على ميل للمخاطرة والتجديد، والذين يتوفرون على دينامية تفيد تنمية البلاد.

الدولة كمنعش للقطاع الخاص

يشهد تنوع التحفيزات الموضوعة رهن إشارة القطاع الخاص على الفعل الحاسم للدولة في تكوين هذا القطاع، من بين تلك التحفيزات نذكر: نظام التحفيزات الصناعية، الولوج إلى الطلبات العمومية، سياسة القرض، تبني سياسة للأجور الدنيا، وتحويل قسم من الرساميل الخارجية لصالح المغاربة في إطار سياسة المغربة.

نظام التحفيزات الصناعية

إن نظام التحفيزات الصناعية، الذي وضع قصد التشجيع على تنمية الصناعة الوطنية، سوف يعطي الأولوية، في مرحلة أولى، للصناعات البديلة للواردات. وسوف يتمحور، أساسا، حول الامتيازات التي تخولها مدونة الاستثمار وإجراءات الحماية الجمركية (فرض الرسوم ومراقبة الواردات).

وتتضمن قوانين الاستثمار سلسلة من الإجراءات ـ ذات الطابع الجبائي بالأساس ـ التي تهدف إلى التأثير في شروط التمويل (مكافآت التجهيز، خفض نسب الفائدة، تغطية مخاطر الصرف، ضمان التحويل، إلخ.)، وتقليص تكاليف التدخل في القطاع الصناعي؛ كل ذلك مع الرفع من مردودية الاستثمار بالمقارنة مع باقي الأنشطة)المعاملات العقارية والتجارية).

أما إجراءات الحماية الجمركية فتهدف إلى تعديل سعر دخول السلع المستوردة المنافسة للمنتوجات المحلية، ومن ثم تعطي، بشكل غير مباشر، منحة خاصة بالتنافسية للمنتجين المحليين. كما سيؤدي وضع تعرفة جمركية تفاضلية ـ ضعيفة بالنسبة لمواد التجهيز والمواد الأولية والمنتوجات شبه المصنعة على حساب منتوجات الاستهلاك التي تتحمل رسوما جمركية أعلى نسبيا ـ إلى نمو نسبي للمواد الاستهلاكية المتداولة. وقد تم تدعيم هذه الحماية التعرفية بصيغ للمراقبة المباشرة لتدفق السلع (إما بمنعها تماما، أو بوضع نظام للحصص أو بمنع استيراد السلع بأثمنة أقل من سعر حد أدنى).

وتجدر الإشارة إلى أن السلطات العمومية سوف تعمل على تشجيع الصناعات الموجهة نحو التصدير، وذلك بسبب محدودية السوق الداخلية. وقد وضعت، في هذا الصدد، عدة تحفيزات، من بينها على الخصوص: الأنظمة الاقتصادية الخاصة في الجمارك (منح إعفاء من الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة والموجهة للدخول في صناعة المنتوجات المصدرة)، أنظمة تأمين الصرف وتغطيته، امتيازات ضريبية ومالية خاصة بالمقاولات المصدّرة.

ولوج الطلبات العمومية، الشروط التفضيلية للقرض وسياسة الأجور الدنيا

علاوة على إدراج استثمارات البنية التحتية الخالقة لـ "اقتصادات خارجية" ضمن الميزانية، اتخذ دعم الدولة للقطاع الخاص شكل طلبات عمومية للمواد والخدمات تحصل عليها المقاولات المغربية الخاصة. إن أهمية هذه الطلبات تتمثل في كونها تحدد، وبشكل حاسم، إيقاع نمو التراكم الخاص للرأسمال في قطاعات عدة (البناء والأشغال العمومية والمنقولات النقدية وشبه النقدية)، إلخ.

وإذا كان التمتع بشروط تفضيلية في القرض يساعد الصناعة بالتأكيد، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك آنفا، فإن هذا امتد ليشمل أيضا قطاعات أخرى متنوعة مثل السياحة والفندقة والعقار والزراعة، إلخ.

وتعطي قروض الاستثمار الممنوحة من قبل المؤسسات العمومية أو شبه العمومية (الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، البنك الوطني للتنمية الاقتصادية، القرض العقاري والسياحي) عدة امتيازات للمستثمرين الخواص: فإضافة إلى الأمد الطويل للقروض وحسومات الفائدة، تغطي حصة التمويل نسبة 60٪ إلى 70٪ من كلفة الاستثمار. كما أن ثبات نسبة الفائدة في سياق يطبعه التضخم (10٪ في المتوسط السنوي خلال السبعينيات) يعني أن كلفة التمويل سوف تنخفض أكثر فأكثر.

أما على مستوى الأجور، فإن الاستراتيجية الماكرواقتصادية المتبعة من قبل السلطات العمومية على امتداد التسعينيات تركز على التحكم في الكلفة بالنسبة للشغل، وذلك عبر تجميد الحد الأدنى للأجور. وينظر إلى الأجرة، ضمن هذا الأفق، باعتبارها كلفة لا باعتبارها قدرة شرائية من شأنها أن تقوم بتحريك السوق الداخلية. إن الطلب الذي يتعين تلبيته خاضع، أساسا، للأسواق الخارجية، وللإنفاق العمومي ولنفقات الفئات الاجتماعية المتوسطة والميسورة. ويرافق سياسة الأجور الدنيا هذه نظام للضمان الاجتماعي لاتستفيد منه سوى أقلية من المأجورين.

عملية المغربة عام 1973

تمكّن التدابير الرئيسية لعملية المغربة كما سطرت في ظهير2 مارس 1973 من الإحاطة بمدى تأثير هذه العملية على نمو القطاع العام . فهذا الظهير يضع قائمتين للأنشطة : في القائمة الأولى نجد، إضافة إلى الأنشطة التجارية ـ من الاستيراد والتمثيل التجاري إلى البيع بالمفرق ـ كل الأنشطة التي تهم البناء والأشغال العمومية، وكل أنواع النقل، وكل مايهم السيارات وكراءها، ووكالات الإشهار، وشركات القرض، وشركات المستودعات والتخزين، والوكالات العقارية والصناعات الغذائية وصناعة السماد. كل هذه الأنشطة كان يتعين مغربتها قبل 1974 . أما في القائمة الثانية فنجد أنشطة قابلة للمغربة قبل ماي 1975، وخاصة منها الأبناك وشركات التأمين والأنشطة التجارية والصناعية التي تهم المنتوجات التالية : المطاحن والعجائن الغذائية والفلين والجلد وتركيب السيارات والمواد الكهربائية والإلكترونية، إلخ. وقد مكّنت عملية المغربة الواسعة هذه من تحويل حقيقي للسلطة الاقتصادية إلى الشركاء الوطنيين الذين تمكّنوا، بناء على ذلك، من الدخول إلى قطاعات عديدة للاقتصاد المغربي. وقد كان هذا التحويل هاما أكثر لأنه اتسع، بفعل العدوى، ليشمل قطاعات لم تكن معنية مباشرة بظهير مارس 1973، وخاصة منها الزراعة (إعادة الشراء المكثفة لأراضي المعمرين والتي قدرت إجمالا بـ 500 ألف هكتار) والصناعة التحويلية.

المجموعات الاقتصادية : نواة القطاع الخاص

تعتبر المجموعات الاقتصادية الخاصة، التي ظهرت أساسا خلال السبعينيات، محصّلة لتضافر عاملين رئيسيين : الضرورة التي فرضت على بعض العائلات المغربية التشارك قصد التغلب على إكراه التمويل الذي تعاني منه عدة مقاولات شخصية وعائلية، والتشارك لتعويض رأس المال الأجنبي في إطار عملية المغربة.

كما يعتبر تشكل المجموعات الخاصة المغربية إحدى تجليات سيرورة تمركز ملكية الرأسمال الذي ستستفيد منه بالأساس العائلات الممارسة للتجارة وبعض الملاكين العقاريين. وسيكون الولوج المميز لإدارة الدولة، والقرب من السلطة السياسية، وإقامة علاقات تعاون وتضامن مع المسيرين الاقتصاديين الدوليين في إطار شراكات منتجين ولجان تقنية ومهنية ـ سيكون كل ذلك حاسما في تشكيل القطاع الخاص المغربي الذي سيشغل الرأسمال الخاص مواقع بارزة داخله.

إنها حالة القطاع الفلاحي الذي يمكن ملاحظة نوع من التمركز العقاري داخله عند نهاية السبعينيات؛ حيث صار قرابة ألف مالك عقاري و/أو مستثمر خاص يتحكم، وبصفة متفاوتة، في حوالي 500 ألف هكتار ـ 100 ألف منها مشجّرة و120 ألفا منها مسقية بطريقة عصرية ـ، أي مايعادل 6,6٪ و9٪ من المساحة الكلية المزروعة أو القابلة للزراعة بالمغرب. علاوة على ذلك كان حوالي مائة منهم يملكون 20٪ إلى 25٪ من قطيع الأبقار والأغنام السلالية المستوردة والتي تمت تربيتها اعتمادا على الطرق العصرية. وتتحدث تقديرات أحدث عهدا عن درجة تمركز عقاري أكثر ارتفاعا (4,1٪ من الأراضي المستغلة التي تتجاوز 20 هكتارا تتحكم في 32,9 من الأراضي الفلاحية عام 1996.

ويتميز كبار المستثمرين بشساعة قاعدتهم العقارية التي يمكنها أن تتخذ أشكالا قانونية (ملكيات عقارية أو شركات)، كما يتميزون باللجوء إلى الرأسمال البنكي (هناك تقديرات بأن 63٪ من قروض "الصندوق الوطني للقرض الفلاحي" منحت لأغنى المزارعين)، وتشغيل يد عاملة مأجورة، واعتماد إنتاجهم على التكنولوجيات العصرية والموجهة نحو السوق.

إن استراتيجية كبار المستثمرين هؤلاء، وهي تعطي الأولوية للتقليل من المخاطر، تتوجه نحو الرفع من قيمة الريع أكثر مما تتوجه نحو مخاطر توظيف رؤوس الأموال. وكانت سياسات دعم الأسعار تشجعهم على ذلك، مثلها في هذا مثل المساعدات المقدمة للاستثمار التي كانت تتضمنها السياسات العمومية. وهم يفضلون التوجه نحو الأسواق المراقبة والمدعومة أكثر، مثل أسواق الحبوب أو الزيوت أو السكر؛ دون أن ننسى الإشارة إلى الأهمية التي اكتستها زراعات التصدير (البواكر والحوامض والسباخة) بالنسبة لهم.

إن هذه، أيضا، هي حال تجارة الجملة التي شكلت الفضاء الأولي لتراكم القطاع الخاص. ففي عام 1984 حققت المقاولات العشرة الأولى نسبة 47,65٪ من رقم المعاملات العام لهذا القطاع، من بينها أربع مقاولات تشرف عليها مصالح عائلية مغربية (أفريقيا، سوميبي، سومابلي، وسوكوبرو).

ويمثل العقار الحضري أيضا مجالا للنشاط المفضّل للقطاع الخاص المغربي. إن العقار الحضري، وهو نشاط ذو مردودية مرتفعة، عرف تمركزا نسبيا للملكية : حيث يقدّر أن أقل من 100 شخص، في نهاية الستينات وبداية السبعينيات، كانوا يملكون 30٪ من الأراضي الحضرية غير المبنية في مراكش، و18٪ إلى 20٪ في الدار البيضاء وفاس، وأقل من هذه النسب في بني ملال والخميسات والناظور.

وتجد هيمنة التحكم العائلي في قطاع البناء والأشغال العمومية أصلها في ضعف المخاطرة المتحملة وفي رؤوس الأموال المجمدة مثلما تجده في الضغط الممارس، منذ الفترة التي أعقبت الاستقلال، على الإدارة من قبل المقاولة المغربية للأشغال العمومية من أجل دفعها إلى إعطائها جزءا على الأقل من الطلبات العمومية.

وبفضل عملية المغربة، تمكن القطاع الخاص المغربي من أن يخصّ نفسه، في نهاية السبعينيات، بقسم هام من الصفقات التي كان يتعين إنجازها في بعض الأشغال الكبرى كما في الأسواق متوسطة الأهمية(المؤسسات الخاصة، الجسور، إلخ) والبناء (تشييد البنايات المدرسية والصناعية والتجارية)، مع استثناء لافت للنظر هو أن الأشغال الهامة جدا (السدود، الموانئ، إلخ.) التي كانت تمثل حوالي 20٪ إلى 30٪ من صفقات الأشغال اقتصرت على المقاولات الأجنبية، في شراكة، أحيانا، مع فروعها المغربية.

أما فيما يتعلق بالصناعات التحويلية فإن القطاع الخاص يهيمن على ثلاثة أرباع مجموع رأسمالها الاجتماعي، مع وجود علاقة بين رؤوس الأموال الخاصة المغربية والأجنبية تبلغ نسبتها أربعة إلى واحد.

وفيما يخص دخول القطاع الخاص المغربي في الصناعات التحويلية فإنه سيتم بفضل إجراءات التحفيز والحماية التي اتخذتها السلطات العمومية من أجل تشجيع الاستثمار الخاص الصناعي على الحلول محل الواردات.

كما سيتم ذلك، أيضا، بفضل ضعف الحواجز عند الدخول، وهو مايميز صناعة مواد الاستهلاك المتداولة، وكذا بوجود طلب داخلي ملىء (solvable).

في مطلع الثمانينيات تميز هذا القطاع بتمركز مزدوج : تمركز مالي هام (حصة الموارد الاقتصادية للصناعة المعملية المملوكة لأقلية من الأفراد والعائلات) واقتصادي (سلطة السوق المملوكة لأهم الشركات في مختلف الفروع الصناعية).

فيما يخص الجانب الأول، يقدّر أن المجموعات والعائلات الرئيسية كانت تتحكم في 55٪ من رؤوس الأموال الصناعية الخاصة المغربية، علما أن العشرة الأوائل بينها كانت تتحكم في أكثر من 30٪ منها.

وقد كانت هذه الرساميل تدخل بقوة في الفروع التالية : الصناعات الغذائية (صناعات الحليب، المعلبات والشحوم)، صناعات الجلد والأحذية، صناعة النسيج؛ وبصورة عرضية، في صناعة الخشب والمواد الخشبية.

لقد كانت السلطة الاقتصادية التي تمارسها المجموعات والعائلات الكبرى على الصناعات التحويلية في غاية الأهمية، وذلك لأنها كانت مرتبطة بممارسة سلطات سوق هامة (ذات طابع أفقي في الغالب) من قبل الشركات الخاصة المغربية. فهذه الأخيرة كانت تحتكر لوحدها في الغالب المواقع السائدة في مختلف أسواق مواد الاستهلاك المتداولة التي كانت ممركزة بدرجة قوية (16٪ فرعا من 32٪، وهي تمثل 34,2 ٪ من مجموع العاملين بالصناعات التحويلية، تملك نسبة تمركز صناعي تفوق 33٪).

أما في القطاع المالي (الأبناك وشركات التأمين) فلم يكن الرأسمال الخاص يشغل، إلى حدود مطلع السبعينيات، سوى مواقع ثانوية. مع ذلك، وبفضل عملية المغربة التي حتمت عليه عام 1973، استطاع أن يرفع نسبة مساهمته إلى 27,5٪ من إجمالي الرأسمال البنكي عام 1975، ثم إلى 26 ـ 30٪ على المستوى العيني، بل وإلى 36 و40٪، وذلك دون إدخال البنك المركزي الشعبي في الاعتبار.

ويمكن ملاحظة التطور نفسه بالنسبة لشركات التأمين : حيث ارتفعت نسبة الرأسمال المغربي ضمن مجموع الرأسمال الإجتماعي لسبع عشرة شركة موجودة بالمغرب إلى حوالي 61٪ على المستوى القانوني وإلى 55٪ على المستوى العيني. وإذا نظرنا إلى كل من هذين على حدة فإن حصة القطاع الخاص المغربي كانت تتنوع، حسب الحالات، بين 49٪ (البنية القانونية) و43٪ (البنية العينية).

في نهاية السبعينيات كان الملمح المهيمن على مساهمات الرأسمال الخاص المغربي في القطاع المالي هو تمركزه بين أيدي عدد مصغر من مجموعات المصالح العائلية.

وينتظم القطاع الخاص، في صيغته المتقدمة، على هيئة مجموعات اقتصادية، حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتحكم فيها عائلة أو مجموعة عائلات تشكل تحالفا للمصالح. وتتألف المجموعة الاقتصادية من مجموعة شركات على رأسها شركة قابضة تمارس وظائف التمويل والتحفيز والمراقبة. وأخيرا، فإن المجموعات الخاصة توسع أنشطتها لتشمل عدة قطاعات اقتصادية: الصناعة، عالم المال، العقار، التجارة، البناء والأشغال العمومية، إلخ. ويمكّن هذا التنوع في الأنشطة المجموعة من بلوغ حجم هام بما يكفي لأن يميزها عن المقاولات الكبرى المستقلة أو عن المجموعات الشخصية التي يبقى حجمها أكثر تواضعا ومجال نشاطها أكثر تقلصا. كما أنه (أي التنوع) يشير أيضا إلى ما يفيد أن التحفيزات التقنية ـ الاقتصادية (البحث عن وفورات الحجم économies d'échelle ،الاندماج الأفقي...) ليست وحدها التي أدت إلى تكوّن المجموعة.

وتتشكل الصيغة الثانية لهيكلة القطاع الخاص من المقاولات الشخصية والعائلية المستقلة. ففي سنة 1984 نجد 10410 مقاولة تحقق رقم معاملات أقل من 10 ملايين درهم ضمن المقاولات الـ 11906 غير المالية الخاضعة لنظام الضريبة على الدخل الخام العيني، أي ما نسبته 87,4٪. ورغم أن هذه المقاولات تمثل الغالبية العددية فإنها لا تحقق سوى 13,2 ٪ من إجمالي رقم المعاملات، و14,6٪ من القيمة المضافة، ولاتشغّل سوى 21,7٪ من مجموع عدد المستخدمين. وكانت هذه المقاولات ذات الطابع الشخصي أو العائلي منتشرة خاصة في مجال التجارة، و"البناء والأشغال العمومية" وبعض فروع الصناعة التحويلية (الخياطة، الصناعة الزراعية، الجلد والأحذية، إلخ) وقطاع "الخدمات الأخرى" (الخدمات المقدمة للمقاولات، الشؤون العقارية، إلخ).

ورغم أن المقاولات الشخصية والعائلية تتوفر على مؤهلات هامة ـ المرونة العائدة إلى سهولة الاتصالات الداخلية وسرعة اتخاذ القرار، وإنتاجية أكبر في عمل أعضاء العائلة بسبب تحفيزهم القوي ـ فإن نموها سرعان ما سيجد نفسه معاقا من قبل بنية مالية هشة (ضعف الرساميل الخاصة) ونمط تدبير "عائلي" (النفور من المخاطرة، الالتباس بين الشؤون الشخصية والعائلية وملكية المقاولة، أفق زمني قصير واحتكار التأطير الأعلى من قبل أعضاء العائلة لاعتبارات لاعلاقة لها بالكفاءة، إلخ).

ضعف تأثير القطاع الخاص على التنمية

إن رغبة الدولة في إنعاش القطاع الخاص المغربي لن تتم مجازاتها بالمقابل عن طريق تسريع نسبة النمو الاقتصادي وخلق كثيف لمناصب الشغل وتحسين مؤشرات التنمية البشرية. وإذا كان صحيحا أن القطاع الخاص قد استطاع دعم مواقعه داخل الاقتصاد الوطني بفضل الدعم متعدد الأشكال الذي قدمته الدولة، فإن سلوكه الاقتصادي يظل ريعيا أكثر من كونه من نمط شومبيتيري (نسبة إلى شومبيتر Schumpeter).

لقد كان تواضع نسبة النمو الاقتصادي واضحا للعيان طيلة الستينيات. ومن المؤكد أن تسارعا سيحصل خلال المخطط الخماسي 1973 ـ 1977، حيث ارتفعت نسبة النمو السنوي في المتوسط لتبلغ 6,8٪، وذلك خاصة بفعل الاستثمار العمومي وقطاع البناء والأشغال العمومية (أخذ القطاع العام على عاتقه 42,5٪ من الاستثمارات المتوقعة في مخطط 1973 ـ 1977 مقابل 20,6٪ فقط للقطاع الخاص).

وإذا صح أن القطاع الخاص ساهم في تنمية بعض قطاعات الاقتصاد الوطني (الصناعات البديلة للاستيراد، الزراعات التصديرية) فإنه يبقى مع ذلك أن هذه المساهمة تمت بعد أن كلفت عدة اعوجاجات. إضافة إلى أن المنطق التكتلي الذي قاد إلى نمو المجموعات الخاصة لايبدو أنه يساعد مطلقا على حصول تراكم إنتاجي.

النمو الصناعي وتخصيص الموارد دون مستواه الأمثل

لم تستعمل الصناعات التي طورها القطاع الخاص المغربي مخزون الموارد الإنتاجية بشكل أمثل، معطية الأفضلية للتقنيات المكثفة للرأسمال " capital using " على حساب خلق مناصب الشغل. يضاف إلى ذلك أن سيرورة التصنيع الاستبدالي للواردات قد ساعدت على تشويه الهياكل المنتجة وذلك عبر التمركز الصناعي، وظهور قدرات معطلة، وتضاعف الأنشطة شبه ـ الحرفية.

وينجم التمركز الصناعي عن تضافر ثلاثة عوامل رئيسية : الحماية الجمركية، التحفيزات المختلفة ـ وخاصة منها الجبائية والمالية ـ للصناعة المحلية، وتبني تقنيات مكثفة على مستوى رأس المال تجاه سوق داخلية ذات أبعاد ضيقة. من هنا أدى التمركز المذكور إلى ظهور سلطات سوق هامة مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الأسعار والمنافسة.

ويتمثل البحث عن سلطة السوق كذلك في ڤالمبالغة في أحجام" وحدات الإنتاج بالنسبة لإمكانيات التزويد والامتصاص الخاصة بالسوق المحلية، الشيء الذي يساعد على استعمال دون المستوى الأمثل للقدرات الإنتاجية وظهور تكاليف مرتفعة : "إن الاحتكارات الافتراضية التي تتمتع بها بعض الصناعات هي شكل من أشكال الحماية الذي لايحفز على السعي لتخفيض التكاليف وتسيير المصانع بمستوى إنتاجي أمثل. لذلك فإنه ليس من المفاجئ أن نلاحظ استعمالا متدنيا جدا لإمكانيات قطاعات متعددة. إن التكاليف المرتفعة تثقل كاهل المنافسة، وبالتالي، تكبح التوسع وتحول خاصة دون استفادة المقاولات من وفورات الحجم (d'échelle économies) بفضل نمو الصادرات".

وسيتجلى تشوه البنيات الإنتاجية كذلك عبر تضاعف الأنشطة شبه الحرفية. إن وجود حاجة غير ملباة وسنّ السلطات العمومية لحماية جمركية مرتفعة سوف يجلب إلى الصناعة عددا من الحرفيين والتجار والتقنيين الذين أتت بهم إمكانية الحصول على أرباح سهلة وسريعة. وهناك كذلك عامل آخر ساعد على نمو هذه الوحدات "المضادة للاقتصاد" (والتي تؤدي، مع ذلك، وظيفة اجتماعية هامة)، هو إمكانية الإفلات الكلي أو الجزئي من الضريبة، مادامت الأنشطة، المنظمة على أساس فردي أو عائلي، تتم في البيت.

وسيدعم نمو الأنشطة الحرفية وشبه الحرفية ثنائية الصناعة الكبرى ـ الصناعة الصغرى وما يترتب عنها بالضرورة: من تنافر تقنيات الإنتاج، والعقليات، والسلوكات، إلخ.

وباختصار فإن النمو الصناعي الذي ساهم فيه القطاع الخاص المغربي تمخض عن اختلالات هامة تشكل عوائق تقف أمام حسن تخصيص الموارد.

المنطق التكتلي والتراكم غير المنتج للرأسمال

في نهاية السبعينيات، ورغم إنعاش بعض الأنشطة الاقتصادية والزراعية، واصل القطاع الخاص البرهنة على دينامية ضعيفة فيما يتعلق بالاستثمارات المنتجة. والواقع أن السلوك الاقتصادي لهذا القطاع يظل محدودا إلى حد بعيد بفعل سلسلة من العوامل الحاسمة :

- بنية قطاعية لنسب الربح مساعدة على توظيفات مالية ذات طابع مضاربي؛
- توزيع غير متساو للمداخيل أدى إلى ضعف الطلب وضيق السوق الداخلية؛
- الطابع العائلي لعدد هام من المقاولات والحدود الموجودة ـ على مستوى التكوين التدبيري والتقني لرجال الأعمال ـ غالبا ما تتجلى على هيئة تدبير عاجز، لا يحفزه تحقيق الأرباح المرتفعة على أن يتغير نحو الأفضل؛
- إضعاف إمكانيات التراكم بفعل مختلف أشكال التبذير والتصدير الاحتيالي للرساميل.

ضمن هذه الشروط، يميل الرفع من الرأسمال إلى أن يتم بصورة مشتتة، مساعدا بذلك على النمو السريع للأنشطة اللامنتجة (الأموال، العقار، التجارة، الخدمات، إلخ) على حساب الاستثمار المنتج.

ويكشف تحليل مكونات ملكية الفئات المتقدمة من القطاع الخاص، فوق ذلك، عن هيمنة الأنشطة اللامنتجة، مادام نصف بنيتها مشكلا من الثروات العقارية الحضرية والقروية، بما نسبته 25 من الرأسمال التجاري و25 فقط من الأصول غير التجارية.

الفصل الثاني

التقويم الهيكلي (1983 ـ 1993) :

العودة إلى التوازنات الأساسية

يشكّل التقويم الهيكلي (1983 ـ 1993) منعطفا في السياسات الاقتصادية، الظرفية والبنيوية للمغرب. لقد قادت أزمة نهاية السبعينيات، التي ضاعفها سياق دولي يتميز بالانكفاء، إلى تبني برنامج للتقويم الهيكلي (PAS) يهدف إلى تقويم الاختلالات الماكرواقتصادية وتحرير قوى السوق.

يتأسس برنامج التقويم الهيكلي على فرضية مفادها أن تثبيت التحرير (الداخلي والخارجي) من شأنه أن يعيد وضع السوق على طريق النمو من جديد. وقد تم النظر إلى التنمية الاجتماعية في هذا السياق باعتبارها محصلة من محصلات النمو. ضمن هذا المنظور، وبما أن التثبيت يفرض تقليصات هامة في الميزانية، فإن الميزانيات الاجتماعية هي التي عانت من ذلك، بالأساس، خاصة أن القدرة على تدبير القروض وصرفها كانت محدودة في هذه القطاعات أكثر مما هي عليه في البنيات التحتية الاقتصادية. بعبارة أخرى، إن النمو يقتضي القيام بـ "تضحيات" اجتماعية، لكن التنمية الاجتماعية لايمكنها ـ حسب برنامج التقويم الهيكلي ـ إلا أن تنتعش في نهاية المطاف.

إن الأطروحة المتبناة هنا تذهب ـ عكس الأولى ـ إلى أن المقاربة الثنائية (dichotomique) التي تقوم على الفصل بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، منظورا إليها خاصة من زاوية الآثار البيزمنية، هي مقاربة خاطئة طالما أنها لاتأخذ بالاعتبار الصلات المعقدة الموجودة بين السيرورتين؛ وهي صلات لا يمكن اختزالها في الترابطات التي تجعل من تحسين الحاجيات الاجتماعية و إشباعها نتيجة حتمية للالتزام الصارم بالتوازنات الأساسية.

1.2. عشرية ضائعة ؟

في سياق مطبوع بنكوص الاقتصاد العالمي، عرفت نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، بالنسبة للمغرب، أزمة خانقة أدت ـ كما سبق أن رأينا ـ إلى وضع كادت الأداءات فيه أن تنقطع. وقد حاولت السلطات العمومية مواجهة هذا الوضعية عن طريق وضع مخطط للتثبيت ابتداء من عام 1978، لكن الأزمة كانت تشهد، ليس فقط في الحالة الخاصة بالمغرب، على إخفاق نموذج للتنمية ـ جرى الحديث، بهذا الخصوص، عن عشرية ضائعة ـ أكثر مما تؤشر على مجرد ظرفية اقتصادية غير مواتية.

سياق اقتصاد عالمي في أزمة

مكّن تطبيق السياسات الكينيزية في البلدان المتقدمة، مصحوبا بحركية في استيراد المنتوجات المصنعة من الدول السائرة في طريق النمو، من الحفاظ على إيقاع نمو اقتصادي ضمن حدود 2,8٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة الممتدة بين 1973 و1979. في الوقت نفسه كانت البلدان السائرة في طريق النمو تستفيد من شروط استثنائية لتمويل تنميتها عن طريق استدانة تساهلية، تشجعها في ذلك نسب فائدة مغرية ترجع إلى توفر سيولة مفرطة على الصعيد الدولي، إضافة إلى التنافس بين الأبناك في إطار إعادة تدوير الريع المترتب عن النفط وعن الكزينودولار (les xénodollars) وقد نجم عن ذلك نمو تضخمي في هذه البلدان خلال السبعينيات، نمو يقوم على واقع أن مزايا الاستدانة (تمويل الاستثمارات العمومية) لا يمكنها أن تعوض مساوئها (الاختلالات في ميزان الأداءات وخدمة الدين).

وخوفا من أن يؤدي انهيار الطلب العالمي إلى ركود معمم، بعد الصدمة البترولية لعام 1973، قامت الدول المصنعة الرئيسية بوضع سياسات للتنقية كان من نتائجها المباشرة تقليص العرض الفعلي على الصعيد العالمي، الشيء الذي سرعان ما تحول إلى ركود عالمي، رديف لتقليص الطلب على المنتوجات المصدّرة من قبل البلدان السائرة في طريق النمو. وفي الوقت نفسه تسارع تدهور معدلات تبادل المنتوجات الأساسية الذي كان يشكّل النصيب الأوفر في صادرات هذه البلدان.

وبالموازاة مع انهيار مداخيل التصدير، كان على البلدان السائرة في طريق النمو، والغارقة في الدين، أن تواجه ارتفاع نسب الفائدة وندرة الكزينودولارات التي كانت تثقل وزن دينها بشكل كبير. وقد نجم عن السياسة النقدية التقييدية التي سلكتها الولايات المتحدة رفع قيمة الدولار والزيادة في النسب الفعلية للفائدة. وهو ما أدى إلى تدهور الأوضاع المالية للبلدان المدينة بشكل كبير. إن ارتفاع نسب الفائدة وانهيار معدلات التبادل وتجمد الصادرات أو انخفاضها قد أدى إلى انهيار خطير لميزان الأداءات، الشيء الذي ضاعف إلى حد بعيد حاجيات التمويل في هذه البلدان.

تفاقم الأزمة وتنقية الميزانية

غير أنه لايمكن فهم الانعكاسات الكارثية للأزمة الدولية على معظم اقتصادات البلدان السائرة في طريق النمو، ومن بينها المغرب، إلا بمقارنتها مع تناقضات سياسات التنمية المتبعة خلال الستينيات والسبعينيات.

لقد أرغم تزايد النفقات العمومية، مصحوبا بالشروع في تطبيق مخطط 1973 ـ 1977 (الذي فاقمته ظروف وطنية ودولية سيئة)، السلطات العمومية، كما سبق أن رأينا، على تبني مخطط للتثبيت خلال سنوات 1978 ـ 1980. إن هذا البرنامج، الذي يواصل سياسة للتقشف وتنقية الوضع المالي للدولة، والذي يتميز بطبيعة نكوصية (خفض النفقات)، مكّن من إرجاع معدل نمو النفقات الجارية إلى 13٪ بدل 16٪ خلال الفترة السابقة، وخفض مقدار نفقات الاستثمار بـ 40٪ عام 1978، إلا أن هذه الأخيرة ستظل مرتفعة بسبب الصلابة البنيوية التي تميز بعض الاستثمارات.

يضاف إلى ذلك أن نفقات الدين سجلت، منذ 1976، ارتفاعا ملحوظا يرجع، خاصة، إلى إنجاز المخطط الخماسي 1973 ـ 1977، الذي تطلب تعبئة موارد هامة تتجاوز الموارد العادية إلى حد بعيد، مما أدى إلى استدانة عميقة. وفعلا، فإن الدين العمومي قد تضاعف بالنسبة للناتج الداخلي الخام بين عامي 1974 و1981 منتقلا بذلك من 22,4٪ إلى 53,38 ٪.

لكن، وبالرغم من التنقية الميزانية التي دافع عنه مخطط التثبيت 1978 ـ 1980، فإن العجز الميزاني ظل ثابتا خلال المرحلة الثانية، وخاصة في عام 1981، حيث مثّل نسبة 14٪ من الناتج الداخلي الخام. ولم يساهم خفض نفقات التجهيز ومختلف الترتيبات الجبائية قط في تحسين الوضع المالي للدولة. بل إن هذا الوضع تدهور ابتداء من عام 1980، مع ظهور أرصدة ميزانية عادية سلبية.

الجدول 1.2. تطور النفقات والمداخيل العادية

	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981
المداخيل العادية	4142	7028	8490	8322	10784	11693	13802	15092	17787
النفقات العادية	3797	6670	7567	8038	9400	11049	13000	16167	20063
الرصيد العادي	345	358	923	284	1384	644	802	-1075	-2276

المصدر : وزارة المالية والخوصصة

ولم يكن بالإمكان مواصلة البرنامج إلى مابعد سنة 1979، وذلك بسبب تدهور المؤشرات الاقتصادية والمالية. ففي بداية عام 1980، وجد المغرب نفسه في مواجهة ضغوطات مالية حادة وتدهور صارخ للتوازنات الداخلية والخارجية. وتجد هذه الاختلالات أصلها في الضعف البنيوي للاقتصاد المغربي بارتباط مع التبعية الشديدة للإنتاج تجاه التقلبات المناخية، وضعف الدينامية الصناعية، وهشاشة التصديرات بالنسبة إلى أسعار الصرف الدولية، وخاصة منها الفوسفاط، إلخ؛ بالإضافة إلى الظروف الدولية غير المواتية (الصدمة البترولية الثانية، تصاعد سعر الدولار، ارتفاع نسب الفائدة). وبالنتيجة، فإن نسبة النمو الاقتصادي لم تتمكن (خلال فترة 1981 ـ 1983 من تجاوز 2٪، في حين وصلت نسبة التضخم إلى حدود 10٪. وموازاة ذلك، أصبح التوفير العمومي سلبيا في حدود 2٪ من الناتج الداخلي الخام، وبلغ عجز الميزانية نسبة 12٪ من الناتج الداخلي الخام.

ولتموين النفقات العمومية وتغطية العجز، كما سبق أن ذكرنا، استدانت الدولة بكثافة ؛ ومن ثم صار المغرب ينتمي إلى الخمس عشرة دولة نامية الأكثر استدانة.

أزمة اجتماعية للتنمية

إن الإفراط في الاستدانة، والعجز الميزاني والتجاري، وضعف احتياطي العملة الصعبة، هي تعبير عن اختلال ماكرواقتصادي، لكنه لاينبغي لذلك أن يحجب عنا أزمة "نموذج التنمية" القائم على سياسة التقويم الهيكلي، وحدوده فيما يخص النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

فهذه الأزمة، التي لايمكن الاستهانة بتبعاتها الاجتماعية، تتجلى عبر مجموعة من السمات التي تميزالسياسات العمومية والخاصة بشكل بنيوي:

- سياسات للبنيات التحتية ضعيفة الملاءمة بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة مقارنة مع ملاءمتها للمجموعات الاقتصادية الكبرى، إضافة إلى إنتاجها لآثار جذب ضعيفة على مجموع القطاعات الاقتصادية ؛
- صناعات تستعمل الموارد الإنتاجية المتاحة دون مستواها الأمثل، وتعطي الأفضلية للتقنيات المكثفة في رأس المال على حساب إنشاء مناصب شغل؛
- مقاولات خاصة قليلة الاستقلالية ومعتمدة، طيلة الستينيات والسبعينيات، على مساعدة الدولة وحمايتها دون آثار بنيوية لذلك على الدينامية الاقتصادية ؛
- تمركز صناعي بدون آثار تذكر على دينامية التجديد، ومنتج لأشكال ضعيفة من العلاقات البيقطاعية؛
- سياسة أجور دنيا مع آثار تحفيزية ضعيفة على إنتاجية الشغل، ودون المساهمة في تشكيل طلب داخلي كاف؛

■ ضعف جودة التربية ونتائج هزيلة فيما يتعلق بمحاربة الأمية، وخاصة منها أمية النساء والساكنة القروية؛

■ سياسة حماية اجتماعية ضيقة المجال وقليلة التطبيق من قبل المقاولات.

إن تضافر هذه العوامل المتعارضة يفسر هيمنة المكوّن الموسّع للتنمية وتبعاته المحدودة فيما يخص تحسين المؤشرات الاجتماعية :

■ على صعيد التشغيل، ارتفعت نسبة البطالة، في نهاية السبعينيات، إلى قرابة 50٪ في البوادي و 25٪ في المدن؛ في حين قدّرت الإحصائيات الرسمية عدد العاطلين بـ 642182 عام 1982، مقابل 349273 عام 1971؛

■ في ميدان السكن وتنظيم المدن بلغ العجز في المساكن بالوسط الحضري 800,000 وحدة، 60٪ منها تهم الفئات التي يقل دخلها عن 1000 درهم. يضاف إلى ذلك أن حصة المساكن الحضرية غير المتوفرة على الحد الأدنى من التجهيزات الضرورية ٪5) من السكان يستهلكون 65٪ من الماء الشروب و17٪ منه تستهلك من قبل الـ 5٪ الأشد فقرا) قدّرت بحوالي 60٪؛

■ على مستوى التعليم لم تكن نسبة التمدرس الأساسي تتجاوز 56٪ (مقابل 13٪ بالنسبة للتعليم الثانوي)، كما أن جودة التعليم لم تتوقف عن التدهور ؛

■ كان قطاع الصحة مطبوعا بضعف نسبة التأطير (طبيب واحد لـ 15,000 ساكن)، مع مستوى غير كاف من النفقات العمومية (8 دراهم في السنة لكل فرد)، إضافة إلى توزيع جغرافي غير عادل للتجهيزات الصحية في البلاد.

وكان الوسط القروي (أكثر من نصف الساكنة) يعرف، بالنسبة لمجموع المؤشرات الاقتصادية، وضعية أكثر تدهورا من المناطق الحضرية.

إن الصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية لايمكنها أن تكون أحادية الاتجاه. فإذا كان الاقتصاد قد سجّل، خلال الستينيات والسبعينيات، معدلات نمو مرتفعة (5,7٪ في المتوسط السنوي بين 1967 و1974 و 6,4٪ بين 1975 و1978)، فإن هذا النمو لم يساهم، موازاة مع ذلك، في إرساء قواعد التنمية البشرية، ويرجع ذلك بالأساس إلى طابعه المتباين وضعف مستويات الاستثمارات الاجتماعية.

2.2. برنامج التقويم الهيكلي : التوازنات الماكرو مالية...

شرع المغرب، ابتداء من عام 1983 بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، في تطبيق برنامج للتثبيت والتقويم الهيكلي. ويقوم هذا البرنامج أساسا على التحكم في الطلب الداخلي، وتعبئة التوفير المحلي، وتحسين تخصيص الموارد، وتحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف، وإعادة هيكلة القطاع العام، وتحرير الأسعار وتحديث القطاع المالي. كانت الأبعاد العامة لسياسة التقويم، في مجملها، تتركز في تقليص الالتزام المالي للدولة، وتحرير بنيات الإنتاج والتبادل، بهدف تطوير الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتبني تخصيص الموارد بناء على منطق السوق، وإنعاش القطاع الخاص نتيجة لانسحاب الدولة.

التحكم في الأساسيات

في سياق يتميز، خاصة، بتجميد أجور الموظفين، والتقليص من دعم الموارد الغذائية ونفقات الاستثمار، لم يستطع العمل الحكومي أن يتخلص من ثقل النفقات الجارية، حيث لم تحل الصرامة الميزانية دون وصول نفقات التسيير

إلى مبلغ 40 مليار درهم عام 1992 مقابل حوالي 17 مليار عام 1983. وكانت ضرورات تدبير الدين تحدّ، فوق ذلك، من هامش المناورة فيما يخص الموازنة بين النفقات. كما عرف الاستثمار بدوره اقتطاعات كبرى جعلت حصته، التي بلغت ضمن النفقات الميزانية 45 بالمائة عام 1982، تتقلص بشكل كبير إلى حدود 15٪ عام 1992.

وقد كان التقدم أوضح، في البداية، على مستوى التوازنات الخارجية : حيث انتقل رصيد الحساب الجاري من عجز يقدر بـ 12,3٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1982 إلى فائض بلغ 0,9٪ عام 1987. ويعود هذا التحسن الواضح، من جهة، إلى تقليص الواردات، ومن جهة أخرى إلى الارتفاع الملحوظ في التحويلات الجارية الصافية للمغاربة القاطنين بالخارج والتي انتقلت من 7,4٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1984 إلى 9,2 ٪ عام 1987. وقد تم تحفيز هذا التحويل الجاري الصافي بفعل التخفيضات التي طالت سعر العملة من 1983 إلى 1985، فضلا عن الزيادة في صادرات المواد المصنعة والحامض الفوسفوري والمداخيل السياحية التي يرجع الفضل فيها إلى السياسة التعرفية الجديدة وسياسة الصرف.

لقد تميزت هذه الفترة، أيضا، بمواصلة ارتفاع نفقات التسيير التي انتقلت من 16,4٪ مليار درهم عام 1983 لكي تبلغ 36 مليار درهم عام 1992 (أنظر الرسم البياني 1,2٪). وفعلا، فإن أبوابا بأكملها للنفقات تم الرفع منها بشكل متسارع، مثل نفقات الموازنة ونفقات المرتبات والأجور المرتبطة بالفيض الإداري.

ويمكن تفسير حركة الارتفاع هذه، أساسا، بكون هذه النفقات لا تقبل التقليص. ومع ذلك فإن نفقات التسيير، مع بقائها في مستوى مرتفع، سجلت انخفاضا نسبيا حيث انتقلت من 16,5٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1983 إلى 14,5 ٪ عام 1992.

الرسم البياني 1.2. تطور نفقات التسيير ونفقات الاستثمار (1984-2003)

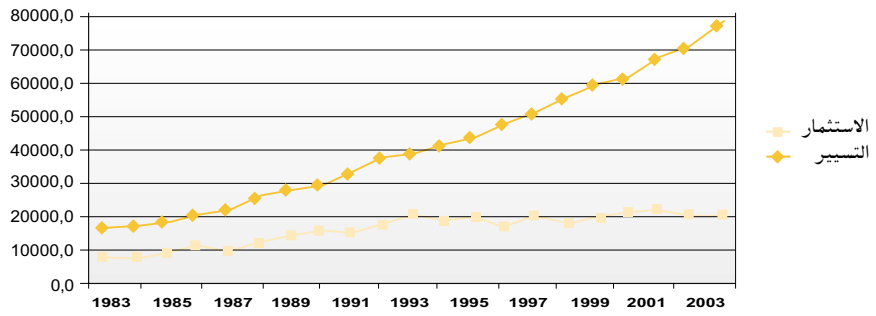

المصدر : بنك المغرب

أما على مستوى الدين العمومي فإن النتائج تبقى من الأهمية بمكان : حيث ارتفعت المبالغ المدفوعة لخدمة الدين (الاستخماد والفوائد) بسرعة أكبر مرتين من نفقات التسيير بين عامي 1983 و1992. وأما بالنسبة للدفعات التي تمت في إطار تسديد الدين وحده، فقد عرفت ارتفاعا أسّيا خلال الفترة المتراوحة بين 1983 ـ 1989، بحيث سرعان ما التحقت بمنحنى نفقات فوائد الدين.

وأخيرا فإن التحليل القطاعي يخلص إلى أنه إذا كانت حصة بعض النفقات قد ظلت ثابتة تقريبا (مثل الدفاع الوطني)، فإن حصص القطاعات الاقتصادية (الزراعة، الصناعة، النقل، التجارة) قد انخفضت بأكثر من النصف، حيث انتقلت من 21,8٪ عام 1983 إلى 13,7٪ من مجموع النفقات عام 1988. وهناك نتيجة أخرى هي التقليص الشديد الذي همّ النفقات ذات الطابع الاجتماعي (الشغل، التعمير، السكنى) بحيث لم تعد تمثل سوى 0,4٪ من ميزانية الدولة عام 1987 مقابل 2,2٪ عام 1983. وموازاة مع ذلك تراوحت حصة النفقات النسبية الخاصة بالصحة بين 3٪ و4٪، وهي نسبة لا تكفي على الإطلاق لمواجهة الحاجيات المتزايدة لساكنة ضعيفة الدخل.

استعدال المداخيل الميزانية وتوسيع الوعاء الضريبي

واصلت مداخيل الاقتراض ارتفاعها خلال هذا المسار، وذلك من جراء الاقتراضات التعاقدية التي منحها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي. وعلى النحو نفسه سجلت المداخيل غير الجبائية، التي كانت أقل أهمية من مداخيل الاقتراض، ارتفاعا منتظما إلى غاية عام 1988. لكنها، وبعد انخفاض ضعيف عام 1983، ظلت ثابتة في حدود 10 ملايير درهم.

وقد كان لابد من الصدمة التي أثارتها في الثمانينيات أزمة الدين، كي تشرع الدولة في سيرورة إصلاح جبائي. وفعلا، فإن نموذج الإصلاح "الموصى به" في هذا السياق يرتكز على فكرة مفادها أن تبسيط النظام الجبائي وعقلنته، وإعادة هيكلة الوعاء مصحوبة بخفض الضغط الضريبي من شأنها أن تحفز النمو وتولّد زيادة في المداخيل. والواقع أن الإصلاح الجبائي أدى إلى انخفاض محسوس في النسب المرتفعة للرسوم الجمركية عند التصدير، وإلى شبه اختفاء لهذه الرسوم عند التصدير، مع إحلال الضريبة على القيمة المضافة محل المكس على المنتوجات والخدمات (1984)، والضريبة على الشركات محل الضريبة على الأرباح المهنية (1986)، وإنشاء الضريبة العامة على الدخل (1988). كما تم إنجاز إصلاح ضريبي محلي وشرع في تطبيقه منذ سنة 1990.

هذا المسار من الإصلاحات يهدف، بوجه خاص، إلى تقليص مستوى النسب الجبائية وتوسيع الوعاء الضريبي. من ثم انخفضت الضريبة على الشركات من 45٪ عام 1987 إلى 40٪ عام 1988، ثم إلى 38٪ عام 1993 و 35٪ عام 1996. كما انتقلت الشريحة المعفاة من الضريبة العامة على الدخل من 12,000 درهم عام 1992 إلى 18,000 درهم عام 1994 ثم 20,000 درهم عام 1999، وانتقلت النسبة الأقصى من 52٪ عام 1990 إلى 46٪ عام 1994 و44٪ عام 1996. كما انخفضت النسب الأخرى بنقطة لكل واحدة منها. وقد مكّنت هذه الإصلاحات والتحفيزات الجبائية من تحسين الهياكل الجبائية كما تدل على ذلك الزيادة في حصة الضرائب المباشرة ضمن مجموع المداخيل ـ ومع استثناء الخوصصة، التي ارتفعت بفضلها إلى 28,1٪ خلال 1999/1998 مقابل 23,3٪ عام 1987 ـ وذلك على حساب الضرائب غير المباشرة (بما فيها الرسوم الجمركية) التي انخفضت حصتها من 62,3٪ عام 1987 إلى 52,9٪ خلال 1999/1998.

الرسم البياني 2.2. تطور بنية المداخيل (بملايين الدراهم)

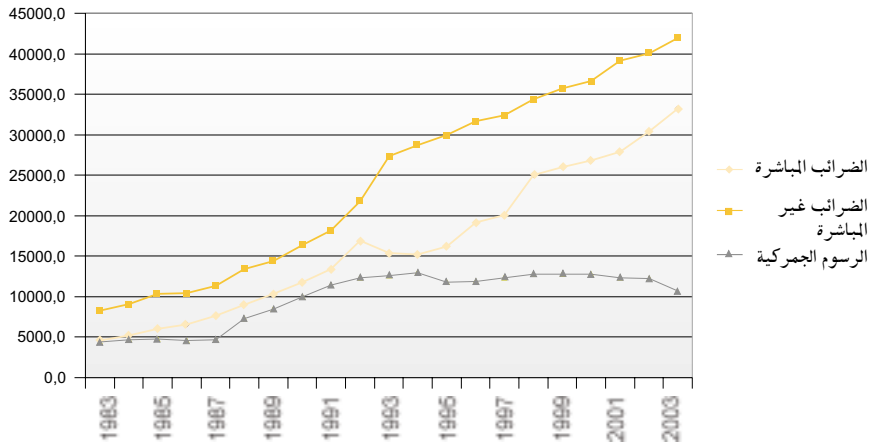

المصدر: م.س.

وكما يمكن أن يلاحظ (الرسم البياني 2.2.) فإن الضرائب المباشرة عرفت تزايدا هاما منذ سنة 1986، مثلما ارتفعت المداخيل الجبائية التي انتقلت من 24,1٪ عام 1983 إلى 31,6٪ عام 1992.

بمقابل ذلك، انخفضت حصة الضرائب غير المباشرة ضمن مجموع المداخيل الجبائية، حيث تراجعت من 44,2٪ إلى 40,6٪ (بين عامي 1985 و1992). وفعلا، فرغم الارتفاع المسجل في الضرائب غير المباشرة منذ الشروع في تطبيق الإصلاح، تظل هذه دون مستوى النمو الذي سجلته الضرائب المباشرة.

أما الرسوم الجمركية فقد ظل تطورها غير منتظم. إذ بعد انخفاض للمداخيل الجبائية من 23,3٪ عام 1983 إلى 17,7 ٪ عام 1987، سوف تعرف حصتها في السنة الموالية ارتفاعا متواصلا إلى حدود عام 1994.

دورة ميزانية جديدة تحت المراقبة

يتمحور مسار 1983 ـ 1992، كما سبق أن رأينا، حول هدف تنقية المالية العمومية والعودة بعجز الميزانية إلى مستوى قابل للتحمل. وقد كان لسياسة تقويم المالية العمومية، التي تم اعتمادها على امتداد هذه الفترة، نتائج مالية لايمكن إنكارها : إذ أن عجز الميزانية الذي كان يمثل 9,2٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1983، انخفض تدريجيا إلى مستوى 2,2٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1992.

يضاف إلى ذلك أن بنية تمويل عجز الميزانية قد تم تعديلها أيضا بشكل عميق. فبدل الاقتراضات الخارجية، جرى الاعتماد بشكل واسع على مصادر التمويل الداخلية، منذ الشروع في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي، مما ساعد على تغطية 45,5٪ من عجز الميزانية، في المتوسط، بين عامي 1983 ـ 1992.

الرسم البياني 3.2. تطور عجز الميزانية (بالنسبة للناتج الداخلي الخام) بين عامي 1983 و 1992

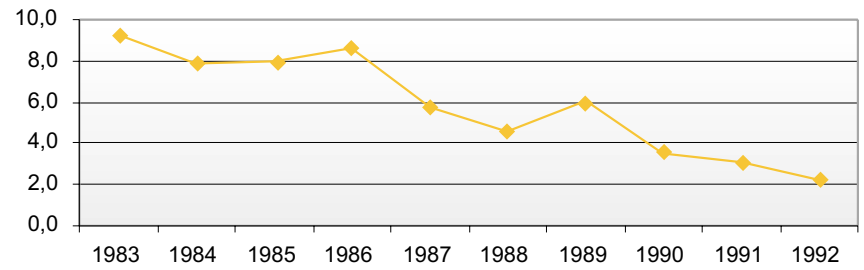

المصدر:م.س.

مع ذلك، ورغم الجهودات المبذولة، يظل التصحيح المالي هشا وهوامش المناورة أكثر تقلصا. وتجدر الإشارة إلى أنه يتم التقليل من أهمية عجز الميزانية : حين لايدرج هذا العجز المكاسب الناجمة عن إعادة جدولة الدين الخارجي، فهو لايأخذ في الاعتبار أن الأمر يتعلق بنفقات مؤداة لا بنفقات متعهد بها. وإذا نظر إلى العجز من زاوية النفقات المتعهد بها يتبين أنه لم ينخفض، الشيء الذي يعني أن الدولة كانت مضطرة لمراكمة المتأخرات من أجل تمويل قسم من نفقاتها، مؤجلة بذلك آثار مثل هذه الإجراءات وكلفتها إلى الأجيال المقبلة.

مواصلة سياسة تأطير القرض

أطلق برنامج التقويم الهيكلي سلسلة من الإصلاحات على الصعيدين النقدي والمالي تتمحور حول اعتماد سياسة تقييدية، ولم تبدأ التحولات العميقة في الظهور إلا في التسعينيات.

فلاستعادة التوازنات الأساسية سوف تطبق السلطات النقدية ـ بطريقة منهجية إلى حدود عام 1991ـ سياسة لتأطير القرض باعتبارها الوسيلة الأساسية لمراقبة القرض وتوزيعه. أما فيما يخص ضبط السيولة البنكية فإنه أخذ يتم في السوق النقدية أكثر مما يتم من طرف الأدوات التقليدية المتمثلة في مختلف إمكانيات اللجوء إلى معهد الإصدار سواء على صورة سقوف إعادة الخصم أو على صورة التسبيقات الخاصة. وفعلا، فإن تقنية الخصم التي كانت هي الأداة المفضلة خلال السنوات 1972 ـ 1977، فقدت من أهميتها، وتقلص حجم لجوء الأبناك إلى البنك المركزي بشكل محسوس، وسنة بعد سنة، لصالح تدخل بنوكي.

إن عملية إعادة الخصم تحت السقف، وهي تمثل 36,7٪ من مجموع وسائل إعادة التمويل التي كانت المؤسسات البنكية تتوفر عليها عام 1980، لم تعد تمثل سوى 19٪ عام 1983، و9,2٪ عام 1984، و7,5٪ عام 1987. وذلك بسبب تدعيم حصة التسهيلات الممنوحة خارج السقف، وعلى وجه الخصوص توسع تدخلات البنك المركزي في السوق النقدية.

الجدول 2.2. تطور حقيبة إعادة التمويل الخاصة ببنك المغرب (بالنسبة المائوية)

	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1994
الأوراق التجارية المخصومة :										
ـ تحت السقف	19,1	19	9,2	10	8	7,5	-	-	-	-
ـ نسب تفضيلية	53,4	56,5	88,2	62,6	48	37,5	35,5	32,5	35,6	43,5
الأوراق التجارية المشتراة في السوق النقدية	27,5	24,5	2,6	27,4	44	55	64,3	67,5	64,4	56,5

المصدر : بنك المغرب

من هنا فإن تدخلات بنك المغرب في السوق النقدية، وإلى حدود عام 1984، كانت محدودة ولم تكن تهم سوى السندات العمومية معبرة بذلك عن لجوء الخزينة العامة غير المباشر لتغطية حاجياتها عن طريق الأبناك. ومنذ عام 1985، توسع لجوء الأبناك إلى التسهيلات وإلى النسب المتغيرة، وذلك بشكل محسوس.

وينبغي التأكيد، في النهاية، على أن السياسة التقييدية المتبعة في إطار برنامج التقويم الهيكلي لم تشكك في مبدأ الانتقائية لصالح قطاعات النمو الأساسية.

برامج تقويم القطاع الزراعي

طالت سياسة التقويم الهيكلي القطاع الزراعي ابتداء من عام 1985. وقد حملت في البداية اسم "برنامج تقويم القطاع الزراعي على المدى المتوسط" (PAMTSA) وسيتم دعمها أساسا بقروض البنك العالمي وباتفاقيات للتعاون التقني. ثم ستتجسد فيما بعد عبر مختلف "القروض / البرامج الخاصة بتقويم القطاع الزراعي" (2-1 PASA) ، و"القروض / البرامج الخاصة بتحسين الري الكبير" (2-1 PAGI) و"قروض / برامج الاستثمار في القطاع الزراعي" (2-1 PISA).

هذه البرامج، التي تندرج في إطار الأهداف الكبرى لسياسة التقويم في مجموعها، تتميز عنها من حيث تأكيدها على تحسين توزيع الموارد وتشجيع الرفع من الإنتاجية الزراعية، وتحرّر الدولة من الأنشطة التي كانت حاضرة فيها بشكل واسع من قبل، مع إيلاء اهتمام خاص لتكوين كفاءات التحليل والتأطير في الإدارة.

ولأن الدولة كانت متورطة إلى حد بعيد في الزراعة المسقية، بوجه خاص، فإن جانبا أساسيا من جوانب برنامج التقويم تمثل في تنظيم شروط انسحابها من الفضاءات المزروعة ومن طرق تدخلها المرتبطة بالسياسة السابقة. ويمكن تكثيف الأفعال والإجراءات المنتظرة في مختلف البرامج عبر محاور الإصلاح الثلاثة التالية :

- إعادة تحديد دور هيئات التدخل العمومية وإخضاع تدبيرها لضرورات السوق ؛
- إزالة العوائق التي تقف أمام التبادلات الداخلية والخارجية (وخاصة الاحتكارات والحصص وباقي الأنظمة التقييدية على تجارة المنتوجات الزراعية)؛
- إلغاء مساعدات الدولة لعوامل الإنتاج وإثبات سياسة "حقيقة الأسعار" عند الانتاج والاستهلاك.

وسنتوقف هنا عند برنامجين اثنين "للتقويم" السالف الذكر : "برنامج تقويم القطاع الزراعي"، في صيغتيه، 1 و2. كان من المفروض أن ينطلق "برنامج تقويم القطاع الزراعي 1" خلال السنوات 1985 ـ 1987، وكان يهدف إلى "إعداد المجال" للإصلاحات أكثر مما كان يهدف إلى "الشروع العملي فيها". وقد كان من المفروض أن تنجز دراسات عن "المناطق الرائدة" التي تم تحديدها و"خدمات الدعم" المعززة. وإذا كان صحيحا أنه تم اتخاذ إجراءات تندرج في سياق الإصلاحات المتبعة، إلا أنها ظلت جزئية جدا، مثل تلك التي كان يفترض فيها أن تقلص المساعدات وتمضي باتجاه "حقيقة الأسعار"، أو عقلنة تدخل الدولة.

مع ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى ثلاثة إجراءات متخذة في إطار البرنامج الأول: يهم الإجراء الأول التخلي عن خدمات الصحة الحيوانية للقطاع الخاص. ويهم الإجراء الثاني المكاتب الجهوية للإنعاش الزراعي التي تلقت عام 1987 ترخيصا بتحويل تدريجي لكل الخدمات ذات الطابع التجاري التي كانت تؤمنها إلى القطاع الخاص، كي تكرس عملها أساسا للتجهيز المائي ولتدبير الشبكات والتعميم. وأخيرا فإن الإجراء الثالث تمثل في إنشاء صندوق خاص على مستوى الخزينة العامة، عام 1986، أطلق عليه اسم "صندوق التنمية الفلاحية" (FDA)، وعهد بتدبيره إلى الصندوق الوطني للقرض الفلاحي، على أن تكون مهمته هي إدماج مختلف برامج التشجيع المالي للدولة، وجمع موارد جديدة، وضمان توزيع أمثل لها، أخذا بعين الاعتبار توجهات الدولة التي باتت تلح على بعض الميادين ذات الأولوية (المدخلات الزراعية، تكثيف الإنتاج الحيواني، تجهيز الأراضي الفلاحية، التهييئات العقارية، إلخ).

وينبغي الإشارة كذلك إلى إجراء آخر يهم التجارة الخارجية الزراعية، وإن لم يدرج، شكليا، ضمن "برنامج تقويم القطاع الفلاحي 1". يتعلق الأمر بالقرار المتخذ عام 1985 والمتمثل في إزالة احتكار أنشطة تصدير المنتوجات الزراعية ـ الطرية والمحوّلة، التي كان قد عهد بها قبل ذلك بحوالي عشرين سنة إلى مكتب التسويق والتصدير(OCE). وموازاة مع ذلك تم إنشاء مؤسسة مستقلة لمراقبة وتنسيق الصادرات (EACCE) وهما وظيفتان كان يؤديهما في السابق مكتب التسويق والتصدير. وانطلاقا من بداية عام 1996 أخذت مجموعات من المصدّرين الخواص في التشكل، وحتى إن لم يختف المكتب المذكور فإنه تحول إلى مصدّر، صغير بالأحرى، ضمن عشرات المصدّرين الآخرين.

ولأنه كان يتعين على "برنامج تقويم القطاع الفلاحي 2" مواجهة مشاكل أساسية، فقد وضع لنفسه أهدافا طموحة، من بينها على الخصوص إلغاء التقييدات التجارية، في الاستيراد خاصة، وإزالة المساعدات المخصصة لدعم استهلاك المواد الأساسية؛ كل ذلك مصحوبا بتحرير القطاع والفروع المعنية (دقيق القمح، السكر، الزيوت الغذائية). والواقع أن إنجاز هذه الأهداف سرعان ما سيتبين أنه أصعب مما كان متوقعا، ورغم مختلف "التليينات"، تأخر البرنامج في التطبيق ولم ينفذ إلا بشكل جزئي.

3.2. ...تؤدي إلى نتائج بنيوية ضعيفة

نجم عن الشروع في تطبيق برنامج التقويم الهيكلي تقلّص في الطلب الداخلي وتثاقل في النشاط الاقتصادي. كما أن آثاره على البنية الإنتاجية وعلى مكوناتها القطاعية كان محدودا. يضاف إلى ذلك أن تأثيره، على مستوى تأهيل القطاع الخاص نجم عنه ـ وكمخرج ـ تفرّع للقطاع غير الهيكل.

نمو مرتبط (جُمْلَى) بتقلبات النشاط الزراعي

يسجل النمو، بين عامي 1982 و1987، نسبة فعلية بلغ متوسطها السنوي 4,1٪. هذه النسبة، المنخفضة مقارنة مع الفترة السابقة، بلغت مستوى 2,7٪ بين 1988 و1995. وقد استخلصت هذه النسبة أساسا من القطاع الزراعي الذي سجلت قيمته المضافة نموا قويا بين عامي 1986 و1990 (37٪) خلال 5 سنوات وعلى نحو ثابت)، وذلك بسبب سقوط أمطار استثنائية، وكذا في علاقة مع تعويض بعض الزراعات بالحبوب، وخاصة منها القمح الطري، وتوسيع المساحات المزروعة ضمن الأراضي البور.

ولم تعرف بنية الناتج الداخلي الخام تغيرات تذكر في هذه المرحلة. حيث واصلت الصناعات المعملية تمثيل 17٪ إلى 18٪ من الناتج الداخلي الخام بأسعار ثابتة؛ يليها القطاع الأولي (الزراعة، الرعي والصيد) الذي يظل وزنه هاما. أما قطاعا المناجم والبناء فقد انخفضت حصتهما ضمن الناتج الداخلي الخام بين عامي 1983 و 1987، وبشكل محسوس، من 4,2٪ إلى 3,8٪ ومن 7٪ إلى 4,5٪ على التوالي. وأما عن القيمة المضافة للإدارات فإن إيقاع تطورها انخفض إلى النصف، مع الحفاظ على مستوى أعلى من مستوى الأنشطة المنتجة (6,8٪ مقابل 4٪ بالنسبة للناتج الداخلي الخام التجاري، باستثناء الزراعي). ومع استمرار هشاشة التقلبات المناخية، واصل الاقتصاد في جملته المعاناة من تقلبات الناتج الخام الزراعي.

وتظهر حصيلة تنفيذ "برنامجي تقويم القطاع الفلاحي 1 و2"، التي وضعت عام 1994، أن الإصلاحات المنجزة كانت من الأهمية بمكان، إلا أنه لم يكن ممكنا الدفع بأكثرها هيكلة حتى نهايتها. هكذا تمت مواصلة تحرير الاستيراد بالنسبة لمعظم المنتوجات الغذائية المحوّلة ولمواد زراعية عديدة أخرى، حتى وإن ظلت مستويات الحماية أعلى من المتوقع. كما أزيل احتكار المكتب الوطني للشاي والسكر فيما يتعلق باستيراد السكر وتسويقه، إضافة إلى احتكار مكتب التموين (BURAPRO) لاستيراد البذور الزيتية. وفي الداخل، جرى تبني قانون يتعلق بإعادة تنظيم سوق الحبوب والقطاني حيث أدخل إليه، بالخصوص، مبدأ حرية التجارة. وباستثناء القمح الطري، تم تحرير التسويق والأسعار. وقد تم الشيء نفسه بالنسبة للحليب ومشتقاته، الذي اكتملت سيرورة تحرير أسعاره عام 1993.

أما على مستوى المدخلات الرئيسية فإن تحرير تسويق الأسمدة وأسعارها أصبح فعليا ابتداء من عام 1990، يصاحبه في ذلك إزالة المعونات المتعلقة بها. كما شرع في تحرير جزئي لإنتاج واستيراد البذور المصدّق عليها، تحريرا استفاد منه القطاع الخاص الذي تزايدت حصته فيه. وأما فيما يخص الإنتاج الحيواني فإن تحرير أسعار وتسويق نخالة القمح ولب الشمندر السكري جرى بالتدريج خلال عامي 1987 و 1988، وتمت خوصصة الخدمات البيطرية في كل المناطق (باستثناء "المناطق الهامشية").

وقد شرع في بذل جهود هادفة إلى تحسين شروط تدبير ماء الري، واعتبرت النتائج المحصل عليها مشجعة، حيث إن نسبة استيفاء رسوم المياه ارتفعت إلى 75٪ عام 1992، كما تم أيضا استيفاء حصة هامة جدا من تكاليف استغلال تجهيزات الري وصيانتها. يضاف إلى ذلك مصادقة البرلمان على قانون جديد متعلق بالمياه في يوليوز 1995، مع طموح إلى عقلنة استعمال الموارد المائية عبر تدبير شامل وملائم. وينص هذا القانون على إنشاء مجلس أعلى للمياه والمناخ، يعود إليه أمر وضع التوجيهات العامة للسياسة الوطنية في هذا المجال، إضافة إلى "وكالات أحواض" مكلفة بالتدبير الترابي للموارد المائية.

وبمقابل ذلك، لم يتسن إنجاز عدة أهداف مسطّرة، ففيما يتعلق، مثلا، بالمجموعات الخمس للمنتوجات الأساسية (المسماة استراتيجية)، لم يتم الشروع في تحرير وارداتها وتسعيرتها عند الحدود. وبعد عدة تأجيلات، كان لابد من انتظار الالتزام المتخذ في إطار اتفاقية مراكش للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) في أبريل 1994، كي يشرع في تحويل الحمايات غير التعريفية إلى حمايات تعريفية، مع مستويات لـ "المعادلات التعريفية" مرتفعة بما يكفي لئلا يؤدي التحرير "المادي" للواردات إلى تهديد الإنتاج المحلي. و بصفة عامة، فإن التسويق والأسعار الداخلية لفروع القمح الطري / الدقيق الوطني، للسكر والزيوت والبذور، ستظل مقننة وبالتالي مدعومة في السفح. وإذا كانت أسعار زيوت البذور لم يتم تحريرها إلا عام 2001، فإن أسعار الدقيق والسكر ظلت مقننة إلى اليوم. وتبقى أسعار إنتاج بذور الحبوب المنتقاة مدعومة حتى الآن، وبالتالي مراقبة من قبل السلطات العمومية.

ولم يتسن لأي من المشاريع المتعددة لإصلاح قانون الاستثمارات الزراعية أن يعرف النور. حتى وإن كانت نسب استرجاع أو تغطية تكاليف الري قد تحسنت قليلا، فإنها ظلت دون المستويات المطلوبة. كما أن مشاريع الإصلاح في ميدان الأراضي البور لم تعرف طريقها إلى الإنجاز. وإذا كانت سنة 1994 قد شهدت تبني قانونين، أحدهما يتعلق بمساحات الأراضي البور التي ينبغي تنميتها، والثاني يمنع تجزئة الأراضي ضمن المساحات المذكورة، فإنه لم يكن ممكنا إنجاز البرامج المصممة لضم الأراضي والمحافظة، وكذا دراسة نظام القرض العقاري حيث كانت كلها مرتبطة بسن نصوص عقارية جديدة حول الأراضي البور. ومن جهتها، لم تكن الأراضي الغابوية أحسن حالا، حيث لم يعرف القانون ـ الإطار، والخاص بالغابات، طريقه للظهور بدوره.

وأخيرا، فإنه لم تكن هناك نتيجة تذكر فيما يتعلق بالتحكم في إعادة تخصيص الموارد العمومية الموجهة للزراعة، وخاصة على مستوى الاستثمارات العمومية التي كان يتعين إعادة انتشارها أكثر لصالح الأراضي الزراعية الصغرى وخارج مساحات الري الكبير.

ومن ثمة فإنه لا يمكن القول إن سياسة التقويم الهيكلي قد نجمت عنها آثار حاسمة على تجْليات (performances) الإنتاج، ولا على حركية التراكم والتكثيف، ولا على هياكل النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبوادي المغربية. بل يمكن الجزم بأن هذه السياسة ساهمت في خلخلة استقرار النسق وتماسكه دون أن تعوضه بنسق آخر أكثر تماسكا.

تأهيل القطاع الخاص الذي ورّطه القطاع غير المهيكل

(أ) يعتمد تطور السياسة الماكرواقتصادية وانتقالها من طابع تدخلي إلى نمط قائم على ثلاثية التحرير / الخوصصة / التقشف، على الفرضية التي مؤداها أن النمو والتنمية يخضعان لدينامية القطاع الخاص ـ الوطني والأجنبي ـ ولتجليات الأنشطة الإنتاجية المخصصة للتصدير.

لكن لا يبدو أن الإصلاحات الاقتصادية التي شرع فيها ضمن هذا الاتجاه قد أدت إلى بروز قطاع خاص دينامي ونشيط، قادر على القيام بدور المحرك الذي يمنحه إياه انسحاب الدولة من المجال.

ويتبين من خلال تحليل المسارات الاستراتيجية للمجموعات الخاصة (أنظر أدناه، الفصل 3) أن هذه الأخيرة لا تنسجم مع فرضيات النموذج الذي يراهن على إعادة انتشار عفوية للأنشطة الإنتاجية نحو فروع صناعية تصديرية تتمتع بامتيازات مقارنة.

إن الجاذبية التي يتمتع بها المغرب بالنسبة للاستثمارات الأجنبية تظل غير كافية بوجه عام، وذلك رغم أن تدفق الاستثمارات المباشرة الأجنبية IDE) قد تحسن شيئا ما في علاقة مع الفرص الناجمة عن سيرورة عمليات الخوصصة. إن المقاولات الأجنبية الناشطة بالمغرب، والموجهة أساسا نحو التصدير، لها، بالتأكيد، دور بيداغوجي وجذبي، إلا أن تأثيرها يظل غير كاف على مستوى تأهيل النسيج الانتاجي ، كما أن "الخارجيات" (les externalités) الناجمة عن سلوك المقاولات الوطنية تكاد أن تكون منعدمة.

ومن جهتها، تبدو المقاولات الصغرى والمتوسطة مهدّدة، بوجه خاص، من قبل السياق التنافسي الجديد. وإذا كان بالإمكان ملاحظة وجود نوع من الدينامية المقاولاتية في صناعة النسيج، فإنها لم تساهم، مع ذلك، في مواجهة الإكراهات الداخلية والخارجية التي مازالت تعاني منها عدة مقاولات صغرى ومتوسطة. وهو ما يعني أن تأهيل هذا الجزء من النسيج الإنتاجي مازال لم يتحول بعد إلى واقع ملموس.

وبصفة عامة، فإن مساهمة القطاع الخاص في مجالي النمو والتنمية تظل محدودة. لكن، وبغض النظر عن طبيعة القطاع الخاص وتطوّره التاريخي، فإن آثار نكوص البنيات الانتاجية والعوامل المحددة لسيرورات انعدام الهيكلة، تتجلى في انفصام الدورة الماكرو اقتصادية وانعدام الدينامية التي يتضافر فيها الاستهلاك المكثف (بسبب انخفاض الأجور الفعلية) مع الاستثمار (بسبب هبوط النفقات العمومية).

(ب) سيؤدي الفائض الموجود في عروض العمل، مرفوقا بالإكراهات الميزانية التي ألقت بثقلها على خلق مناصب شغل في القطاع العام، وبـ ثتداعي" القطاع الصناعي المهيكل، إلى انعدام هيكلة أكثر عمقا في بعض القطاعات الاقتصادية. هكذا انتقلت الصناعة من نسبة 31,5٪ ضمن الساكنة النشيطة العاملة الحضرية غداة تطبيق برنامج التقويم الهيكلي إلى 29,3٪ عام 1990، مما يشهد على عجز هذا القطاع عن خلق مناصب الشغل. والشيء نفسه يمكن قوله عن حصة المناصب المخصصة للبناء والأشغال العمومية التي فقدت نقطتين من نسبتها المائوية بين عامي 1982 و 1990، وذلك، خاصة، بفعل خفض نفقات الاستثمار العمومية.

وستؤدي تقييدات الميزانية، الناجمة عن برنامج التقويم الهيكلي، أيضا، إلى التأثير على عمليات خلق مناصب الشغل في الإدارات العمومية، حيث ستنتقل من 15,9٪ إلى 10,3٪ بين عامي 1982 و1990.

القطاع الوحيد الذي استفاد، على مستوى حصته من مجمل التشغيل، من التغييرات التي جاء بها برنامج التقويم الهيكلي هو قطاع الخدمات. والواقع أن التطور الهام الذي عرفته الخدمات يعبر عن ميل نحو انعدام الهيكلة واستراتيجيات البقاء، أكثر مما يعبر عن تحوّل في البنيات الإنتاجية نحو القطاع الثالث بالشكل الذي تم به في الإقتصادات المتقدمة. هذا ما يظهره النمو المفرط للأنشطة التجارية، إلى حد أن هذه الأنشطة صارت تشغّل، عام 1998، 18,3 ٪ من الساكنة النشيطة العاملة الحضرية، مما حول هذا القطاع إلى ثاني مشغل في المدن. إن الأنشطة التجارية لا تعتمد على الأجراء بقدر ما تعتمد على العمل المستقل، وخاصة منه عمل رئيس الوحدة. إلا أن هذه الأنشطة تكرس كذلك نمو بعض أشكال العمل غير المأجور، مثل المساعدات العائلية، وصغار الشركاء، أو عمل الأطفال.

الجدول 3.2. بنية الساكنة النشيطة العاملة الحضرية حسب فروع النشاط

فرع النشاط	1982	1986	1990
الصناعة	31,8	28,6	29,3
البناء والأشغال العمومية	9,0	7,0	7,1
الخدمات	53,5	59,1	59,4
الإدارة العماة	15,9	11,7	10,3

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

إن النتائج السلبية لنمو القطاع غير المهيكل متعددة. فعلى مستوى بنية النظام الإنتاجي وديناميته نجدها تكرّس التوجه نحو قطاعات غير منتجة وذات حجم هامشي، تطبعها إنتاجية ضعيفة على مستوى الشغل، وآثار جذب ضعيفة على باقي قطاعات الاقتصاد، حيث يؤدي توسع "شغل الكفاف" في القطاع الثالث إلى خفض إنتاجية العمل في مجموع الاقتصاد. وفعلا، فإن انخفاض إنتاجية العمل، الذي لوحظ عمليا عام 1975، تسارع مع انخفاض الأجور الفعلية في الوظيفة العمومية خلال الثمانينيات، ومع تصاعد "المناصب غير المهيكلة" في المناطق الحضرية والمتمثلة في تجارات وخدمات ضعيفة الإنتاجية.

أكيد أن هذا القطاع يتيح استيعاب جزء من البطالة ومن عرض العمل المتنامي، إلا أن الأمر غالبا ما يتعلق بأعمال ظرفية ترتبط باستراتيجيات البقاء التي تكون آثارها، هنا أيضا، ضعيفة بالنسبة للدينامية الاقتصادية (من جهة العرض) وسلبية بالنسبة للتنمية البشرية. وأخيرا فإن نمو القطاع غير المهيكل يؤدي إلى الحدّ من إمكانيات التمويل من طرف الدولة، الشيء الذي يؤدي إلى النقيضة التالية : يهدف برنامج التقويم الهيكلي إلى إعادة توجيه تدخل الدولة الذي صار يتعين عليه أن يبتعد عن الإنتاج لكي يكرس جهوده لمهمات عمومية واجتماعية ؛ إلا أن تقليص موارد التمويل الخاصة بالدولة يساهم في عرقلة قدرتها على إنجاز مثل هذه المهام. وإذا اعتبرنا أن هذه المهام هي ذات تأثير قوي على التنمية البشرية وعلى التنمية المستديمة، يتبدى لنا أحد أهم حدود برنامج التقويم الهيكلي.

نظام مؤسسي معرقل

لم تكن لبرنامج التقويم الهيكلي سوى آثار ضعيفة على بنية النظام المؤسسي. فبما أن نوعية البنيان المؤسسي وتماسكه مرتبطان بالنمو الداخلي المنشأ فإن ذلك يعطيهما امتيازا مقارنا أكثر حسما. وقد أظهرت دراسة أنجزها CEPII عام 2004 حول "الفروق التكنولوجية والمؤسسات والنمو الاقتصادي" خلال فترة 1984 ـ 2000، أن جودة البيئة المؤسسية، والفعالية في توظيف التكنولوجيات وتوزيعها، إضافة إلى أهمية البحث ـ التطوير، تمارس تأثيرا فعليا على القدرات الاقتصادية. وبناء على هذه الدراسة فإن الجودة غير الكافية للمؤسسات المغربية كانت هي السبب في عجز نمو سنوي يقدر بنقطتين ونصف (2,5) من الناتج الداخلي الخام بالنسبة للفترة الممتدة من 1980 إلى 2000. ويتوزع هذا العجز كما يلي : نقطة من الناتج الداخلي الخام تعود إلى الرشوة، 0,6 نقطة إلى عدم كفاية البحث ـ التطوير بالمغرب، و0,9 نقطة إلى ضعف التنافسية في سوق المنتوجات.

4.2. التراجع النسبي للمؤشرات الاجتماعية

إذا كانت الإجراءات القياسية المتضمنة في برنامج التقويم الهيكلي قد تمكنت من تحقيق التوازنات المالية، فإن هذا ستترتب عنه آثار سلبية على مستوى التكاليف الاجتماعية وحلقات النمو المفرغة. إن تقليص النفقات الاجتماعية، وتزايد البطالة، وضغط المداخيل الأجرية، وتراجع مستويات العيش بالنسبة لبعض الفئات الحضرية، تؤشر في حالة المغرب ـ مثله في ذلك مثل حالة أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1996) "التبعات الاختبارية" لتطبيق برنامج التقويم الهيكلي خلال "العشرية الضائعة" على التنمية البشرية.

تقليص نفقات الصحة والتعليم

تأرجحت النفقات الصحية بين عامي 1975 و1995 في حدود 1 من الناتج الداخلي الخام، أما النفقات في مجال التعليم، وبعد أن تراوحت بين 5٪ و6,5٪ من الناتج الداخلي الخام بين عامي 1975 و1982، فقد انخفضت خلال فترة التقويم الهيكلي إلى ما دون 5 من الناتج الداخلي الخام عام 1989 (أنظرالرسم البياني 4,2.). وفي المجموع، ظلت النفقات الاجتماعية التي تهم الصحة والتعليم ثابتة بالنسبة للناتج الداخلي الخام، وذلك رغم تضاعف الساكنة المغربية منذ الاستقلال (في عام 1981).

الرسم البياني 4.2. النفقات العمومية في مجالي التربية والصحة بالنسبة للناتج الداخلي الخام

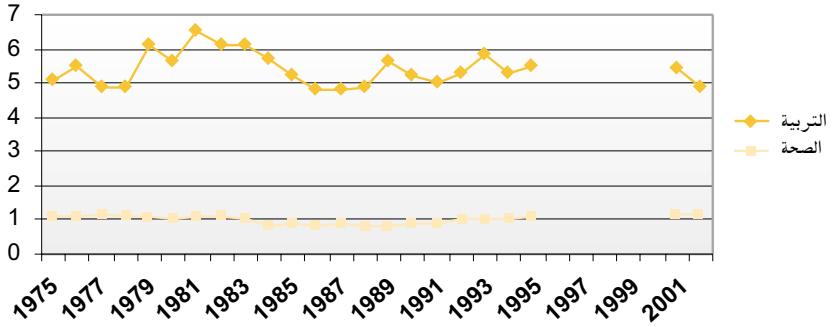

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تصاعد البطالة البنيوية، وخاصة منها بطالة الشباب الحاصلين على شهادات

عرف المغرب، بعد الاستقلال، نموذجا للتصنيع يتركز حول إحلال الواردات وذلك إلى حدود عام 1960، ثم حول إنعاش الصادرات انطلاقا من 1973 (المخطط الخماسي 1973 ـ 1977). وكان الاقتصاد، خلال الستينيات والسبعينيات، يتهيكل حول ثنائية القطاع العصري / القطاع التقليدي، على أن يمتص الأول الثاني في نهاية المطاف. أما القطاع غير المهيكل فقد نظر إليه باعتباره قطاعا انتقاليا، آيلا إلى زوال. والواقع أن النموذجين (إحلال الواردات وإنعاش الصادرات) كانا غنيين فيما يخص مناصب الشغل، خاصة منها المأجورة، وإن كانت آثارهما التصنيعية محدودة. في الحالة الأولى، تجلت سيرورة التأجير (نسبة إلى الأجور) ـ التي كبحت جماحها القدرات الإنتاجية وضيق السوق الداخلية ـ عبر استبدالات على مستوى الأنشطة غير المهيكلة وتوجه نحو الأسواق الخارجية. أما إنعاش الصادرات، وهي سياسة

تواصلت في سياق التقويم الهيكلي، فقد كان يفترض تقليصا في الأجور كشرط للتنافسية، الشيء الذي ترتب عنه تحويل للطلب باتجاه الخارج، مما أثر على فرص المقاولات التي يتوجه إنتاجها نحو السوق الداخلية، وعلى قدرتها في خلق مناصب شغل.

لقد شهدت الثمانينيات تصاعدا للبطالة التي انتقل معدلها من 9,8٪ عام 1980 إلى 19,3٪ عام 1991. ويوضح تحليل بنية البطالة وتطورها تطابقا بين الطابع البنيوي للبطالة وتطبيق السياسات الاقتصادية التشاركية لبرنامج التقويم الهيكلي. حيث انتقلت نسبة البطالة طويلة الأمد (12 شهرا وأكثر) وسط الساكنة النشيطة غير العاملة من 54,7٪ إلى 66,4٪ (بلغت 75,6٪ عام 1999)، وقد مست هذه البطالة، بالأساس، النساء والشباب، وخاصة منهم الحاصلين على شهادات.

الجدول 4.2 . تطور البطالة الحضرية حسب مستوى الشهادات

	البنية		نسبة البطالة	
	1985	1993	1985	1993
بدون شهادة	58,6	37,5	12,0	10,4
مستوى متوسط	35,8	44,6	21,3	24,6
مستوى عالي	5,6	17,8	8,3	18,7

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء)

... في تطابق مع صيرورة تراجع التأجير ومع عرضيته

يشير تطور بنية الساكنة النشيطة العاملة حسب وضعها في المهنة إلى أنه إذا كان المأجورون يشغلون، عام 1982، 69,3٪ من مناصب الشغل الحضرية، فإن هذه النسبة ستنخفض إلى 60,3٪ عام 1990 ؛ كما أن نسبة باقي الفئات (باستثناء المشغلين) سوف تنتقل من 26,4٪ إلى 36٪.

الجدول 5.2. بنية الساكنة النشطة العاملة الحضرية حسب الوضعية المهنية

	1982	1986	1990
المأجورون	69,3	66,7	60,3
المشغلون	4,3	3,0	3,6
وضعيات أخرى (مستقلون، مساعدون من العائلة، متمرنون)	26,4	30,3	36,1
	100	100	100

المصدر : م.س

موازاة مع ذلك لوحظت ظاهرة تحويل العمل إلى عمل عرضي؛ وذلك، أولا، على مستوى المأجورين، مع تطور العمل المؤقت (الذي تصاعد بـ 17 في المتوسط بين عامي 1984 و1990)؛ ثم، على مستوى غير المأجورين، مع توسع بعض أشكال "الشغل الفقير"، من قبيل تلك المتعلقة بالمتمرنين والمساعدين من أفراد العائلة. لقد تحول القطاع غير المهيكل، أكثر فأكثر، إلى مكان لدمج غير المدرسين، بل ولأشباه الحاصلين على شهادات. وقد دفعت حالات الرسوب العديدة في النظام المدرسي، وخاصة أثناء الانتقال من الأساسي إلى الإعدادي، بعدد من الشباب إلى أنشطة غير مهيكلة ؛ في هذا السياق انتعشت أنشطة خدمات الإنتاج والتجارة، مشكّلة بذلك جوابا عفويا على ظواهر الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، ومتيحة للفئات الأقل حظا من الساكنة أن تحصل على لقمة العيش. كما تطور اللجوء إلى تشغيل الأطفال خلال الثمانينيات باعتباره استراتيجية لتقليص المخاطر المرتبطة بوضعيات فقدان العمل.

5.2 . مآزق برنامج التقويم الهيكلي: التقويم لايساعد على النمو، والنمو لايضمن التنمية البشرية

يهدف التوازن الماكروماليّ إلى الربط بين النمو والتنمية البشرية في آخر التحليل. ويرتكز هذا الربط الضمني على الاعتقاد بفضائل السوق وفعالية الميكانيزات العفوية للأسعار وبالتخطيطات الوطنية والدولية، وذلك كيفما كان مستوى التنمية والبنيات السوسيو اقتصادية والسياسية للبلدان المعنية. وقد سبق أن أوضحنا، في التحليلات السابقة، النتائج الإيجابية المحصل عليها فيما يتعلق بعجز الميزانية والتوازنات الخارجية ؛ كما أشرنا إلى النتائج الضعفية على مستوى النمو وإلى تدهور معظم المؤشرات السوسيو اقتصادية.

وكما يشهد على ذلك "برنامج تقويم القطاع الفلاحي 1 و2"، فإن عدة معيقات اجتماعية وتحالفات مصلحية حالت دون تطبيق كامل للإجراءات المنصوص عليها في إطار التقويم الهيكلي. وهو ما قد يعزز فرضية مفادها أن إخفاق البرنامج هو نتيجة لعدم تطبيقه.

وحسب **ستيغليتز** (2003) (Stiglitz)، الحاصل على جائزة نوبل والذي سبق له أن كان على رأس البنك العالمي، فإن برامج التقويم الهيكلي، مثلها في ذلك مثل التوجهات الحالية نحو التحرير المالي، تنطلق من نماذج نظرية ذات نتائج اختبارية شديدة الوطأة بالنسبة للتنمية الاجتماعية والبشرية، ذلك أنها عندما تقوم باقتطاعات في الميزانية الاجتماعية، فإنها تساهم بذلك في تقويض الشروط الأساسية ذاتها للنمو المطرد (مستوى تربية السكان، الوضعية الصحية، التشغيل، إلخ).

وتجدر الإشارة إلى أن النمو ليس **ناقلا** آليا للتنمية البشرية. فهناك بلدان تعرف مستوى النمو نفسه، وتتوفر على هياكل اقتصادية متقاربة، إلا أنها حققت مستويات مختلفة على صعيد التنمية البشرية. ويبدو أن تأثير النمو على التنمية البشرية يتوقف على مجموعة من الثوابت نذكر من بينها: المحتوى المهني لمناصب الشغل، ودرجة اللامساواة في توزيع المداخيل، وأثر ذلك على الفقر، إلخ. وبمقابل ذلك، في حال وجود أزمة اقتصادية، وحتى إذا كانت مستويات التنمية البشرية ضعيفة، فإن البلدان الأقل تفاوتا بين أفرادها هي القادرة على مقاومة الأزمة بطريقة أنجع. هكذا، وبحسب **رانيس وستيوارت** Ranis et Stewart (2004) فإنه إذا كان توزيع الدخل في البرازيل على نفس مستواه في ماليزيا، فإن نسبة تمدرس الأطفال الفقراء كانت أعلى في البرازيل بنسبة 40٪.

وعلى عكس الخطاطة الأحادية الاتجاه التي تقترحها سياسات التقويم الهيكلي، فإن هناك علاقات معقدة وارتباطات متبادلة قوية بين النمو والتنمية البشرية، حيث يمكن للأول، ضمن بعض الشروط، أن يغذي الثانية، والعكس بالعكس.

في المحصلة، هناك ارتباط متبادل إيجابي بين معدل النمو ومستويات التنمية البشرية. كما أن هناك اختلافات قوية بين السيرورتين يمكنها أن تكشف عن "قرابات" بينية ضعيفة، متقلبة، وغير قابلة للاستمرار. إذا سحبنا على المغرب هذه النتيجة التي أوضحها رانيس وستيوارت (2004) في دراسة ميدانية شملت عينة من 60 بلدا ناميا على امتداد 40 عاما (1960 ـ 2001)، فإننا سنخلص إلى صيغة "ملتوية" للنمو (نمو مرتفع نسبيا مع تنمية بشرية ضعيفة) وذلك لسلسلة من الأسباب التي ترتبط، حسب المؤلفين، بالرشوة وغياب الإنصاف في توزيع المداخيل، وبالمستوى المتواضع للنفقات الاجتماعية وضعف فاعليتها، وبالنسب غير الكافية فيما يخص التمدرس والصحة، وبعدم مشاركة السكان إلخ. وقد تكون هذه الوضعية هي السبب في الإطّرادات السلبية التي طبعت المسار الذاهب من الثمانينيات إلى اليوم (نمو ضعيف مصحوب بتنمية بشرية ضعيفة).

الرسم البياني 5.2. علاقات النمو بالتنمية البشرية

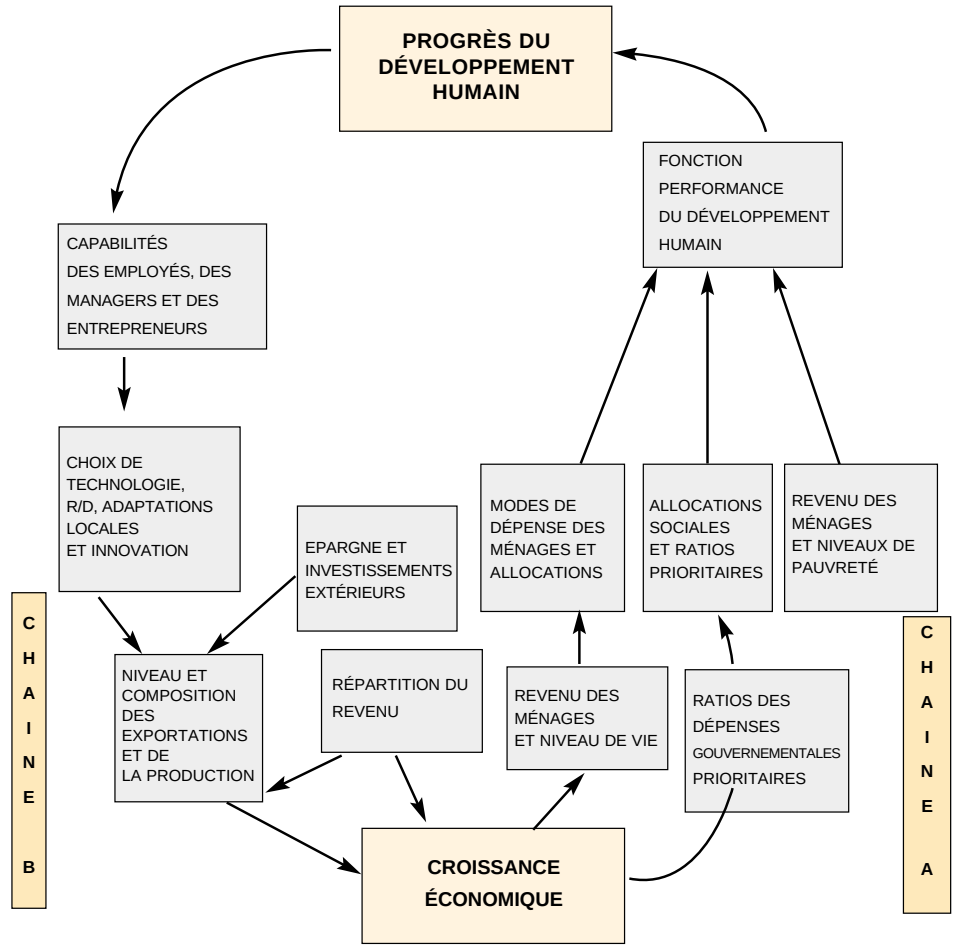

المصدر: رانيس وستيوارت (2004)

وتظهر الدراسة التي قام بها رانيس وستيوارت (2004) أيضا أنه ليست هناك حالات لبلدان استطاعت أن تفلت من وضعية نمو "معوج" وتندرج ضمن تشكيلة تحددها وتحرك ديناميتها التنمية البشرية. ومقابل ذلك، كان ممكنا ظهور إطّرادات إيجابية في البلدان التي كانت قد أطلقت في البداية دينامية لتحفيز التنمية البشرية، حتى وإن نجم عن تلك الدينامية نمو ضعيف. وضمن هذا المنظور، فإن تبني المغرب لسياسات نمو ضعيفة التحفيز للتنمية البشرية أدى إلى إضعاف علاقات التقارب الضرورية لتدعيم السيرورتين بشكل متبادل.

الجدول 6.2. الحلقة المفرغة للنمو والتنمية البشرية

	التنمية البشرية الضعيفة	التنمية البشرية القوية
النمو الاقتصادي الضعيف	حلقة مفرغة (**حالة المغرب منذ التقويم الهيكلي**)	تنمية بشرية "معوجة"
النمو الاقتصادي القوي	نمو "معوج" (**حالة المغرب خلال الستينات والسبعينيات**)	حلقة مفرغة

الفصل الثالث

الاقتصاد المغربي في بداية القرن
بين التقويم والضبط

يتشكل المسار الثالث (1993 ـ 2004) الذي هو موضوع هذا الفصل من مجموعة "الوقائع المنمنمة" التالية :

- على المستوى السياسي، هناك التصويت شبه الإجماعي على دستور 1996 وتعيين حكومة ثالتناوب التوافقي" عام 1997. وهو ما يعتبر منعطفا حاسما في الحياة السياسية الوطنية وبناء لتوافق سياسي غير مسبوق ؛
- على الصعيد الإجتماعي، أدى الحوار الاجتماعي يوم فاتح غشت 1996 إلى اتفاق غير مسبوق بدوره بين الشركاء الاجتماعيين، مما مهّد الطريق أمام سلسلة من المفاوضات حول إصلاح مدونة الشغل ووضع نظام من العلاقات المهنية أكثر ملاءمة مع الرهانات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.
- وأخيرا، على الصعيد الاقتصادي، شرع المغرب في تطبيق برنامج للتأهيل يندرج ضمن سيرورة أعمق للانفتاح (اتفاقيات الشراكة وإنشاء مناطق للتبادل الحر مع المجموعة الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية بالخصوص) ومواصلة تحرير الاقتصاد (الإصلاحات البنكية والجبائية، قانون المنافسة، القانون المتعلق بالشركات المجهولة الإسم، إلخ).

ويتضمن برنامج حكومة "التناوب" (1998 ـ 2002 ـ القائم على إصلاحات واسعة تشمل، في الآن نفسه، المحيط المؤسسي وأهداف السياسة الاقتصادية ـ مكوّنا اجتماعيا هاما تبرره حدة العجز الهيكلي. غير أن الإشكالية الاجتماعية سرعان ما ستصطدم بالحدود المرتبطة بالإكراهات الخارجية (وطأة الدين الخارجي) وضعف هامش المناورة على مستوى المالية العمومية. وتفسر هذه الحدود تطور السياسة الاقتصادية ضمن شروط التوازنات التي يقوم عليها برنامج التقويم الهيكلي. كما أنها تمكننا ـ أي الحدود ـ من إدراك ضعف النتائج المحصل عليها فيما يخص تلبيته "انتظارات" السكان المعوزين، وفيما يتعلق بنجاعة التدخل العمومي في الحد من شروط النقص في القدرات وفي الحريات.

إن المنظور المقترح في هذا الفصل يؤكد، علاوة على حدود السياسة الماكرواقتصادية المراوحة بين التقويم والضبط، على ضرورة استرجاع سيادة السياسة الاقتصادية والقيام بإعادة تركيز للنفقات العمومية على الأهداف ذات الأولوية المتمثلة في التوسيع السريع للإمكانات البشرية الأولية. إن اختيارا من هذا النوع من شأنه أن يزيل العوائق أمام جدلية النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ويرتقي بالبلاد إلى سياقات دينامية تجمع بين الحريات السياسية والتحفيزات الاقتصادية وبين الإمكانات الاجتماعية وضمانات الشفافية والأمن الوقائي (**سين**، 1999).

1.3. من التقويم إلى الضبط

السياسة الاقتصادية : ضعف هوامش السيادة

يتميز المسار الذي انطلق ابتداء من عام 1993، أي بعد نهاية برنامج التقويم الهيكلي، بتزايد الاستقلالية النسبية للسلطات العمومية في إعداد ووضع السياسة الخاصة بالميزانية. مع ذلك، ولأنه تعين على السياسة الميزانية مواجهة عدم قابلية نفقات التسيير والدين للتقليص (بحكم أن هذه لم تكف عن الارتفاع لكي تبلغ، على التوالي، 77 مليار و42 مليار درهم عام 2003) فإن هذه ستركز على نفقات الاستثمار، التي لم تتجاوز عتبة 22 مليار درهم التي بلغتها عام 1993. من هنا لم تترك النفقات الجارية، المهيمنة في تشكيل مجموع النفقات (أي 75٪ عام 2000)، سوى مكان ضيق للاستثمارات العمومية التي لم تمثل سوى 17٪ من إجمالي النفقات، أي أقل قليلا من 6٪ من الناتج الداخلي الخام عام 2000.

دورة اقتصادية مناوئة

تتميز فترة 1993 ـ 2004 بعجز متواتر على مستوى الميزانية، وإن ظل ضمن حدود متحكم فيه نسبيا. ذلك أن الدولة، بعد أن حرمت منذ عام 1993 من المداخيل المالية المرتبطة بإعادة جدولة الدين، اعتمدت على مداخيل الخوصصة كي تحتوي عجز الميزانية في مستويات قابلة للتحمل. وبفضل هذه الموارد الاستثنائية، تراجع عجز الميزانية لكي يصل إلى نسبة 3,1٪ من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 1996 ـ 2003، مقابل 3,3٪ بين 1990 و1995. وعلى سبيل المثال فقد انخفض العجز، بفضل مداخيل تفويت 35٪ من رأسمال "اتصالات المغرب"، إلى 2,6٪ مقابل 8,4٪ عام 2001.

الجدول 1.3. تطور عجز الميزانية (1993-2003)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العجز/الناتج الداخلي الخام	3.2	3.7	4.3	2.6	5.8	0.9	3.8	1.4	3.0	5.2	3.3	٪2.4

المصدر : وزارة المالية والخوصصة

وبعيدا عن الظروف الاقتصادية المرتبطة بلعجز، هناك عوامل أخرى للضغط الميزاني، من بينها أفق خفض المداخيل بنسبة 2 من الناتج الداخلي الخام على المدى المتوسط، بمقتضى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، وضغط كتلة الأجور (أكثر من 12 من الناتج الداخلي الخام)، والتفعيل المحتمل للمسؤولية المالية للدولة على مستوى المطلوبات المضمرة المندرجة في حسابات النظام البنكي أو في حسابات صندوق التقاعد التابع للقطاع العام ؛ التي ينبغي أن تضاف إليها نفقات المقاصة على أسعار الطاقة، والتبعات الميزانية للاتفاقيات الاجتماعية المتعلقة بالزيادة في الأجور.

حدود التقليص من نفقات التسيير والدين وتراجع الاستثمار العمومي

تزايدت نفقات التسيير على حساب الاستثمار الذي تم الحفاظ عليه في حدود 20 مليار درهم منذ عام1993. وإذا ربطنا نفقات الاستثمار بالناتج الداخلي الخام سنجد أنها انتقلت من 7,8٪ عام 1993 إلى 4,8٪ عام 2003، في حين انتقلت نفقات التسيير من 15,1٪ عام 1992 إلى 18,2٪ عام 2003.

ويلاحظ أن كتلة الأجور (43,6 ٪ من مجمل النفقات و 12٪ من الناتج الداخلي الخام خلال فترة 1996 ـ 2003) كانت مهيمنة داخل بنية النفقات، حيث تمثل نصف النفقات العادية، وتضاعفت بين عامي 1990 و2003. يضاف إلى ذلك أن نظام دعم أسعار الاستهلاك (الطاقة والمنتوجات الغذائية الأساسية) يمتص نسبة 6٪ من إجمالي النفقات.

مقابل ذلك نلاحظ أن نفقات الدين عرفت، بعد تزايد منتظم، تراجعا طفيفا منذ عام 2003، بسبب انخفاض نسب الفائدة، وتحويل الدين الخارجي إلى تمويلات (أنظر الرسم البياني 1,3).

الرسم البياني 1.3. تطور توقعات نفقات الدين العمومي (بملايين الدراهم)

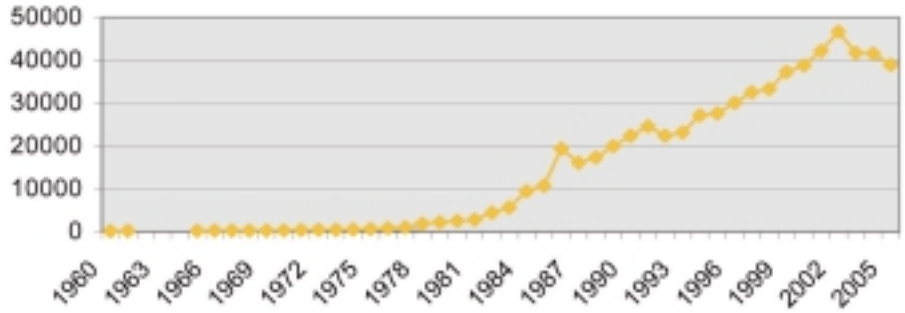

المصدر: م.س.

المداخيل الاستثنائية للخوصصة

عرفت المداخيل غير الجبائية، التي كانت في حدود 10 ملايير درهم إلى عام 1996 (باستثناء سنة 1995 التي سجلت فيها انخفاضا قويا) نموا متقلبا يعود، بصفة خاصة، إلى مداخيل الخوصصة. على سبيل المثال فإن المداخيل غير الجبائية تضاعفت عام 1999 لترتفع إلى 19,1 مليار درهم مستفيدة من الرخصة الثانية لاستغلال الهاتف النقال (10,8 مليار درهم بدل 4 ملايير التي كانت متوقعة في إطار القانون المالي).

وموازاة مع ذلك، سجلت المداخيل الجبائية ارتفاعا منتظما بلغ قرابة 91,2 مليار درهم عام 2003. هكذا تعزز الضغط الجبائي (حصة المداخيل الجبائية في الناتج الداخلي الخام الإسمي) إلى 22,1٪ خلال فترة 1992 ـ 2003 مقابل 19,4٪ طيلة الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989، بالرغم من نزوع هذا المعدل نحو الانخفاض : 21,8٪ عام 2003، مقابل 23,1٪ خلال السنة المالية 1998 ـ 1999.

الرسم البياني 2.3. تطور المداخيل غير الجبائية منذ 1993 (بملايير الدراهم)

المصدر: م.س.

التدبير الفعال للدين الخارجي، و تصاعد الاستدانة الداخلية

لقد بذلت جهود من أجل إنقاص الاستدانة العمومية الخارجية. وإذا ربطنا خدمة الدين الخارجي (الفوائد وحدها) بالناتج الداخلي الخام، فسنجد أنها انتقلت من نسبة 3,1٪ عام 1990 إلى 2,9٪ عام 1995، ثم إلى 0,7٪ عام 2003. ويعتبر هذا التراجع نتيجة للانخفاض المتواصل في مخزون الدين ونسب الفوائد في السوق الدولية، ولسياسة التدبير الفعال للدين. بمقابل ذلك، تضاعفت خدمة الدين العمومي الداخلي (الفوائد وحدها) بالنسبة للناتج الداخلي الخام بين فترتي 1980 ـ 1989 و1996 ـ 2003، حيث انتقلت من نسبة 1,7٪ إلى 3,2٪، بل إنها تجاوزت خدمة الدين الخارجي انطلاقا من 1995، بسبب النمو المدعوم لمخزون الدين الداخلي (الرسم البياني 3,3٪).

الرسم البياني 3.3. تطور نفقات الدين العمومي (الفوائد وحدها) (بملايين الدراهم)

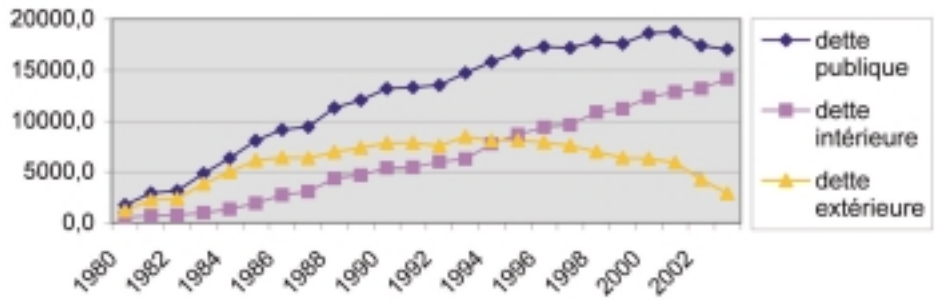

المصدر: م.س.

تتميز القوانين المالية منذ 1992 بانخفاض شديد في مداخيل الاقتراض، باستثناء قانون عام 1994 ـ 1995 الذي سجلت فيه هذه المداخيل ارتفاعا طفيفا (أنظر الرسم البياني 4,3.). وانطلاقا من عام 1998، أخذت مداخيل الاقتراض تعرف ارتفاعا هاما، لكي تصل، منذ عام 2001، إلى حوالي 36 مليار درهم. وهو ما يمكن إرجاعه إلى ارتفاع القروض الداخلية، في حين شرع، خلال هذه الفترة، في تحويل الدين الخارجي إلى استثمارات.

الرسم البياني 4.3. تطور توقعات مداخيل الاقتراض (بملايين الدراهم)

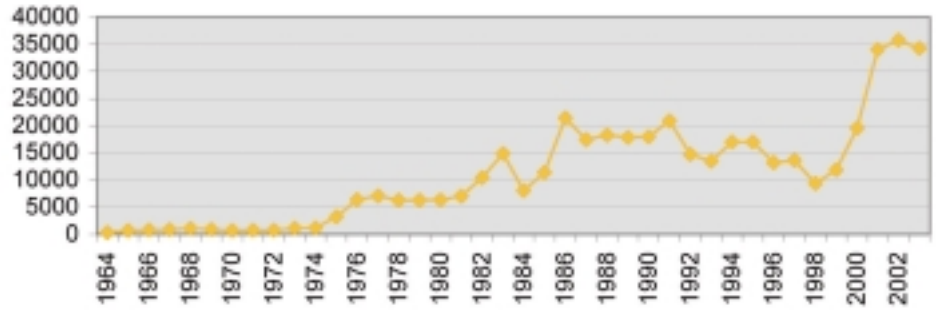

المصدر: م.س.

تصاعد الضرائب المباشرة وتراجع الرسوم الجمركية

تشكّل التسعينيات، على مستوى البنية الجبائية، انعطافا في المسار بالمقارنة مع الفترة السابقة. حيث إن الفجوة، التي كانت تميل إلى التقلص بين الضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة، أخذت في التوسع بين عامي 1993 ـ 1998، لتعود إلى التقلص وإن ببطء. فبعد النمو الهام الذي عرفته سنة 1993، والذي يرجع خاصة إلى ارتفاع مداخيل الضريبة على القيمة المضافة، بدأت الضرائب غير المباشرة تعرف نموا منتظما.

وعلى العكس من ذلك، سجلت الضرائب المباشرة انخفاضا هاما في عامي 1993 ـ 1994، ناجما بالأساس عن ضعف نسبة الضريبة على الشركات، قبل أن تشرع في الارتفاع بشكل منتظم؛ حيث ارتفعت حصة الضرائب المباشرة ضمن المداخيل الجبائية بشكل ملموس لتنتقل من 26,6٪ عام 1993 إلى 36,5٪ عام 2003. أما الضرائب غير المباشرة فقد بلغت حصتها 46٪ عام 2003، مقابل 47,3٪ عام 1993 و43,2٪ عام 1998.

ومن جهتها، عرفت حصة الرسوم الجمركية، ضمن المداخيل الجبائية، تراجعا متواصلا، إذ انتقلت من 21,6 ٪ عام 1990 إلى 15,8٪ خلال عامي 20001999 ثم إلى 11,7٪ عام 2003. لقد سجلت المداخيل الجمركية، منذ عام 1995، انخفاضا ازداد حدة عام 1998 بسبب دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التطبيق. حيث كان من نتائج هذه الاتفاقية تخفيف الضغط الجبائي على الواردات، كما يشهد على ذلك الانخفاض المتواصل للمعدل الظاهر للرسوم الجمركية (16٪ عام 1996، 12٪ عام 2001، 11٪ عام 2002 و9٪ عام 2003). وتقدر خسارة المداخيل الجمركية بـ 0,5٪ من الناتج الداخلي الخام برسم السنة المالية 2003، مقابل 0,4٪ و0,3٪ نقطة، على التوالي، بالنسبة للسنتين الماليتين 2001 و2002.

وبصفة عامة، فإن الضرائب غير المباشرة، وبالرغم من انخفاضها النسبي، تظل، منذ الاستقلال إلى اليوم، مهيمنة على تركيبة المداخيل الجبائية، وذلك عكس ماهو عليه الحال في الدول المتقدمة، حيث تمثل الضريبة المباشرة الحصة الغالبة على المداخيل الجبائية. وهو ما يؤشر على وزن الاقتصاد غير المهيكل في بنية الناتج الداخلي الخام (كما سنرى لاحقا)، وعلى محدودية التحكم في وعاء الضرائب المباشرة الرئيسية (الضريبة على الشركات وهي مجال للغش وللتملص الضريبي على نطاق واسع؛ والضريبة العامة على الدخل التي تتشكل بالأساس من مداخيل الأجور، إلخ). إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بمقارنة المعلومات الجبائية ووضع قاعدة جبائية نظامية.

التحرير المالي والتحكم في التضخم

عرف نظام تمويل الاقتصاد الوطني ـ الذي كان مؤطرا بشكل واسع إلى حدود عام 1990 والذي لم يعد يلبي متطلبات السوق الجديدة ـ إصلاحات جذرية تجلت على المستوى النقدي في التحرير التدريجي لأدوات السياسة النقدية.

كما عرفت الكتلة النقدية تزايدا يتجاوز بكثير الأهداف المتوخاة منذ عام 1990، ثم معدلات قريبة منها منذ عام 1993.

في السياق نفسه، وبعد التحرير المالي لسنة 1993، أخذ المغرب يعرف تكاثرا للأصول التي تملك صفات مماثلة لتلك الخاصة بالنقود، مما حتم اللجوء، عام 1997، إلى إعادة تحديد للمركّمات النقدية. وقد وسعت السلطات النقدية الكتلة النقدية لتشمل المركّم الذي يمثل مخزون الأصول أفضل من غيره، أي المركّم M3 ومجموع مركّمات التوظيفات السائلة.

في يناير 1991، تمت إزالة تأطير القرض بسبب ثقله وتعقده وطابعه الموجه لصالح تدخل غير مباشر في السيولة البنكية ونسب الفائدة. ومن أجل كبح سريع وفعال لنمو القروض بعد إزالة التأطير، اعتمدت السلطات النقدية على أداتين أساسيتين : تدبير الإحتياطي النقدي وتعديل حجم وكلفة إعادة التمويل في السوق النقدية.

هكذا عدّل بنك المغرب، ابتداء من فاتح يونيو 1995، كيفيات إعادة التمويل الخاصة به ووضع جهازا للتدخل في السوق النقدية. إن تدخلات البنك المركزي (تدخلات وفقا لعروض أثمان بناء على طلب من البنك المركزي، استحفاظات 5 أيام بطلب من الأبناك، استحفاظات ساعتين بطلب من الأبناك ومن بنك المغرب، عمليات بنك المغرب)، والتي كانت لزمن طويل على هيئة تسبيقات لاستحقاقات مختلفة، أخذت تتم على صورة استحفاظات لسندات عمومية أو خاصة، بل وحتى على هيئة شراء أو بيع سندات مقابل عملة مركزية.

إن التطور العام باتجاه العمل بطرق مراقبة غير مباشرة للقرض، رافقه وضع سلسلة من الإصلاحات الهادفة إلى توفير أحسن الظروف لتمويل الاقتصاد. وقد همت هذه الإصلاحات، بالأساس، تحرير نسب الفائدة، والإزالة شبه التامة للتوظيفات (emplois) الإلزامية، وإصلاح الأسواق النقدية والمالية.

لقد قامت السلطات المالية باتخاذ إجراءات تهدف إلى التليين التدريجي للتوظيفات البنكية الإلزامية، إلى حين اختفائها. وقد تم حذف الحد الأدنى للسندات العمومية عام 1998، ومعامل التوظيفات الإجبارية في قروض المدى المتوسط القابلة لإعادة الخصم، وقروض السكن، والديون المتولدة بالخارج في أبريل 1994. وبالنتيجة انخفضت التوظيفات الإجبارية للأبناك من 53 إلى 13 في نهاية التسعينيات.

وفيما يخص نسب الفائدة، همّ التحرير النسب الدائنة كما همّ النسب المدينة. وقد انتهت عملية تحرير النسب الدائنة في عام 1992، باستثناء النسب المدفوعة للحسابات على الدفاتر التي ظلت مضبوطة قصد حماية التوفير الصغير والودائع تحت الطلب التي مازالت غير مجزاة. وبالمقابل، تم تأجيل التحرير الكامل للنسب المدينة حتى يناير 1996، وذلك لتجنب ارتفاع النسب بفعل إزالة التأطير.

أما إصلاح السوق النقدية فقد تم عبر دينمة (dynamisation) سوق مناقصة سندات الخزينة من جهة، وإنشاء أقسومة (compartiment) جديدة، هي سوق سندات الحقوق القابلة للتداول (TCN) من جهة ثانية.

فائض في السيولة البنكية

تميزت السوق النقدية، منذ عام 1999، بوجود فائض في السيولة البنكية. وقد انعكس هذا الوضع على تسيير السوق النقدية وعلى تدبير السياسة النقدية من قبل بنك المغرب.

ويأتي فائض السيولة المصرفي هذا، أساسا، من تزايد الموجودات الخارجية الصافية للبنك المركزي، وذلك خاصة بعد تفويت 35٪ من رأسمال اتصالات المغرب. كما أن هذا الفائض ظل مرتفعا، كما سبقت الإشارة، بفضل تطور المداخيل السياحية وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. وقد صار فائض السيولة اليوم "واقعة منمنمة" متواترة، مع تفويت 14,98٪ من رأسمال اتصالات المغرب عام 2004.

ضمن هذا السياق، وجدت السلطات النقدية نفسها مضطرة عام 1999 لإعادة تدبير إجراءات تدخل بنك المغرب؛ هكذا صار استرجاع السيولات هو نمط التدخل الرئيسي في السوق النقدية. كما رفع بنك المغرب نسبة الاحتياطي النقدي في ديسمبر 2002 وسبتمبر 2003 وشرع في إعادة تدبير جديد، مع سن عمليات لتقايض العملات (Swaps de change)، في مطلع أكتوبر 2003، ثم عمليات استرجاع السيولة في نهاية العام.

بعد عمليات إعادة التدبير هذه، أضحى بالإمكان تصنيف أدوات السياسة النقدية في ثلاث فئات :

- تسبيقات السبعة أيام بناء على طلب عروض، وهي تشكل الآلية الرئيسية لإعادة تمويل الأبناك، وتمثل نسبة جازيتها (rémunération) النسبة الأساسية للبنك المركزي،
- تسبيقات الإيداع الدائمة لفترة 24 ساعة وتسبيقات الخمسة أيام، التي تمثل نسبها، على التوالي، الحدود الدنيا والعليا للفارق العددي (fourchette) الذي ينبغي للنسبة البنوكية أن تتأرجح داخله ؛
- ميكانيزمات التنظيم الدقيق للسيولة، التي تهدف إلى الحفاظ على النسبة البنكية في مستوى قريب من مستوى النسبة الأساسية للبنك المركزي.

هكذا يمكّن إطار السياسة النقدية البنك المركزي من تكييف تدخلاته، واختيار أدواته، حتى يقوم بضبط السيولة كيفما كانت وضعية السوق.

انفتاح أكبر في إطار نظام للصرف

تتجلى إحدى أهم مميزات دينامية النمو المسجلة على امتداد المسار في الانفتاح المتزايد على الخارج (بيودو Billaudot، 2005). ويظل عجز الميزان التجاري (من حيث القيم) هاما باستمرار، إلا أنه قابل للتحمل بسبب مداخيل العملة الصعبة المتأتية من السياحة ومن تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. ويتم هذا الانفتاح المتزايد للاقتصاد المغربي في إطار نظام للصرف (م.س).

إن أحد أهم الإصلاحات التي تمت في المرحلة الأولى من التقويم الهيكلي تتمثل في نهاية التحكم الإداري في التجارة الخارجية ؛ وقد تبعت هذه الخطوة، فيما بعد، خطوتان أخريان هما القابلية الجزئية للتحويل عام 1993 ووضع سوق للتبادلات البنوكية عام 1996.

لقد واجه البنك المركزي حركات شاملة من الارتفاعات / الانخفاضات التي تمت بين الدولار الأمريكي والأورو. وفي هذا الإطار، تعاقبت ثلاث مراحل منذ عام 1990: ثبات نسبي لمعدل صرف الدولار والأورو، مع تأرجحات في حدود 1,3 دولار للأورو الواحد (1990 ـ 1995) ؛ ثم انخفاض كبير للأورو الذي نزل إلى حدود 0,89 دولار (1995 ـ 2001 ؛ فارتفاع للأورو، بعد 2001، إلى مايفوق قليلا 1,1 دولار عام 2003 وأكثر من 1,3 دولار عام 2004.

خلال المرحلة الأولى انخفضت قيمة الدرهم بالنسبة للعملتين؛ في حين عرفت المرحلة الثانية انخفاضا ضعيفا للدرهم مقابل الأورو وانخفاضا قويا له مقابل الدولار، أي تثبيتا نسبيا للدرهم تجاه الأورو. وسيتواصل هذا التوجه خلال عامي 2002 ـ 2003، مع ارتفاع في قيمة الدرهم مقابل الدولار. في نهاية المطاف كان هناك **ميل للنقصان من قيمة** الدرهم تجاه هاتين العملتين.

الجدول 2.3. تطور معدل الصرف (1990-2003)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
درهم / أورو	11,08	11,77	11,59	11,17	11,21	11,37	11,27	10,78	10,73	10,48	9,85	10,16	10,42	10,85
درهم/دولار	8,29	8,82	8,59	9,42	9,12	8,45	8,78	9,59	9,63	9,84	10,62	11,4	11,05	9,59
أورو/دولار	1,34	1,28	1,35	1,19	1,23	1,35	1,28	1,12	1,11	1,07	0,93	0,89	0,94	1,13

المصدر : بنك المغرب

وبما أن المداخيل الصافية لرؤوس الأموال كانت أكبر حجما من عجز ميزان الأداءات الجارية، فإن بنك المغرب أعاد تشكيل احتياطيات العملة بالتدريج؛ حيث كانت تمثل، في نهاية الفترة، عشرة أشهر من الواردات. إن نظام الصرف هذا، الذي ينطلق من إرادة تثبيت الدرهم على العملات الصعبة القوية، يجد تفسيره، أولا، في المستوى المرتفع للاستدانة الخارجية للدولة في بداية الفترة، والذي انخفض بشكل هام فيما بعد. إلا أن ذلك تم، كما سبقت الإشارة، عبر تأرجح نحو الاستدانة الداخلية، لدى شركات التمويل خاصة، وذلك بسبب استمرار عجز المالية العمومية، الذي يظل، مع ذلك، أقل من 3 من الناتج الداخلي الخام (م.س)

2.3. نمط نمو بدون تصنيع

بسبب شبه الركود الذي عرفه حجم المنتوج الزراعي (منتوج 2001 هو في نفس مستوى منتوج 1986 كما عرفته دينامية الصادرات كان بالإمكان توقع زيادة في حجم الصناعة، وخاصة منها الصناعات المعملية، ضمن النشاط الانتاجي العام. والحال أن شيئا من ذلك لم يحصل (بيودو Billaudot،2005). أكيد أن حجم القطاع الأولي قد تقلص، مادام ميل نسبته انتقل من 20٪ عام 1986 إلى 15,7٪ عام 2003. لكن الانخفاض يصبح أكثر أهمية إذا أخذ في الاعتبار الميل الطويل لتطور حجم القيمة المضافة الزراعية، وذلك لأن سنة 2003 كانت سنة "جيدة"، بالمقارنة مع عام 1986.

الملاحظ أنه لم يظهر ما يقابل هذا الانخفاض على مستوى الصناعة ؛ حيث ظل وزن القطاع الثاني ثابتا في حدود تفوق قليلا 30، حتى وإن كان وزن الصناعة المعملية وحده قد انتقل من 16,6٪ إلى 17,7٪. كما أن خدمات السلع لم يرتفع حجمها، أيضا، بالمقابل. أما القطاع الذي تزايد حجمه بشكل ملحوظ فهو الإدارات العمومية (التي انتقل حجمها من 15٪ إلى 17٪). إن الحجم المتزايد للأنشطة الإدارية في الناتج الكلي هو نتيجة لتزايد حجم العاملين في الإدارة العمومية بالنسبة إلى مجمل الساكنة المشغّلة، وذلك في ارتباط مع المداخيل الضعيفة للإنتاجية ضمن الأنشطة التجارية غير الزراعية.

وعلى سبيل المقارنة الدولية، نجد أن البلدان التي عرفت سيرورة تصنيع بارزة، هي أيضا البلدان التي تتوفر على نظام إنتاجية "مرتفع" (مرونة قوية للإنتاجية البنيوية بالنسبة للنمو الميلي ونزوع (trend) مستقل لايستهان به). بحيث نجد أن هناك تأثيرا بنيويا كبيرا يرجع إلى أن القيمة المضافة الفردية في الصناعة أعلى مستوى بالمقارنة مع الزراعة. وقد برز هذا الأثر بنحو خاص في تايلندا خلال فترة النمو السريعة لسنوات 1988 ـ 1995، حيث ارتفعت إنتاجية العمل بالنسبة للفرد إلى 8,2٪ على صعيد مجموع الاقتصاد، مقابل 6,9٪ في الزراعة و3,8٪ في الصناعة المعملية (بيودو Billaudot، غيغي Guiguet، 2002).

دورات نمو مختلة التوازن

لم يدخل الاقتصاد الوطني دورة جديدة للنمو المطّرد سوى عام 1996 (4 بين 1996 و2003). وقد تمثل الانخفاض الميلي للنمو في البطء الهام الذي عرفه إيقاع نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد، وذلك رغم تباطؤ النمو الديموغرافي. لقد بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام لكل فرد 2,6 بين عامي 1967 و1991، وانخفض إلى 1 بين عامي 1992، و2003، مسجلا بذلك انخفاضا يفوق نسبة 50. ويميل متوسط نمو الناتج الداخلي الخام بالنسبة لكل فرد إلى التراجع مقارنة مع تقدم مستوى العيش في البلدان المتقدمة : فالناتج الداخلي لكل فرد، الذي كان يقارب نصف الناتج الفردي الإسباني عام 1960، لم يعد يمثل اليوم سوى 22,7 منه. ويرجع الفارق في مستوى العيش بين المغرب وإسبانيا بنسبة 90 إلى تفاوت الإنتاجية ونقص التشغيل ، ثم إلى تفاضلية إيقاع النمو الديموغرافي.

ويشكل خيار التوسع ضمن الثبات (1996 ـ 2003 قطيعة مع السياسة الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال. حيث تم اعتماد نسق جديد للنمو، أقل تضخمية من السابق. وهو نسق يتميز باستئناف الاستثمارات العمومية والخاصة، وتعزيز الناتج الداخلي الخام غير الزراعي وبتحسين للتوازنات الخارجية بما يمكّن من تدعيم احتياطيات الصرف.

لنعرض لبعض النتائج الماكرواقتصادية التي سبقت الإشارة إليها. لقد مكّن الميل التصاعدي للناتج الداخلي الخام، باستثناء الزراعي، من تخفيف تقلبات الإنتاج الزراعي وتحقيق متوسط نمو تقدر نسبته بـ 4٪ خلال فترة 1996 ـ 2003. ويعود هذا النمو، الذي بلغ 3,5 سنويا، بامتياز، إلى قطاعات السياحة (3.5٪ عام 2003 مقابل 2,1 ٪ عام 1996) والبناء والاشغال العمومية (5,8٪ مقابل 1,6٪) والتجارة (4,4٪ مقابل 2,9٪).

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد سجّل خلال هذه الدورة أيضا تحسن ملموس في معدل التوفير ونسبة الاستثمار، وذلك بالمقارنة مع النصف الأول من التسعينيات. بل وقد برزت قدرة تمويل، منذ عام 2001، تبلغ 4٪ من الناتج الداخلي الخام، وذلك بسبب وجود فائض في التوفير الوطني مقارنة مع الاستثمار.

كما تم الحفاظ على عجز الميزانية في حدود 3٪ من الناتج الداخلي الخام، وانخفض معدل البطالة إلى 16٪ عام 1995 و11,9٪ عام 2003، وتم التحكم في نسبة التضخم إلى الحد الأدنى من فارق عددي (fourchette) يتراوح بين 0,6 ٪ عام 2001 و3٪ عام 1996.

أما عن رصيد الحساب الجاري لميزان الأداءات، وبعد عجز تقدر نسبته بـ 3,6٪ عام 1995، فإنه سجل فائضا منذ عام 2001، في علاقة مع تحسين المداخيل السياحية ومع دينامية تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والتي حفزها إعادة تقويم سلة مخصصات الدرهم وإدراج الأورو الائتماني.

وقد مكن تحسين الأرصدة الجارية والأرصدة الميزانية من تخفيض ملموس لمديونية المغرب، وذلك بفضل تدبير فعال للمديونية الخارجية يرتكز أساسا على السداد قبل الأوان للديون الباهظة وتحويل الديون إلى استثمارات، مما ساعد على التخفيف من عبء الدين الخارجي الذي انتقل من 80,5٪ من الناتج الداخلي الخام عام 1993، إلى 52,1٪ عام 1998 ثم إلى 30٪ عام 2003، ومن تقليص الدين العمومي من 103,9 من الناتج الداخلي الخام عام 1995 إلى 80,6٪ عام 2003.

ويظهر تحليل فجوة المخرجات (output gap) أن الاقتصاد المغربي عرف، خلال فترة 1960 ـ 2003، ست دورات للنمو الاقتصادي غير متوازنة تتراوح بين مراحل الانتعاش ومراحل الركود. وتؤدي هشاشة البنية الاقتصادية تجاه التقلبات المناخية إلى ربط دينامية النمو بدينامية الزراعة (أنظر أدناه).

فمنذ عام 1989، ومع انفتاح الاقتصاد الوطني على الاتحاد الأوربي خاصة، كان للنمو الاقتصادي لشركائنا الرئيسيين آثارا على التطور الدوري للاقتصاد الوطني، بفعل وجود علاقات متبادلة وثيقة بين الطرفين. فخلال فترة 1989 ـ 2002 تبدو دورة الناتج الداخلي الخام الوطني منسجمة مع الدورات الأوربية فيما يخص نموها ودوريتها. وقد نجمت هذه العلاقة التبادلية عن تحرير الاقتصاد الوطني وعن اعتماد متبادل أكبر مع الاقتصادات الأوربية.

مقابل ذلك نجد أن دورة الناتج الداخلي الخام الوطني ضعيفة الحساسية تجاه تطور كل من الاقتصادات المغاربية، وذلك لغياب الاندماج بين هذه الاقتصادات (لاتمثل المبادلات مع البلدان المغاربية سوى 4٪ من مجموع الصفقات المغربية)، والاقتصادات الآسيوية بسبب ضعف حجم المبادلات مع هذه الأخيرة.

دور إيجابي للاستهلاك وأثر سلبي للتفاوتات

ساهم استهلاك الأسر، على الأمد الطويل، ورغم توزيع متفاوت للمداخيل في العالم القروي خاصة، في الحفاظ على النمو بحصة تقارب 70٪ من الناتج الداخلي الخام الفعلي بين عامي 1996 و2003 مقابل 66٪ خلال فترة 1960 ـ 1964. إلا أن هذه المساهمة انخفضت بنقطة واحدة، كي تنتقل من ثلاث نقط ونصف (3,5٪) خلال فترة 1975 ـ 1981 إلى نقطتين ونصف (2,5٪) في نهاية التسعينيات. وقد كان إيقاع تطورها غير المنتظم، يزاوج بين مراحل التسريع (1967 ـ 1974، 1975 ـ 1981) ومراحل التباطؤ (1982 ـ 1987 و1988 ـ 1995). وتميزت التسعينيات بركود نسبي لاستهلاك الأسر مقارنة مع الثمانينيات، بارتباط مع ركود النشاط الاقتصادي.

غير أن التحكم في التضخم خلال فترة 1996 ـ 2003، والرفع من الأجور في القطاعين العام والخاص (الرفع من الحد الأدنى للأجور)، ساعدا على الارتقاء بمساهمة استهلاك الأسر الفعلي في معدل النمو.

الرسم البياني 5.3. مساهمة عناصر الطلب في النمو الفعلي (بالنسبة المائوية)

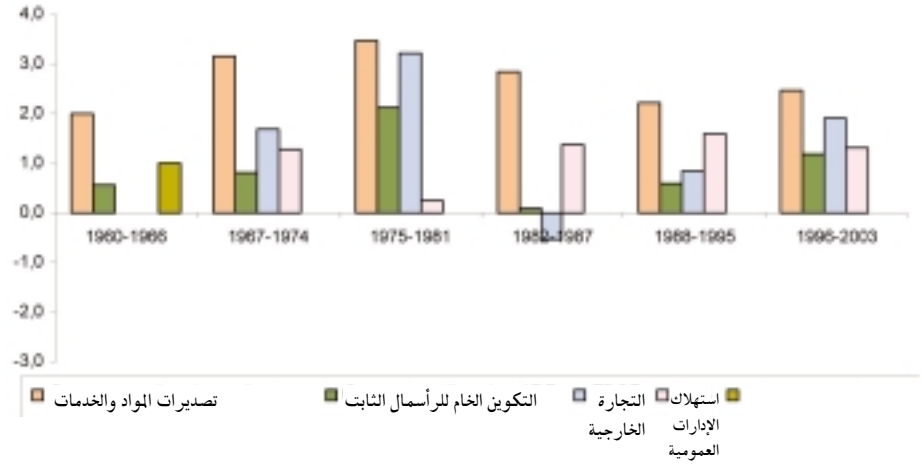

المصدر: بركة وبنرضى

لقد كان للتفاوتات في الدخل آثار سلبية على النمو (مرونة جزئية سلبية تقدر بـ 0,003). من هنا فإن اعتماد سياسة لإعادة توزيع الدخل، ولتصحيح آثار تمركز المداخيل عبر تطوير ميكانيزمات للتضامن وتعزيز الحماية الاجتماعية، من شأنه أن يرفع من وتيرة النمو. وعلى عكس ما جري في بلدان مماثلة، فإن تحسين رأس المال البشري لم يشكّل، على المدى الطويل، العامل الرئيسي للنمو بالمغرب. إذ أن الجهود التي بذلت لمحو الأمية وللرفع من نسبة تغطية التعليم الثانوي كان أثرها محدودا بصفة عامة.

علاقة ضعيفة بين النمو والانفتاح

لم يستفد الاقتصاد الوطني، على المدى الطويل، بشكل أمثل من الجهود التي بذلتها السلطات العمومية بشأن الاندماج ضمن العولمة ؛ كما يشهد على ذلك ضعف الارتباط بين النمو الاقتصادي ودرجة الانفتاح، وتطور مجموع المبادلات التجارية بالنسبة للناتج الداخلي الخام والمساهمة السلبية للتجارة الخارجية في النمو.

لقد كانت التجارة الخارجية بالنسبة للاقتصاد المغربي عامل نكوص ثابت. ذلك أنه باستثناء السنوات 1982 ـ 1987 التي عرفت تراجعا شديدا للعرض فإن مساهمة التجارة الخارجية في النمو منعدمة كانت شبه منعدمة باستمرار، حيث تراوحت بين -0,4 (بين 1967 و1974) و2- من الناتج الداخلي الخام (1975 ـ 1981)، ويرجع ذلك بالأساس إلى ارتفاع استيراد المواد والخدمات بشكل أسرع من ارتفاع التصدير. وبينما ظلت مساهمة تصدير المواد والخدمات في النمو الاقتصادي الفعلي في حدود 1,3 من الناتج الداخلي الخام، تموقعت مساهمة الاستيراد، في المتوسط، عند ما يقارب نقطتين (2) من الناتج الداخلي الخام.

من ثمة يبدوأن الصادرات، ورغم الانفتاح المتزايد للاقتصاد الوطني وتوقيع عدة اتفاقيات للتبادل الحر، لم تتمكن من أن تشكّل محركا قويا للنمو. ويعود هذا، خاصة، إلى ضعف تنافسية المنتوجات المغربية عند التصدير، وإلى التركيز الجغرافي القوي للصادرات على السوق الأروبية المطبوعة بدينامية معتدلة ومنافسة قوية؛ كما يعود، أخيرا، إلى تخصص المغرب في قطاعات من التجارة العالمية قليلة الدينامية : حيث تظل التصديرات خاضعة، في الواقع، وبشكل كبير لبعض قطاعات النشاط ذات القيمة المضافة الضعيفة والتي تعاني من محدودية آفاق الانطلاق (هذه القطاعات، مثل النسيج والزراعات الغذائية، كانت تمثل 25٪ من المبادلات العالمية خلال التسعينيات).

3.3. الارتهان بالزراعة

من المؤكد أن التسعينيات تميزت بمواصلة سياسة التحرير، إلا أن اندفاعة النمو سيحد منها تعاقب سنوات الجفاف. وفعلا، ففي الفترة الممتدة من 1991 إلى 2002 يمكن عدّ تسع سنوات تقع تحت المعدل السنوي لمؤشر الأمطار بين 1961 و2002. وقد انعكست هذه الوضعية ليس فقط على الزراعة المعتمدة على الأمطار بل وعلى الزراعة المسقية، حيث عرفت المساحات المجهزة من قبل الدولة خلال هذه الفترة نموا سنويا يقدر ب 2,3٪، وبالمقابل انخفض التزويد بالمياه بإيقاع سنوي يبلغ 2,02٪.

مع ذلك، وعلى مستوى الإنتاج الزراعي، فإنه ظل، رغم تسجيله لتقلبات واسعة بهذا القدر أو ذاك، متفوقا على المستوى الذي تم تسجيله خلال الفترات السابقة على عام 1991، وهو ميل يعود إلى أن الإنتاج النباتي ظل خاضعا بقوة للتقلبات المناخية. وفي السياق نفسه من الجفاف الحاد، سجل الإنتاج الحيواني، بالمقابل، ميلا واضحا للارتفاع.

مكانة مهيمنة ودور محدود

تواصل الزراعة المغربية احتلال مكانة مهيمنة في الاقتصاد، حتى وإن كانت لا تساهم إلا بشكل ضعيف في الدخل المتوسط لكل فرد. وفي العينة التي تم اعتمادها للدراسة يأتي المغرب في الرتبة ما قبل الأخيرة، مباشرة قبل مصر، وخلف كل من تونس وتركيا فيما يتعلق بالمساهمة في متوسط الدخل مقارنة مع حصة هذا القطاع ضمن الاقتصاد الوطني. وتتكون مجموعة البلدان التي على رأس قائمة الترتيب هذه من البلدان المتقدمة فقط (البلدان الأوربية وكوريا الجنوبية)؛ حيث تمثل الزراعة نسبة تتراوح بين 50٪ و70٪ من الاقتصاد، ويتولد عنها متوسط دخل أكبر بـ 3 إلى 6 مرات بالنسبة لكل فرد. وباستثناء مصر، فإن باقي البلدان التي تنتج فيها الزراعة دخلا لكل فرد أقل من دخل المغرب أو يساويه (إفريقيا الجنوبية، الأردن، المكسيك وبولونيا) قامت بتطوير باقي القطاعات كي تقلص حصة الزراعة ضمن الاقتصاد إلى أقل من 6٪، وتحد من انعكاس المساهمة الضعيفة للزراعة على مجمل متوسط الدخل لكل فرد.

وتجد الرتبة التي يحتلها المغرب، مقارنة مع باقي بلدان العينة، تفسيرها، إضافة إلى ضعف مخصصات البلاد في الموارد الطبيعية، في ضعف التصنيع الذي سبقت الإشارة إليه و، خاصة، في عجز نظام النمو عن توليد مايكفي من مناصب الشغل لاستيعاب ساكنة قروية متزايدة باستمرار. والواقع أن المغرب يتوفر على واحدة من أعلى نسب الساكنة النشيطة في المجال الزراعي (35٪ عام 2002؛ لايفوقه في ذلك سوى مصر وتركيا التي تتوفر على نسب أعلى. لقد نجحت تونس، التي كانت تتوفر على نفس نسبة المغرب عام 1961، في تقليص نسبة الساكنة الزراعية النشيطة إلى أقل من 25٪ عام 2002. وتبقى الحالة الأكثر لفتا للأنظار هي حالة كوريا الجنوبية : 9٪ عام 2002 مقابل 60,1 ٪ عام 1961، مما يشهد على دينامية الصناعة في الانتقال القطاعي وتشكيل الاقتصاد. ولا يبدو أن الوضعية تتحسن بالمغرب حيث تميل أعداد الساكنة الزراعية إلى الارتفاع، ويحتل المغرب مكانه وسط بلدان العينة الخمسة التي تتوفر على معدل نمو مرتفع للساكنة النشيطة في مجال الزراعة.

ومن المهم الإشارة، مع ذلك، إلى أن انعكاسات التقلبات المناخية على النمو الاقتصادي قد أخذت تخف ابتداء من عام 1996، وذلك بفضل تنمية الرعي والصيد، وديناميةبعض القطاعات (الإلكترونيك، التجارة، البناء) التي مكنت من دعم نمو الناتج الداخلي الخام، باستثناء الزراعي.

لقد ارتفع النمو الزراعي بنسبة 9,14٪ في المتوسط على امتداد المسار (مقابل 6,88٪ بين 1981 و1992 و1,86٪ بين 1973 و1981). كما أن معدل النمو المتوسط للإنتاج الزراعي هو أعلى ثلاث مرات من الناتج الداخلي الخام الكلي. ومع ذلك لايبدو أن هذا المعدل المرتفع لعب دورا جاذبا بالنسبة للنمو الاقتصادي الذي يمثل ثلثه في المتوسط. ويمكن افتراض أن الطابع الدوري والمتقلب للإنتاج الزراعي يحد من فعاليته. بالمقابل، يمكن افتراض وجود أثر محدود للإصلاحات الماكرواقتصادية على التنمية القروية. وأخيرا، على مستوى أكثر بنيوية وخلافا للبلدان المتقدمة، فإن ظواهر انعدام التمفصل بين المجالين الحضري والقروي، وتفكك علاقات الزراعة بالصناعة، ترتبط في آخر التحليل بتخلف العالم القروي عامة وبالتذبذبات الواسعة التي يعرفها النشاط الزراعي.

الرسم البياني 6.3. تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة الزراعية في المتوسط وحسب الفترات

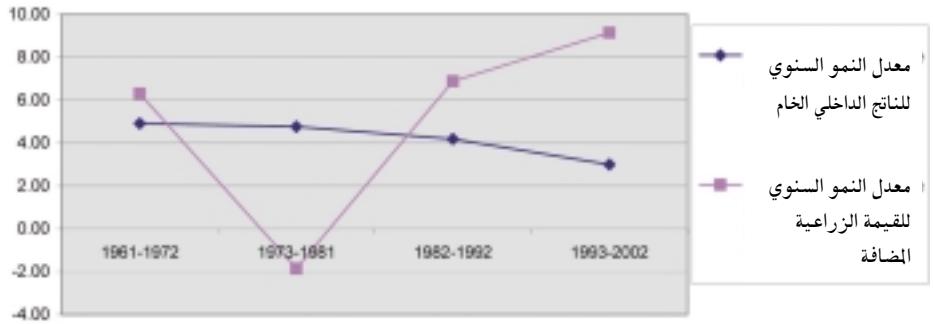

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط (مديرية المحاسبة الوطنية)

إنتاجية هزيلة

يمكن تقدير إنتاجية القطاع الزراعي انطلاقا من مؤشر بسيط ومتاح على مستوى البحر الأبيض المتوسط. يتعلق الأمر بالناتج الداخلي الخام الزراعي للأصول الزراعية. وقد ارتفع هذا المؤشر عام 2001 إلى 1252 دولارا، وكان قد تراوح منذ التسعينيات بين 1000 و1300 دولار (مقابل 16530 دولار في إسبانيا، 33494 دولار في فرنسا، 2862 دولار في سوريا، 1595 دولار في مصر، 2448 دولار في تونس، و2071 دولار في الجزائر).

من زاوية المردودية، ومع بعض الاستثناءات القليلة (بعض الفواكه والخضر أو الزراعات الصناعية، ضمن أنظمة الاستغلال المكثف)، لم تتطور مردودية الإنتاجات الرئيسية، حتى على الأمد الطويل. وفيما يخص الحبوب، التي تغطي أكثر من ثلثي المساحات المزروعة، فإن مردوديتها ارتفعت طيلة التسعينيات، في المتوسط، إلى 10,3 قنطارات في الهكتار فقط، وهو رقم لايتجاوز إلا بما يقارب قنطارين المستوى الذي تم بلوغه خلال الخمسينيات. وإذا نحن احتفظنا بمتوسط السنوات الخمس الأخيرة، وقارنّاه بمتوسط بداية الستينيات، سنلاحظ أن مردودية الحبوب انتقلت من قرابة 8 قنطارات إلى 12 قنطارا، الشيء الذي يعني أن البلاد كسبت، في المجموع، 4 قنطارات في أربعين سنة. وعلى سبيل المقارنة، يمكننا ملاحظة أنه خلال العشريات الأربعة التي تلت الحرب العالمية الثانية، ارتفعت مردودية الحبوب في فرنسا بـ 40 قنطارا، أي بمعدل قنطار واحد في السنة، وبأداء أعلى من أداء المغرب عشر مرات. وإذا أخذنا فترة أقصر (1981 ـ 2002)، لكن على مستوى أوسع (بلدان البحر الأبيض المتوسط) فإن المغرب ـ مع تركيا ـ هو البلد الوحيد الذي كانت المردودية فيه أقل تقدما : 23٪ مقابل 143٪، 129٪ و114٪ لكل من البرتغال ولبنان وسوريا، على التوالي.

تبعية تجاه التقلبات المناخية

لقد صار الانتاج الزراعي ـ الذي ظل ضعيفا بوجه عام ـ أكثر هشاشة، وخاضعا لتغيرية متصاعدة، وذلك بفعل تبعيته للتقلبات المناخية. تشهد على ذلك التغيرية التي عرفها إنتاج الحبوب والتي تصاعدت منذ التسعينيات. وينبغي القول إنه، رغم التقدم الذي تم تحقيقه، فإن الأراضي المسقية لازالت لاتمثل إلى اليوم سوى قرابة ثمن (1/8) الأراضي الصالحة للزراعة، ويظل الإكراه المناخي هو المؤثر الأساسي في تنمية الزراعة المغربية. ويبدو أن ظواهر الجفاف، التي عرفها المغرب على المدى الطويل، أمست تزداد تواترا وحدة.

الرسم البياني 7.3. تبعية الناتج الداخلي الخام تجاه التقلبات المناخية

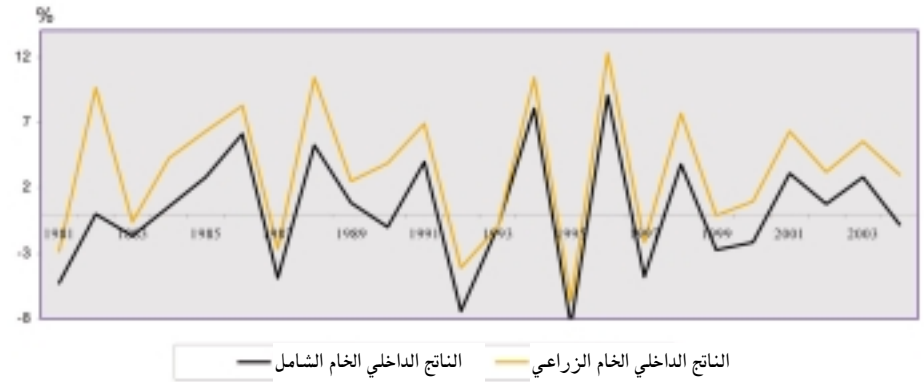

المصدر: أقصبي (2005)

4.3. نمو منفتح ذو محرّك داخلي ضعيف

دينامية داخلية النمو ومحدودة

حسب التطويرات الأخيرة للنظرية الاقتصادية، والتي تأخذ بالاعتبار، في آن واحد، الطابع داخلي النمو للتقدم التقني، وحضور "خارجيات" (externalités) في سيرورة تراكم المعارف، فإن قوة الدفع الرئيسية يكمن في تزايد الساكنة (عبر تأثيرها على سوق العمل) وفي التقدم التقني. إن تنحية القوة الأولى تجد تبريرها بالنسبة لحالة المغرب (بيودو Billaudot، 2005) في واقع أنه لا يوجد أي إكراه ممارس على النمو الناجم عن فعالية الساكنة النشيطة الموجودة : بل إننا نسجل، بعكس ذلك، ومع التدفق المتواصل والمرتفع للهجرة القروية، استمرار "تشغيل ضعيف" في القرى، وتصاعد البطالة الحضرية. أما فيما يتعلق بالتقدم التقني فإن ضعف مداخيل الإنتاجية، منظورا إليها من زاوية نزوعاتها بالنسبة للزراعة كما بالنسبة لباقي الاقتصاد، يدفع إلى افتراض أن دوره لم يكن حاسما. وبالمقابل، فإن ضعف مداخيل الإنتاجية كان له تأثير على النمو، وذلك عبر حضورالتنافسية على التصدير، وغياب دينامية الأجور / الإنتاجية (م.س.).

يتعين، كذلك، استبعاد فرضية الدفع الناجم عن النفقات العمومية (م.س). إذ أننا نجد في حالة المغرب أن هذه النفقات تواكب الناتج الداخلي الخام التجاري. أي أنها داخلية الدفع (endogène) بالنسبة لسيرورة النمو. وهو ما لا يعني أن بعض النفقات العمومية لم تلعب دورا محركا؛ بل إنها تظل، في كتلتها الإجمالية، محدودة بفعل النفقات الجبائية (وغير الجبائية) المترتبة عن نمو القطاع التجاري في إطار توازن المالية العمومية. وكما تمت الإشارة إلى ذلك ، فإن هذا التوازن لم يتم بلوغه، عمليا، إلا باللجوء إلى "المداخيل الاستثنائية" المتواترة، وخاصة منها عائدات عمليات الخوصصة منذ عام 1993. وإذا كان هذا التوازن لم يتم بلوغه "بصورة طبيعية"، فإنه لايعطي، بسبب ذلك ، للنفقات العمومية مكانة قوة الدفع الأولى، انطلاقا من كون العجز الجاري لم يتزايد (قبل المداخيل الاستثنائية) (م.س).

هناك عنصر آخر لم يكن ذا فعالية بدوره، ويتعلق الأمر بالارتفاعات الإسمية في الأجور داخل القطاع الخاص، إذ لم يعرف المغرب نسقا منتظما للتفاوض حول الأجور يعتمد على تقاسم ثمرات النمو داخل القطاع الخاص (العوفي، 1992). وفي غياب مكاسب إنتاجية ذات أهمية، فإن المراجعات التي طالت مستويات الحد الأدنى للأجور تظل حاسمة بالنسبة للأجور الفعلية (حتى وإن كان قانون الشغل محدودا في بعض القطاعات أو بعض المقاولات). لقد أدت الزيادات المتواترة في الحد الأدنى للأجور إلى تحسن أفضل من ارتفاع المستوى العام للأسعار، وبالتالي، إلى زيادة ميلية في القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجور. وإذا كان من الصعب الحديث عن دينامية ذاتية للأجور فإنه لا يمكن، أيضا، الإقرار بوجود آثار سلبية للحد الأدنى للأجور على مستوى التشغيل (مديرية الشغل، 2004).

مع ذلك، فإن تحليلا أدق، يأخذ بعين الاعتبار ثنائية العلاقة الأجرية (القطاع الخاص / القطاع العام) ويميز بين مختلف المراحل، يدفعنا إلى توضيح هذا القول (بيودو Billaudot، 2005). وفعلا، ففي نهاية المرحلة، شكّل الرفع من الأجور في الوظيفة العمومية، دون شك، قوة دفع تناوب قليلا بين الاستثمار الخاص والتصدير. لكن ينبغي إضافة أن هذه الارتفاعات لم تكن عامة؛ إذ لم تتم إلا بالنسبة لبعض فئات العاملين بناء على مطالب نقابية، وكانت تهدف، في قسم منها، إلى تعويض انخفاضات القدرة الشرائية المسجلة خلال سنوات 1992 ـ 1996 (م.س).

نمو منفتح

قد يكون بالإمكان، نظريا، تبرير نجاعة المنظومة الماكرو اقتصادية التي تنشأ فيها دينامية الإنتاج من تحفيز الطلب الداخلي، ولا يشكل فيها التصدير سوى عنصرمكّمل تحدده إمكانيات الانتاج المتاحة. إلا أن هذه الصيغة لم يتم اعتمادها من طرف المغرب الذي فضّل، منذ عام 1973، الانخراط في نموذج إنعاش الصادرات.

وفيما يتعلق بالتحفيز المرتبط بالاستثمار الخاص، الذي ظل ضعيفا بسبب ضعف قدرات الإنتاج ومستويات الربح، فإن القرارات التي أدت إلى تدفق التكوين الخام للرأسمال الثابت الملحوظ جاءت مستبقة للطلب، الأجنبي والداخلي معا (بيودو Billaudot، 2005). من ثمة فإن التفاوت بين الطلب المستبق والطلب الملحوظ قد أدى إلى تثبيت نسبة الصادرات البنيوية مثلما أدى إلى تضمين الاستثمار الثابت الجديد. إن الفرضية التي تمت صياغتها هنا تفيد أن الارتفاع النسبي للمعدل الإجمالي للصادرات ناجم عن الاستثمارات الثابتة التي أدت إلى إنتاج فعلي (على مستوى الإنشاءات الصناعية، كما على مستوى المساكن) أو التي لم تكشف، في التجربة، عن تنافسية كافية لتبرير الحفاظ على استمرارها في العمل. يعني هذا ـ ضمن العلاقة المحاسبية التي تربط إيقاع النمو الممكن، الذي يتيحه الرأسمال الثابت المتوقف عند نسبة استثمار محسوبة، بإرجاع حجم التكوين الإجمالي للرأسمال الثابت إلى حجم الناتج الداخلي الخام ـ أن المتغير المحرّك كان هو معدل الاستثمار ومتغير تقويم نسبة الصادرات (م.س).

وموازاة مع ذلك فإن معدل الاستثمار ارتفع في نهاية المرحلة (الرسم البياني 7.3.) دون أن يحصل، خلال الفترة نفسها، تسارع واضح في النمو. بما يعني أن هذا الارتفاع في معدل الاستثمار جاء مصحوبا بمعدل أضعف لاستعمال القدرة المستقرة و/أو نسبة صادرات أكثر ارتفاعا، مع حصول انخفاض في إنتاجية الرأسمال الممكنة (أو ارتفاع لمعامل الرأسمال الممكن).

هذا الوضع الذي يعود، في تحليلنا، إلى الاستثمار الخاص باعتباره قوة تحفيز أولية، يتطابق مع سياسة الخوصصة التي تم تبنيها.

الرسم البياني 8.3. تطور نسبة الاستثمار (1980-2002)

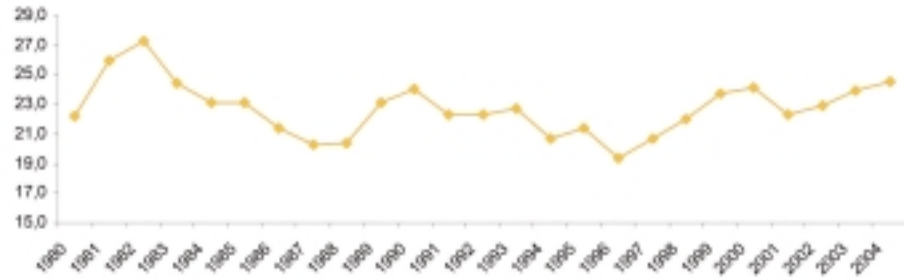

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

5.3. نمو محدود من حيث التشغيل

تطور لسوق الشغل على المدى الطويل...

غيّر تطور نظام التربية والتكوين بنية مؤهلات عروض العمل. حيث ارتفعت نسبة الأفراد النشيطين الذين أكملوا السلك الأول من تعليمهم فما فوق بين عامي 1977 و1997 من 44٪ إلى 72٪ أي بمعدل 1,4 نقطة في السنة ؛ كما تزايدت نسبة الأفراد النشيطين الذين يتوفرون على مستويات جامعية وعليا، على التوالي، من حوالي 18٪ إلى 32٪ ومن 2,4٪ إلى 11٪.

ويتميز نمو معدل النشاط بانخفاض في السن الأعلى لدى الجنسين، وذلك بفعل تمديد فترة الدراسة، وتزايد الخروج إلى التقاعد، مع شبه ثبات لدى الرجال ذوي النشاط الكثيف، وارتفاع لدى النساء في الوسط الحضري.

ويظهر تفكيك متغيرة عروض العمل أن 58٪ من الزيادة في هذه العروض يمكن تفسيرها بالعوامل السوسيواقتصادية و11٪ فقط بالنمو الديموغرافي، و32٪ بآثار متضافرة تعود إلى تلك العوامل مجتمعة.

إن عروض العمل التي تتكون، عام 2003، من 10,9 ملايين شخص يتوزعون إلى نسبة 73,4٪ من الرجال و26,6٪ من النساء، يقطن 53,3٪ منهم في الوسط الحضري مقابل 46,7٪ في الوسط القروي، قد تصاعدت بنسبة 3,2٪ سنويا بالمقارنة مع عام 1960، مع انخفاض تبلغ نسبته 3,6٪ بين 1971 و1982 و2,8٪ بين 1982 و1994. إن إيقاع النمو هذا، الذي يتجاوز إيقاع النمو الديموغرافي بنسبة 37، يبين إلى حد بعيد أن إشكالية التشغيل قد تفاقمت خلال التسعينيات، كما أن عروض الشغل الإضافية السنوية في الوسط الحضري، تضاعفت أكثر من ثلاث مرات بين 1961 ـ 1971 و1994 ـ 2003 حيث انتقلت من 53,000 إلى 153,000.

وقد كان النمو الاقتصادي مصحوبا بتحولات عميقة في البنية القطاعية وحسب مستوى تكوين طلب الشغل، تحوّلات يطبعها تقلص حاد في حصة الأنشطة الأولية (الزراعة والصيد) وفي التشغيل الشامل، بين 1960 و2002، الذي انتقل من 65٪ إلى 44,4٪ ؛ وهو ما تم تعويضه عن طريق زيادة ملحوظة في أنشطة القطاعين الثالث (الخدمات + الإدارة) والثاني، التي انتقلت نسبتها، على التوالي، من 22٪ إلى 33,5٪ ومن 13٪ إلى 21٪.

إن إيقاع الخلق الصافي لمناصب الشغل في مجموع الاقتصاد قد تنوع بشكل ملحوظ من فترة لأخرى. فبعد أن ارتفع معدله السنوي من 80,000 منصب خلال المخطط الخماسي 1968 ـ 1972، إلى 152,000 منصب خلال فترة 1971 ـ 1982، انخفض إلى 137,000 بين 1982 و1994، ثم عاود الصعود مجددا إلى 217,000 منصب خلال فترة 1995 ـ 2003. وقد تم إنجاز جزء هام من هذا التشغيل في المدن : 123,000 منصب شغل بين 1985 و2003، مع ارتفاع إلى 124,000 منصب خلال فترة 1995 ـ 2003 مقابل 134,000 بين 1985 و1993.

لقد تصاعدت، بشكل ملموس، حصة فئات اليد العاملة التي تتوفر على مستوى التعليم الأساسي والثانوي في مناصب الشغل الحضرية بين عامي 1978 و1997، كي تنتقل، على التوالي، من 43,6٪ إلى 68,4٪، ومن 17,2٪ إلى 29,8٪، في حين أن حصة الحاصلين على شهادات عليا تظل ضعيفة بالإجمال، مقارنة مع حصة التقنيين والأطر المتوسطة. وإذا كانت حصة هذه الأخيرة قد تضاعفت، علميا، أربع مرات بين عامي 1984 و2002، لتنتقل من 2,1 ٪ إلى 8٪، فإن حصة حملة الشهادات العليا قد انتقلت من 5,8٪ إلى 6٪ ، بعد أن بلغت 7,7 ٪ عام 1993.

وقد سجلت مدة العمل الشهري، التي تأرجحت في حدود 23 يوما خلال فترة 1978 ـ 1994، انخفاضا ملحوظا منذ 1993، لكي تصل إلى 22 يوما عام 2002، أي أنها تقلصت بما يعادل يوم عمل. إلا أن هذا التقليص تم تعويضه بالزيادة في مدة العمل الأسبوعية بحوالي ثلاث ساعات ونصف، في الوسط الحضري.

وفي الوسط الحضري، الذي يعرف ضغطا قويا في مجال عروض الشغل، عرف التشغيل، الذي ارتفع بنسبة ثابتة تقدر بـ 5,4٪ بين 1984 و1993، تقلصا انتقل بموجبه إلى 2,5٪ بين 1995 و2003. وقد ارتفع صافي خلق مناصب الشغل (103,000 في المتوسط السنوي خلال فترة 1971 ـ 1994) على نحو طفيف ليبلغ 108,000 منصب بين 1995 و2003، مع ارتفاع بلغ 150,000 منصب خلال هذه الفترة.

ورغم الجهود المبذولة من أجل تحسين تغطية البنية التحتية السوسيو ـ تربوية في المجال القروي، فإن حصة الخدمات الإدارية والاجتماعية في مجمل التشغيل تراجعت من 24٪ إلى 13,5٪ بين عامي 1971 و1994، أي ما معدله منصب شغل واحد لكل مائة قروي، وذلك في وقت انتقلت فيه هذه الحصة في الوسط الحضري من 3,6٪ إلى 5,9٪ في الفترة نفسها. ويتحدد تطور كلفة الشغل، إلى حد بعيد، بكلفة الأسعار وإنتاجية العمل والأجور الدنيا. ويقاس تطور الأجور في المقاولات المسجلة ضمن نظام الضمان الاجتماعي، ضمنيا، اعتمادا على 68٪ من تطور إنتاجية العمل الظاهرة وعلى 47٪ من الأسعار عند الاستهلاك.

وقد استفاد تطور الحد الأدنى للأجور، على المدى الطويل، ومن زاوية فعلية، من نسبة 14٪ من ثمار النمو بين عامي 1970 و2000. من ثمة فإن الرفع من الأجور الدنيا قد ساهم، على ما يبدو، في تقليص الفوارق الموجودة في المجال الأجري، طالما أن حصص الحد الأدنى للأجور في القطاعين الصناعي و الزراعي قد ارتفعت، على التوالي، من 4,4 إلى 5,1٪ في الوسط الحضري، ومن 3,1٪ إلى 4,3٪ في الوسط القروي بين عامي 1984 ـ 1985 وعامي 1998 ـ 1999.

إن تحليل الأجور بارتباط مع المؤشرات الاقتصادية بصفة عامة ومؤشرات سوق العمل بصفة خاصة يسمح بإلقاء الضوء على ميكانيزمات توزيع ثمار النمو والإكراهات التي تثقل أداءات الآلة الانتاجية فيما يتعلق بخلق مناصب الشغل. وقد عرف الأجر المتوسط الصناعي الخام ارتفاعا منتظما في قيمته الإسمية تبلغ نسبته 5٪. وبالمقارنة مع تطور أسعار الاستهلاك، فإن متوسط الأجر قد انخفض فعليا بـ 1,5 خلال التسعينيات، بعد أن كان قد ارتفع بنسبة 0,5٪ خلال الثمانينيات.

.... يطبعه استمرار للبطالة الشاملة

سجل معدل البطالة الشاملة ارتفاعا هاما في البداية، بين عامي 1982 و1994، ثم عاد إلى الانخفاض بأكثر من أربع نقط عام 2004 (11,2٪).

وقد انتقل عدد الأشخاص العاطلين بين 1960 و1982 من 304,000 إلى 643,000، أي بزيادة قدرها 15,000 فرد في السنة. وقد ارتفعت هذه الزيادة إلى 57,000 بين عامي 1982 و1994، مما رفع عدد العاطلين إلى 1,332,000 فرد. ومنذ هذا التاريخ، سيقف عدد العاطلين عند قرابة 1,300,000 فرد.

ويستلزم تفسير تصاعد البطالة هذا واستمراره التمييز بين مكوّنين أحدهما بنيوي، والثاني مرتبط بالظرفية الاقتصادية. ففي سياق يتميز بارتفاع عروض الشغل على نحو أسرع من النمو الديموغرافي، يؤدي كل تبطيء للنمو الاقتصادي إلى ارتفاع المكوّن الظرفي للبطالة، وخاصة منذ التسعينيات. إن استمرار معدل بطالة مرتفع في الوسط الحضري يمكن تفسيره بوجود تصلب كبير للمكون البنيوي للبطالة ذاتها، في ارتباط مع انعكاس شديد للبطالة طويلة الأمد، تمس ثلاثة أرباع العاطلين، وخاصة منهم الشباب حملة الشهادات. كما أن هناك مؤشرا آخر يعزز هيمنة البطالة البنيوية، يتجلى في تشتت البطالة القطاعية. فبين 1984 و2003 ارتفعت حصة المعطلين لأكثر من 12 شهرا في الوسط الحضري لتنتقل نسبتها من 54,7٪ إلى 74,8٪، كما ارتفعت حصة الأشخاص الذي يبحثون عن عمل أول من 43,4٪ إلى 54,4٪. ومع ذلك فإن المعدل العام للبطالة يخفي تفاوتات قوية بين مختلف فئات الحاصلين على الشهادات : فهو بلغ، عام 2002، 18,6٪ لدى التقنيين والأطر المتوسطة، و28,5٪ بالنسبة للحاصلين على شهادات التأهيل المهني، و30,8٪ على مستوى حاملي الشهادات الجامعية العليا. وقد تضاعف معدل بطالة الحاصلين على هذه الشهادات الأخيرة (بمن فيهم التقنيون والأطر المتوسطة والحاصلون على شهادة الباكالوريا فما فوقها) أكثر من ثلاث مرات بين عامي 1985 و2003، لينتقل من 8,3٪ إلى 27٪.

إن التقليص الملحوظ لنسبة التضخم وعجز الحساب الجاري منذ الثمانينيات، لم يكن عديم التأثير على البطالة. ويقودنا ضم المتغيرات السنوية لمعدل البطالة خلال الدورات المشار إليها آنفا والتي ارتفعت مع انخفاض معدلات التضخم إلى طرح التساؤل عما إذا لم تكن البطالة المرتبطة بالظرفية الاقتصادية قد غذت المكونات البنيوية للبطالة في سياق يطبعه تباطؤ للنمو الممكن.

وتتميز سيرورة الملاءمة بين عدد طالبي العمل وبين الأعمال المرغوب فيها بنوع من الثبات المرتفع نسبيا، ذلك أن المتغيرات السنوية للشغل في الصناعات التحويلية تمثل، في المتوسط، 32٪ من التشغيل الأمثل.

إن كثافة التشغيل، وهي العلاقة بين معدل نمو القيمة المضافة ومعدل خلق مناصب الشغل، تحددها عوامل متعددة، مثل الكلفة المتعلقة بالشغل والرأسمال، ومدة الشغل، والتقدم التكنولوجي؛ والملاحظ أن كثافة التشغيل هذه تظل ضعيفة نسبيا في القطاع الصناعي، وتتطلب معدل نمو يبلغ 5,5٪ من القيمة المضافة لكي تولّد نموا في التشغيل بنسبة 2,8٪.

6.3. القطاع الخاص : تحولات مفروضة

يتعلق الأمر، في هذا القسم من التقرير، بفحص سلوك القطاع الخاص، كما تمت معاينته خلال التسعينيات، في مختلف مكوناته وفي تكيفه مع شروط الانفتاح. ولنذكر بأن هذه الشروط تصادر على سلوك للمقاولات الخاصة أكثر دينامية وتنافسية وقابلية للتجديد. كما أنها تستلزم، أيضا، إعادة تركيز للمقاولات على مهنها الأساسية مع إعادة توجه نحو تصدير المنتوجات التي يملك المغرب فيها أفضلية مقارنة. وبما أن القطاع الخاص ليس متجانسا، كان من الضروري التمييز بين المجموعات والمقاولات الخاصة الكبرى، من جهة، والمقاولات الصغرى والمتوسطة من جهة أخرى.

استراتيجيات المجموعات الخاصة الكبرى : التنويع والتمويلية

إن تحليل السلوك الاقتصادي والمالي للمجموعات الخاصة المغربية هو مهمة صعبة وذلك بسبب غياب الشفافية المالية التي مازالت تميز عددا منها، ومحدودية المعلومات المتوفرة. مع ذلك فإنه من الممكن استخلاص ثلاثة تشكلات (configurations) استراتيجية للمجموعات خلال الثمانينيات والتسعينيات.

■ يزاوج الشكل الأول بين تدعيم المواقع المكتسبة والتنويع "الذاهب في كل الاتجاهات". وأبرز مثال على هذا الشكل هو مجموعة "أومنيوم الشمال الإفريقي" (ONA) التي سعت طيلة الثمانينيات إلى الحصول على موقع مهيمن في قطاع الزراعات الغذائية (صناعة الحليب، صناعة الزيوت الغذائية، صناعة السكر) من خلال مضاعفة حصص السوق (إنجاز استثمارات للتوسع والتحديث وإعادة شراء مقاولات مثل مصانع الزيوت، ومصانع الصابون "غوان" وشركة السكر "كوزيمار")، وكذا عبر الشروع، وإن داخل نطاق أقل اتساعا، في دمج أعالي فروع السلسلة (استلحاق شركة "سيبو" ـ شركة استغلال المنتوجات الزيتية ـ وهي الشركة الوحيدة لسحق البذور الزيتية، وذلك بهدف ضمان تزويد منتظم للشركات التابعة لها). بعد ذلك، وفي منتصف التسعينيات، سوف تشرع المجموعة في عملية تأهيل لبعض فروعها قصد مواجهة السياق الجديد للتحرير والتقويم الصناعي. على سبيل المثال هناك حالة شركة "لوسيوركريسطال" التي عرفت إعادة هيكلة صناعية حقيقية ترتكز حول الجوانب التالية : تحسين تكاليف الإنتاج ووسائله إلى درجتها المثلى، تقليص عدد المستخدمين وإعادة التركيز على المهن الأساسية، موازاة مع تفويت الأنشطة المحيطية (التلفيف، إلخ) إلى مقاولات من الباطن.

هذا المنطق الصناعي، الذي يتم تحديده في إطار التكنولوجيا والمنتوجات ومراقبة الاسواق، يتزامن مع استراتيجية تنويع اندماجية تشدد على تهيئة للموجودات المالية، سواء فيما يتعلق بالأهداف المحددة، وكيفيات إعادة الانتشار الاستراتيجي، أو فيما يتعلق بالأهداف العامة المتوخاة. من هنا سعت مجموعة "أومنيوم الشمال الافريقي"، على امتداد الثمانينيات، إلى أن تصبح فاعلا أساسيا في قطاعات متعددة، محاولة ربط انشغالها بالمردودية المالية بطموحها في لعب دور القاطرة و"المربي" للقطاع الخاص بشأن تحديث الاقتصاد وتأهيله. وتشمل الاستراتيجية المتعددة القطاعات: الزراعات الغذائية والمناجم والسيارات والصيد في أعالي البحار وصناعة النسيج والمالية والسياحة والعقار والتواصل والتكنولوجيات المتطورة. وكانت الدعامة الرئيسية لهذه الاستراتيجيا الاندماجية هي النمو الخارجي (شراء استردادي للمقاولات، خوصصة مقاولات شبه عمومية، المساهمة في شركات).

انطلاقا من منتصف التسعينيات شرعت مجموعة "أومنيوم الشمال الافريقي" في إعادة انتشار استراتيجية مصحوبة بمجهود لتحديث أسلوب التدبير؛ حيث تمت إعادة تركيز لاستراتيجية المجموعة حول أربعة أقطاب : المناجم ومواد البناء والزراعات الغذائية والأنشطة المالية والتوزيع. وقد تمت، في كل قطب من هذه الأقطاب، مواصلة سياسة بناء "أبطال وطنيين" ذوي أحجام كبرى قصد مواجهة المنافسة الدولية. ومن وجهة النظر هذه، هناك عمليتان كبيرتان جديرتان بأن يشار إليهما وهما : حيازة المجموعة الهامة شبه العمومية، "الشركة الوطنية للاستثمار"، بعد طرحها للخوصصة من قبل الدولة، من جهة، ومن جهة ثانية تعزيز القطب البنكي والمالي لـ"أومنيوم الشمال الأفريقي"، بعد التقارب ـ الاندماج بين البنك التجاري المغربي (BCM) ومجموعة "وفابنك" الذي تولد عنه أول "اندماج" مالي بالبلاد. فعلى الصعيد التدبيري للمجموعة، تم تبني توجه جديد استنادا إلى الاختيارات التالية : الصياغة الواضحة لمعايير التقييم وللاختيارات تجاه التدبير، إعادة تركيز التنظيم، وتحسيس المدراء العامين للشركات التابعة بالمسؤولية، إنشاء إجرائية "الريبورتينغ" (reporting) ، إلخ. وأخيرا تم الإعلان بوضوح عن تغيير في أهداف المجموعة، حيث صار خلق القيمة للمساهم يميل إلى التغلب على اعتبارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي أمست مسؤولية من مسؤوليات الدولة.

■ ويحيل التشكل الاستراتيجي الثاني على تمويلية (financiarisation) لأنشطة بعض المجموعات الخاصة، في إطار إعادة انتشار استراتيجياتها لصالح القطاع البنكي والمالي، وعلى حساب القطاعات التي كانت تنشط داخلها من قبل. مثل مجموعتي "سوبار" (SOPAR) و"فينانص. كوم (Finance.Com) ، حيث طورت الأولى قطبها المالي طيلة الثمانينيات حول "البنك التجاري وفابنك" إلى حد أنه صار يمثل أكثر من 40 من رقم معاملات المجموعة عام 1992. هذه التمويلية لأنشطة المجموعات تمت حول مفهوم "العرض المالي والخدمة الإجمالية" الذي يستلزم تنويعا للخدمات المالية للبنك عن طريق ضم أنشطة مجزية جديدة مثل قرض الاستهلاك (وفا سلف)، وتمويل الاستثمارات (وفا باي)، والتأمين (تدعيم أنشطة الشركة الجديدة للتأمين التي أصبحت "تأمينات الوفاء")، الإعلاميات، (وفا سيستيم)، النقدية (وفا مونيتيك)، الهندسة المالية (وفا انفيستسمان)، التجارة الدولية (وفا تريد).

ويبدو أن الاستراتيجية الجديدة لمجموعة "سوبار" قد تمت على حساب الأنشطة الصناعية، وخاصة منها صناعة النسيج التي كانت المجموعة تملك فيها مصالح هامة، إلا أنها عانت من تقلبات الظرفية الاقتصادية السيئة، ومن فقدان بعض الأسواق الخارجية (السوق العراقية والليبية، بسبب الحظر الدولي الذي طبق ضد هذين البلدين، والمنافسة الآسيوية في أسواق الخليج)، إضافة إلى بعض أخطاء التدبير (الإفراط في الاستثمار، مشاكل التنسيق بين المقر الاجتماعي والمعامل، إلخ)؛ وصناعة التجهيزات المنزلية، وذلك خاصة بسبب تحرير الواردات وازدهار التهريب ؛ والبناء والأشغال العمومية (إفلاس شركة "كومابريز" ؛ الإنشاءات المغربية والمقولات).

وينطبق التحليل نفسه على مجموعة "فينانص. كوم" مع فارق بسيط يتمثل في أن تمويليتها كانت نتيجة مباشرة لخوصصة ثالبنك المغربي للتجارة الخارجية" عام 1995. من هنا فإن هذه المجموعة، التي كان نشاطها الأصلي يتمثل في تجميع السيارات وتوزيع منتوجات الشركات الكبرى لصناعة السيارات، غيرت شكلها القطاعي تماما خلال التسعينيات. ومنذ ذلك الوقت إلى الآن أعادت المجموعة تنظيم نفسها حول أربعة أقطاب يحتل التمويل ضمنها مكانة أساسية : قطب بنكي حول "البنك المغربي للتجارة الخارجية"، قطب "تأمينات"، قطب "تكنولوجيا الوسائط المتعددة" وقطب لـ "الصناعة والخدمات".

■ وأخيرا، فإن تشكلا استراتيجيا ثالثا يميز سلوك المجموعات التي قررت أن تنسحب من القطاعات التي تنشط في نطاقها من ذي قبل، مثل مجموعتي "الشركة الصناعية المغربية" (SIM) و"نوفا هولدينغ" (Nova Holding) اللتين اكتفتا بالانسحاب من صناعة المشروبات لصالح الشركة المتعددة الجنسيات "كوكاكولا"، بعد الحصول على تعويض مالي. وقد تخلت مجموعة "سيم" عن كل أصولها الصناعية لشركة ڤكوكاكولا" كي تنتقل، في مرحلة أولى، إلى تمويل الاستهلاك (حيازة شركة "كريدور")، قبل أن تتخلى عن هذه الأخيرة لمجموعة مالية في هذا المجال.

وتعكس هذه التشكلات الاستراتيجية المختلفة، في مجموعها، سلوكا اقتصاديا تفاضليا للمجموعات في مواجهة تحرير السوق والانفتاح على المنافسات الدولية. ولا يبدو أن هذه التشكلات تخضع لمواصفات نموذج النمو المتمركز على إعادة انتشار أنشطة المجموعات باتجاه القطاعات التصديرية التي يتوفر المغرب فيها على امتيازات مقارنة.

المقاولات الصغرى والمتوسطة في مواجهة المنافسة

رغم الهيمنة العددية للمقاولات الصغرى والمتوسطة ضمن النسيج الإنتاجي (التي تمثل حوالي 92٪ من مجموع المقاولات المنخرطة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومن عينة وزارة الصناعة والتجارة والصناعة التقليدية عام 1998)، فإنها لا تساهم إلا بشكل متواضع في النشاط الاقتصادي (10٪ من القيمة المضافة و16٪ من الكتلة الأجرية، في كل القطاعات) ؛ مقابل ذلك نجدها تساهم في القيمة المضافة المعملية بنسبة 39٪ و46٪ من الأجور الموزعة من قبل الصناعات التحويلية. وتتمركز غالبية المقاولات الصغرى والمتوسطة في أنشطة التجارة والخدمات. وقد تضاعف عدد المقاولات غير المالية الخاضعة لنظام صافي الربح الحقيقي، خلال الثمانينيات، قرابة مرتين ونصف، حيث انتقلت من 11,906 مقاولة عام 1983 إلى 22,838 مقاولة عام 1990 و28,290 مقاولة عام 1993. وقد مس هذا الارتفاع، خاصة، قطاع التجارة والخدمات، وبدرجة أقل، الصناعات التحويلية، التي سيتضاعف عددها، لتنتقل من 2854 مقاولة عام 1984 إلى 5540 مقاولة عام 1993. وقد استفاد من هذا الارتفاع، بالخصوص، فرع الملابس الذي حقق، لوحده، 33,7٪ من الإنشاءات الصافية للمقاولات الصناعية الخاضعة لضريبة الربح الحقيقي. وهو ما يدل على حيوية المقاولة المغربية التي يبدو أن صفوفها تدعمت من قبل "جيل ثالث من المقاولين" القادمين من فئات اجتماعية وأنشطة مهنية متنوعة (عمال، تقنيون، أطر إدارية، إلخ). وقد ساعد على بروز هذه "الموجة الجديدة من المقاولين"، المطبوعين بـ "روح منافسة أكثر جرأة"، الفرص المتاحة لولوج شبه حر إلى السوق الأوربية في إطار نظام التحسين السلبي (perfectionnement passif). حيث ستتطور صناعة كاملة للملابس الجاهزة المعدة للتصدير استنادا إلى أفضليات تنافسية تتمثل في اليد العاملة الرخيصة والقرب الجغرافي والثقافي من أوربا. وستساهم المقاولات الصغرى والمتوسطة التي سلكت هذا الاتجاه طيلة الثمانينيات، إلى جانب المجموعات العمومية الكبرى، في تحويل بنية الصادرات المغربية، حيث ستنتقل حصة المنتوجات المصنعة من 23,3٪ عام 1980 إلى 63,4٪ عام 1993.

إلا أن دينامية هذه المقاولات سرعان ما ستبلغ حدودها، حيث سجلت إنتاجية العمل عام 1990 نسبة تقل 30٪ عن عام 1986. وإذا كانت أسباب هذا الانخفاض ترجع، بالدرجة الأولى، إلى عوامل داخلية خاصة بالمقاولة (غياب تكوين المستخدمين، التنظيم، تقادم أدوات الإنتاج، إلخ) فإنها تعود أيضا إلى الدخل غير المحفز الذي يوفره نظام الولوج التفضيلي إلى السوق الأوربية.

يضاف إلى ذلك أن تنافسية المقاولات المغربية سوف تشرع في التآكل، انطلاقا من التسعينيات، بفعل احتداد المنافسة الدولية (تفكيك الاتفاق متعدد الألياف، دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية، توسيع الاتحاد الأوربي ليشمل بلدان أوربا الوسطى والشرقية)، وارتفاعات الأجور التي تمت بالمغرب، والرفع من قيمة الدرهم، إلخ. وأخيرا فإن تركيز

الصادرات على نظام التحسين السلبي سوف يساهم في الحد من النشاط الصناعي ويجعله مقتصرا على عمليات التجميع التي يظل أثرها محدودا على تصنيع البلاد.

أما فيما يتعلق بالمقاولات الصغرى والمتوسطة التي توجه نشاطها نحو السوق الداخلية فقد عانت من إكراهات متعددة، منها، على وجه الخصوص، الأثر التخفيضي لإجراءات التقويم الهيكلي على الطلب الداخلي خلال الثمانينيات. وإذا كان ترتيب الإكراهات قد تغير شيئا ما خلال التسعينيات، مثل إكراه "ضعف الطلب" الذي تقلص لحساب العوائق المرتبطة بسلوك الإدارة، إضافة إلى كلفة التمويل وعدم كفاية الموارد البشرية ؛ فإنه يبقى صحيحا مع ذلك أن بيئة أو "مناخ" المعاملات يظل ضاغطا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة مقارنة مع المقاولات الكبرى، والمقاولات المتفرعة عن مجموعات مغربية، والشركات التابعة لمجموعات أجنبية. هذه الإكراهات، تضاف إلى نقاط الضعف الداخلية الخاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة (التدبير قصير الأجل، ضعف الرسملة، ضعف التأطير وغياب الشفافية المالية) وترهن إلى حد كبير قدرة هذه المقاولات على مواجهة تحديات العولمة وتحديات منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية.

بل إن مشكلة تنافسية المقاولات الصغرى هي أكثر تهديدا بحكم أن تآكل المكاسب التنافسية التقليدية- ظهور بلدان منافسة ذات تكاليف أدنى فيما يخص الأجور- انضاف إليه عبء آخر يتعلق بالجودة والتجديد.

■ ويمر تحسين الجودة، خاصة، عن طريق تبني خطة لـ "الجودة الشاملة" (الجودة بالنسبة للزبون، الجودة بالنسبة للمساهم والجودة بالنسبة للمستخدمين). ولجوء المقاولة إلى إجراءات تنميط المنتوجات الصناعية، والتصديق عليها، والاعتماد. إن التصديق على الجودة يظل ظاهرة محدودة في المغرب، ويقدر عدد الوحدات التي تلجأ إلى الحصول على شهادة الجودة بقرابة 200 وحدة، الشيء الذي يصنف بلدنا بعيدا خلف البلدان التي تتوفر على مستوى متكافىء من النمو. إلا أن مسعى الجودة لا يمكنه سوى أن يثير بعض الصعوبات، طالما أنه يصطدم بأسلوب تدبير أبوي للمالك المسير وبغياب إشراك مستخدمي المقاولة الأساسيين.

■ أما فيما يتعلق بالتجديد فإن تأخر المغرب يتجلى في ضعف عدد المقاولات التي تتوفر على ممارسة البحث والتطوير: 8٪ من المقاولات تقود أعمال بحث بطريقة متواصلة أو متقطعة ضمن الصناعة المغربية، وتمثل 20٪ من رقم المعاملات. أما متوسط البحث والتطوير، الذي يصل إلى قرابة 1,4٪ من رقم المعاملات، فإنه يرتقي في قطاعات النسيج إلى 4,5٪ من رقم المعاملات وفي الإلكترونيك إلى 2,4٪.

وبصفة أكثر شمولا فإن هناك أربعة أنماط من السلوكات فيما يتعلق بالبحث والتطوير داخل المقاولة المغربية : (أ) الوحدات التابعة للشركات متعددة الجنسية التي تستفيد من الإمكانيات العلمية والتقنية للشركة- الأم، الشيء الذي يمكنها من التوفر على منتوجات تنافسية على مستوى الأسعار والجودة، (ب) المقاولات الوطنية الكبرى الخاصة التي يعبئ مسؤولوها، الذين يتوفرون على وعي أكبر برهانات البحث والتطوير، الوسائل الضرورية لذلك ؛ (ج) المقاولات الصغرى والمتوسطة التي يفتقد مديروها للوسائل رغم اقتناعهم بأهمية الاستثمار في البحث والتطوير؛ (د) وأخيرا، المقاولات العائلية الموجهة للسوق الداخلية التي تكتفي، عند الضرورة، باللجوء إلى السوق الخارجية لشراء التجهيزات المطلوبة.

7.3. القطاع غير المهيكل والهشاشة البشرية

استقر مؤشر التنمية البشرية بالمغرب عند 0,602 نقطة عام 2000 مقابل 0,691 بالنسبة للبلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة و0,747 بالنسبة للبلدان ذات الدخل الوسيط. أما بالنسبة للبلدان السائرة في طريق النمو، فإن المغرب احتل الرتبة 123 (من مجموع 173 بلدا)، في حين احتلت تركيا وتونس ومصر، على التوالي، الرتب 85، 97، 115، بعيدا خلف كوريا الجنوبية (الرتبة 27) وبولونيا (37) والشيلي (38) وماليزيا (59).

في مواجهة هذه الوضعية من **العجز في الكفاءات البشرية**، تميل الفئات المتأثرة بها إلى اللجوء ضمن استراتيجيات للبقاء التي لا تبدو عمليات محاربة الفقر قادرة على تطويرها باتجاه **تحسين حقيقي للفرص الاقتصادية والتسهيلات الاجتماعية.**

وحسب العديد من المحللين والمسؤولين عن التنمية فإن القطاع غير المهيكل يشكل بديلا قابلا للاستمرار على مستوى المداخيل. فبعد أن تم التعامل معه بسلبية خلال الستينيات والسبعينيات، يتم النظر إليه اليوم باعتباره مشتلا للتنمية. إن معاينة دقيقة للتطور الذي عرفته حالة المغرب، من شأنها أن تثير الانتباه للفروق الدقيقة في التحليل. لقد أنشئ عدد كبير من الوحدات غير المهيكلة في السبعينيات، إلا أن إيقاعها تصاعد انطلاقا من الثمانينيات والتسعينيات، وخاصة في التجارة والخدمات. يتعلق الأمر، أساسا، بوحدات صغيرة الحجم يسيرها شخص واحد (تمثل الوحدات التي يسيرها شخص واحد 70٪ من المجموع).

وفي عامي 1999 ـ 2000 كان العمل غير المهيكل يهم 39٪ من المناصب غير الزراعية ويشمل، بوجه خاص، الشبان والمهاجرين والنساء والأطفال، إضافة إلى حملة الشهادات وصغار الموظفين، إلخ. وتكشف دينامية القطاع غير المهيكل عن تزايد العمال المستقلين والتشغيل الذاتي ـ المرتبط بأنشطة الكفاف ـ الذي يمثل الشكل المهيمن في خلق مناصب الشغل في القطاع غير المهيكل (69٪ من المناصب يشغلها مستقلون أو مشتغلون لحسابهم الخاص). ويمكن ممارسة التشغيل الذاتي إما بشكل دائم أو بشكل غير منتظم، ويهم، بوجه العموم، الأسر المعرضة لعدم انتظام المداخيل. ونجده سائدا في قطاعات التجارة والخدمات، وبصورة أقل، في الصناعة. كما يمثل صغار الباعة المتجولين، وماسحو الأحذية، وحراس مواقف السيارات، وغير ذلك من الفئات الهشة، الساكنة الرئيسية فيه.

إن نسبة الهشاشة هنا تقدر بـ 51,5٪، مقابل 42٪ بالنسبة للمأجورين و33,4٪ بالنسبة لغير النشطاء (مديرية الإحصاء، 2002)، كما أن انعكاسات الفقر تتجلى أكثر داخل المقاولات الصغرى المستقلة.

ويندرج تشغيل الأطفال ضمن استراتيجية **للتقليل من المخاطر** المرتبطة بفقدان أحد أفراد العائلة لعمله. ويتركز هؤلاء الأطفال، الذين يصعب تعدادهم، في المناطق الحضرية، والصناعة التقليدية (النحاسة، خدمة الجلد، صناعة الفخار، الزرابي، الزراعة التقليدية)، والخدمات (ميكانيك السيارات، الترصيص...)، وتجارة الشوارع الصغيرة (صغار الحمالين، ماسحو الأحذية، غاسلو السيارات، بائعو المناديل والأكياس البلاستيكية، إلخ.) أو الأنشطة المنزلية (الخادمات الصغيرات). كما أننا نجد تقاطبية حسب النوع، حيث يرتفع عدد الفتيات الصغيرات الخادمات في البيوت وفي قطاع الزرابي وأنشطة الشارع وبعض الأنشطة الزراعية.

ويكشف التكوين الضعيف لهذه الفئات عن العلاقة التبادلية الوثيقة بين عمل الأطفال في الصناعة التقليدية والإخفاقات المدرسية. إن اليد العاملة الطفلية تشغل عموما في الأعمال الثانوية، ذات الأجور الضعيفة أو منعدمة

الأجور، وغير المحمية قانونيا، والتي تشكل خطرا على صحتها وأمنها. وفي أنشطة المعادن والمرائب تتجاوز مدة العمل 10 ساعات في اليوم بالنسبة لـ 84 من الأطفال) البنك العالمي، BIT/IPEC، اليونيسيف، 2003.

ولا يمكن فصل عمل النساء، مثله في ذلك مثل عمل الأطفال، عن تصاعد الفقر والعرضية. إن هذا العمل، الذي يمثل 12,7٪ من المناصب المشغلة في القطاع غير المهيكل، يتمثل أساسا في الأنشطة المنزلية، الخفية أو غير المرئية، التي تندرج ضمن استراتيجيات أسرية معقدة للحصول على المداخيل و/أو التأهيلات (عمل منزلي، الخدمات المنزلية، مساعدات عائلية، عاملات مستقلات أو يد عاملة ظرفية تتأرجح بين القطب المنظم والقطب غير المهيكل).

وفي النهاية فإن القطاع غير المهيكل، والذي يؤشر على وضعية قصوى من الهشاشة، يشكل "فخا للفقر" أكثر مما يشكل بديلا وطوق نجاة بالنسبة للسكان المعوزين، كما ينطوي على تهديد موقوت للتوازن الاجتماعي والأمن البشري أكثر مما هو وسيلة لتقليص المخاطر.

الفصل الرابع

نحو نمط للنمو مرتكز على التنمية البشرية

في ختام هذا التحليل للسياقات التاريخية لكل من السياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال والارتباطات الماكرواقتصادية المتولدة عنها، وكذا الآثار الناجمة على مستوى التنمية الاجتماعية؛ يجدر التذكير بالفرضية القائلة بوجود حدود في العلاقة التي تجعل من الرفاه الاجتماعي نتيجة آلية لمعدل نمو مرتفع للناتج الداخلي الخام، الذي هو ناجم بدوره عن الحفاظ، في المدة الطويلة، على التوازنات الأساسية. إن الحصيلة التي توصل إليها التحليل، بتأكيدها للنتائج الاختبارية حول عدة بلدان والمثبتة من قبل **التقرير العالمي حول التنمية البشرية**، جاءت لتؤكد، من حيث المبدأ، المنظومة النظرية القائلة بوجود تحديد مشترك للنمو الاقتصادي وللتنمية البشرية. ويسعى القسم الأخير من هذا التقرير إلى تحديد الخطوط العريضة لمنظومة ماكرواقتصادية جديدة تزاوج، على نحو لا انفصام له، بين مؤشرات التنمية البشرية باعتبارها وسيلة وغاية في آن. وضمن هذا المنظور، سوف تمكننا عودة إلى أبعاد التنمية البشرية، أولا، وإلى أسس "نمو جيد"، من أن نعيد، في نقطة ثانية، تأطير الآفاق المقدمة على مستوى التنمية الاقتصادية.

1.4. إعادة تأسيس التنمية على الحريات

سبق أن بينا أن المقاربات السائدة في الماضي كانت تنطلق من الاعتقاد بأن السعي إلى النمو الاقتصادي ينتج، في الآن نفسه، التنمية الاقتصادية والاجتماعية. بل إن النمو الاقتصادي، حسب هذا المنظور، يعتبر شرطا ضروريا وكافيا لتحسين مستوى عيش السكان. يضاف إلى هذا أن إخفاق نماذج التنمية التي جرى تطبيقها على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عن حدود سياسات محاربة الفقر التي تقتصر على ميكانيزمات إعادة توزيع الدخل لصالح السكان الأكثر حرمانا. إن تصورا من هذا النوع للعدالة الاجتماعية، هذه المقاربة، علاوة على كونها تستوجب توفر فائض اقتصادي ومالي، فهي تظل ، في المدة الطويلة، عديمة الفعالية، بسبب التفاوتات المرتبطة بالشروط الدنيا وبالمخصصات الأولية لمختلف فئات الساكنة.

ويشكل المنظور المعتمد في هذا التقرير تحولا حاسما في المسارات السائدة إلى اليوم وعكسا للاختيارات المتعلقة بنظام النمو والسياسة الاقتصادية. بعبارة، يتعلق الأمر **بإعادة تأسيس للتنمية اعتمادا على مبدأ الحريات.** وسوف نركز على الجانبين النظري والاختباري.

■ أولا، تكمن أهمية "منظور الحرية" (سين Sen، 1999 في التمييز الذي يتيح القيام به بين "الحريات السلبية" أو الشكلية و"الحريات الإيجابية" أو الفعلية : حيث تشمل هذه الأخيرة، علاوة على الحقوق السياسية والمدنية المرتبطة بالديمقراطية (الحق في التصويت، وفي التعبير، والمشاركة، إلخ)، الإمكانيات التي تخول للأفراد في إعمال حقوقهم وفي تفعيل حرياتهم، وفي تشغيل الموارد المتوفرة لديهم. وبعبارة أخرى فإن الحريات الإيجابية تعبر عن **القدرة الفعلية** (وليس الحقوقية فحسب) للأفراد أو المجموعات في ترجمة **مواقعهم** الشكلية إلى تدابير فعلية وإلى **اشتغالات**. ضمن هذا المنظور ينبغي إدراك الحريات، في آن واحد، باعتبارها **سيرورات وإمكانات** (لتطوير الملكات الفردية).

■ يتعلق الأمر، ثانيا، برؤية **جوهرية** للتنمية توظف ثلاث قيم أو "أهميات" للحرية وتمزج بينها : قيمة **باطنة**، وقيمة **أداتية**، وقيمة **تكوينية.**

من ثمة، ينبغي النظر إلى الحريات العمومية والمشاركة السياسية والحقوق الديمقراطية من زاوية أهميتها **الباطنة** باعتبارها "خيرات أولية" و"دون السعي إلى تبريرها انطلاقا من آثارها الإيجابية على التنمية"(سين Sen، 1999). إلا أن المكون **العملي والأداتي** للحرية لا يقل أهمية عن ذلك في التنمية : فالحقوق الديموقراطية تشكل أيضا تحفيزات

سياسية تشجع مبادرات الأفراد، وشروعهم في الاعتماد على قواهم الخاصة وانخراطهم الإيجابي في التنمية. وضمن الأفق نفسه فإن الفرص الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والأمن الواقي المستديم تزيد من **قدرة** الفرد على العيش بحرية.

■ وهناك بعد آخر لمنظور الحرية يتمثل في واقع أن الحريات الأساسية والسياسية والاجتماعية (حرية المشاركة أو التعبير، الولوج الحر إلى التربية الأولية والصحة) ليست مجرد "نواقل" للتنمية أو حوافز عليها. بل إنها مضامين **مكوّنة** للتنمية. ولإدراك "أهمية" الحريات هذه، لا باعتبارها **غاية** فقط بل وباعتبارها **وسيلة** كذلك، يكفي التذكير بـ "مثال المجاعات" الذي أورده **أمارتيا سين** " : Sen (1989) إن انعدام المجاعات في الأنظمة الديموقراطية يزودنا بأوضح الأمثلة على هذا الارتباط (...) حيث لم يعرف أي بلد ديموقراطي المجاعات، بما في ذلك أفقرها. ويعود سبب ذلك إلى أن الوقاية من هذا الوباء لا تشكل أية صعوبة كلما كانت الحكومات تملك إرادة تفعيل تلك الوقاية. وبطبيعة الحال، فإن تعدد الأحزاب، وحرية الصحافة حرة والانتخابات تمنح للحكومة الديمقراطية حافزا سياسيا قويا على اتخاذ الإجراءات الوقائية".

إن المثال الذي يسوقه **سين**، والمعتمد على دارسة اختبارية ومقارنة واسعة، يوضّح علاقتين هامتين من "منظور التنمية المؤسسة على الحريات".

العلاقة الأولى تستخدم الدور **التكويني والأداتي**، الذي سبقت الإشارة إليه، للديموقراطية في التنمية وتشكّل، من ثم، رفضا للفرضية القائلة بأن الأنظمة السياسية الاستبدادية قد تكون أكثر فعالية في إنعاش التنمية وبأن الديموقراطية لا يمكنها أن تقوم في ظل شروط يطبعها الفقر والتخلف. أما العلاقة الثانية فتحدد سيرورة الفقر، باعتبارها سيرورة **حرمان من القدرات**، بحيث نجد أن استراتيجيات محاربة الفقر تكون أكثر نجاعة في بيئة تتسم بانتشار الحريات واتساع إمكانات الاختيار بالنسبة للأفراد والشعوب.

وتنسحب هذه الخلاصة على باقي المؤشرات المشكلة للتنمية البشرية : حيث ينزع معدل الحياة والتربية الأولية ومحاربة الأمية والولوج إلى الخدمات الصحية، إلخ. نحو التحسن في سياق تطبعه التحفيزات السياسية وتشكل (تلك المقاييس)، في تكامليتها، عاملا قويا لتدعيم الملكات الفردية والتحفيز على الشغل والإنتاج وخلق فرص الدخل.

ويتعين الاحتفاظ، فيما يلي، بجملة من الاستخلاصات لوسم بعض الآفاق المستقبلية بالنسبة للمغرب.
(أ) يهم الأول دور الدولة في تزويد الفئات الأكثر حرمانا بالقدرات البشرية. هذا الالتزام ينبغي له أن يعطي الأولوية، بصفة مندمجة وتراكمية، لميادين التربية الأساسية ومحاربة الأمية والولوج إلى العلاجات الصحية والماء الشروب والكهرباء، والبنيات التحتية الأساسية، إلخ. وتجد هذه الخيارات مبررها لا في حدة العجز المسجل وحدها فقط، وإنما أيضا، وبوجه خاص، في الإمكانات التي تفتحها من زاوية تحقيق اختيارات المواطنين، وتقليص الفوارق في الاقتدارات (capabilités) وتحسين باقي مؤشرات التنمية البشرية، وخاصة منها مستوى الدخل والنمو الاقتصادي.
(ب) من ثم فإن هذا الالتزام، ذا الأولوية، والمشترط لحد أدنى من النفقات العمومية، من شأنه أن يعيد إنتاج الاختلالات الهيكلية ذاتها ويؤدي إلى نفس حالات العجز الاجتماعي التي حصلت في الماضي إن لم يصاحبه توسيع للحريات الأساسية، والمشاركة، والمسؤولية، وتحكّم المواطنين في مصيرهم. إن بناء للقدرات البشرية اعتمادا على الحريات هو ما يضمن، في آخر التحليل، شروط استتباعية القرارات العمومية وسياسات الدولة، أي شروط الترجمة العملية للأهداف وتحويلها إلى نتائج ملموسة.

(ج) هناك استخلاص آخر يهم العلاقة القائمة بين النمو الاقتصادي والسياسات الاجتماعية، بعامة، وبين الإكراهات المرتبطة بتمويل هذه الأخيرة بخاصة. لقد أبرزت التجربة المغربية، على نحو واسع، فشل النماذج التي تجعل النفقات متوقفة على الإنجاز الافتراضي لنسبة عالية من النمو. وهو ما أدى إلى استنساخ للإكراهات الميزانية وإلى إعادة إنتاج الحلقة المفرغة لقوانين المالية. بالعكس من ذلك، نرى ضرورة إعادة تأسيس لنسق النمو على ترابطات ماكرو اقتصادية تمزج بين دينامية الإنتاجية ودينامية الطلب الجماهيري. هذه المنظومة الماكرواقتصادية "التوافقية" و"النافعة"- وغير المتنافرة مع معايير الانفتاح الدولية (من تنافسية خارجية، وإنعاش للصادرات وتحفيزات للاستثمار) من شأنها أن تؤسس سيرورة تراكمية تجمع بين الشروط الجوانية والبرانية للنمو، وبين دينامية توسيع السوق الداخلية والتحكم في العلاقات الخارجية.

(د) في الاتجاه نفسه، فإن إرادوية للدولة لا تعني أن القطاع الخاص سوف يظل محصورا في أدوار تكميلية. فعلاوة على خلق الخيرات والقيم، تساهم المقاولة العصرية في التحديث الاجتماعي، وتقنين العلاقة الأجرية، وتنظيم العلاقات المهنية. إن المعايير الاجتماعية الجديدة المبلورة على الخصوص من قبل المنظمة الدولية للعمل (المسؤولية الاجتماعية للمقاولة، العمل اللائق، منع تشغيل الأطفال، إلخ) أمست اليوم من المعايير المحددة للفعالية والتنافسية الدولية، والمحفزة للمقاولات الوطنية على إعادة تشكيل طرقها في التدبير فيما يخص احترام القوانين الأساسية للمأجورين وتطبيق قانون الشغل. إن هذه المبادئ، المنسجمة مع أهداف التنمية البشرية، تستلزم، من ثمة، تصويبا لـ "تبعية الطريق"، أي عكسا لنسق التنمية الذي يحركه، حتى الآن، الامتياز المقارن الأجري، ومحدودية الحق في الشغل أواللجوء إلى أشكال التشغيل غير المهيكلة والعرضية.

(هـ) يندرج هذا السياق ضمن الآفاق المفتوحة على الصعيد العالمي بخصوص الشغل والتشغيل. ذلك أن الأنماط المنتجة الواعدة تنزع إلى الرفع من قيمة الموارد البشرية، وتعبئة القدرات وإرساء الامتياز التنافسي على الجودة في كل من الخدمات، وسيرورات العمل والمنتوجات، ويتعين على الفرص المرتبطة بهذه النماذج الإنتاجية أن تشكل عامل تحفيز لدينامية جديدة في خلق مناصب الشغل المؤهلة، كما يتعين على هذا الانعطاف أن يكون مصحوبا باستراتيجية لتحفيز تشغيل الشباب، قائمة على مجموعة الأهداف التالية (العوفي، بنسعيد، 2005) :

- تحسين نظام الإعلام والمعرفة الخاص بالشباب في ميادين الشغل والبطالة والبطالة المقنّعة وشروط العمل والعلاقة بين التكوين والشغل، إلخ.
- دمج خطة تشغيل الشباب ضمن أولويات السياسات الاقتصادية ، وعم النظر إليها باعتبارها مجرد أثر تابع ؛
- مضاعفة فعالية أنظمة الوساطة على صعيد سوق الشغل ؛ تأهيل الوكلاء على المستوى الحرفي، لامركزية "الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات" (L'ANAPEC)، وربط تدخلاتها مع أحواض الشغل ومع السياسة الترابية الجديدة والتدبير المحلي للتشغيل والكفاءات ؛
- إقامة "شبكات جهوية للتربية ـ التكوين" (كما نص على ذلك ميثاق التربية) مع توسيعها لتشمل خدمات الوساطة في سوق الشغل؛
- ضمان تنسيق أفضل بين مختلف القطاعات المعنية بتشغيل الشباب ؛
- تقييم السياسات العمومية المتعلقة بالتشغيل؛ ذلك أن غياب الشفافية وقصور ميكانيزمات المتابعة والتقويم ينتج آثارا سلبية تمس بالأساس الشباب الأكثر هشاشة ؛

■ إعادة تحديد برامج تأهيل المقاولة والجمعيات المهنية أخذا بعين الاعتبار للمعايير الجديدة في مجال الشغل والتشغيل (تطوير الموارد البشرية، المسؤولية الاجتماعية، التكوين أثناء الشغل، العمل اللائق، الحريات النقابية، إلخ).

■ إعادة تشكيل العلاقات المهنية باعتبار رهانات تشغيل الشباب على قاعدة إجرائية متفاوض حولها بين الشركاء الاجتماعيين (اتفاقيات المقاولات، الاتفاقيات الجماعية).

■ أخيرا وليس آخرا، العمل على التطبيق الفعلي والاحترام الدقيق للمبادئ المرتبطة بالحق في الشغل.

(و) على المستوى البنيوي، يرتبط نظام النمو المنتج لمناصب الشغل بسياسة صناعية إرادوية ومندمجة تتوخى الغايات التالية :

■ تنمية علاقات التعاون البيقطاعي والتحالفات الاستراتيجية بين المقاولات ؛

■ تحسين التنافسية الترابية حول المناطق الصناعية أو الأنظمة الانتاجية المحلية ؛

■ الانخراط الإيجابي في "النظام الصناعي الجديد" (**فيلتز**، 2000). الذي هو قيد العمل على الصعيد العالمي.

(ز) بالإضافة إلى الآثار الحاسمة المترتبة عن السياسة الصناعية المندمجة بالنسبة إلى تقوية شبكة النسيج الإنتاجي، فإن هذه السياسة تساهم في تعميم الأشكال الأجرية للعمل (على حساب الأشكال التقليدية والهشة) وفي توسيع قاعدة المجتمع الأجري. وقد بينت الحصيلة التي تهم العلاقة بين النمو الاقتصادي وأنماط التشغيل سيرورة من "**التأجيرية المحدودة**" أو من "**اللاتأجير**" المرتبط بإخفاق استراتيجيات التصنيع. وهي سيرورة ذات طبيعة مفارقة بالنظر إلى نمط النمو التوسعي السائد، والقائم على مستويات ضعيفة من الإنتاجية ومن تكلفة العمل. من ثمة فإن تدعيم علاقات الزبناء ـ المزودين بين الفروع الصناعية من شأنه أن يولد دينامية من التشغيل المأجور تساهم في تحرير الاقتصاد والمجتمع من الأنماط اتقليدية للتشغيل وفي التخفيف من شروط "اللاحرية الاقتصادية" التي تشكلها البطالة أو أنشطة الكفاف.

(ح) وأخيرا، فإن منظور التنمية الصناعية الإرادوية والمندمجة يقتضي مايلي:

■ **تماسكية المؤسسة وتكاملية هيئات القرار**

■ القيام بالإصلاحات باعتماد **التفاوض العمومي والتوافق السياسي.**

يأخذ الشرط الأول بالاعتبار آثار مختلف المؤسسات على البنيات الاقتصادية في كليتها. كما أنه يأخذ بالاعتبار الارتباط المتبادل بين سيرورات القرار لدى الفاعلين. يضاف إلى ذلك أن **التراتبية المؤسسية** (**أوكي** Aoki،2001) بين مختلف المستويات الترابية وهيئات القرار تقتضي **تسويات مؤسسية ثابتة**؛ ذلك أن المؤسسات المركزية لا تنتج دائما آثارا تفاضلية ومتماسكة على المستوى المحلي؛ وبعكس ذلك، فإن للمؤسسات المحلية آثارا قد تطال التوازنات الماكرو اقتصادية (**بوايرBoyer**، 2004 ؛ **أمابلAmable**, 2005).

وهناك ميادين متعددة في حاجة إلى "تكاملية مؤسسية" أمثل: نظام التربية والتكوين والنظام الإنتاجي، التنمية القروية والتصنيع، إنعاش الصادرات وتوسيع السوق الداخلية، النظام المالي والنظام النقدي، نظام الميزانية والنظام الجبائي، النظام النقدي ونظام إنعاش الاستثمارات، سياسة إنشاء المقاولات من جهة وسياسة التحفير الأجري وحماية العمل من جهة ثانية، السياسات القطاعية القائمة على التنافسية الدولية والسياسات الوطنية، المندمجة والمستديمة، إلخ.

إن البحث عن "التكاملية المؤسسية" وعن تماسكها يصطدم، عامة، بصعوبات تعود إلى تضارب المصالح وإلى النزوعات القوية لدى الفاعلين. وهناك مقاربتان : مقاربة تكنوقراطية تهدف إلى النجاعة وإلى تحسين إيقاع تنفيذ القرارات، من جهة؛ ومقاربة تقوم على مبدأ **المشروعية السياسية** وتسعى إلى إشراك المواطنين عن طريق التشاور والتفاوض والتوافق، منجهة أخرى. من ثمة فإنه لا ينبغي النظر إلى المطلب الديمقراطي باعتباره نقيضا للنجاعة وللفعالية، بل إننا، بالعكس من ذلك، نجد أن "الحصيلة السياسية" منذ الاستقلال تنطوي على تكلفة باهضة مرتبطة بالعجز الديموقراطي وبالخصاص في الكفاءات.

إن **السيرورة الديموقراطية**، كما أسلفنا، لايمكن فصلها عن **التنمية البشرية**. ومن هنا فإن المقترحات التالية، المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، تندرج ضمن "براغماتية" عامة للإصلاحات مؤسسة على إجرائية التداول العمومي والتوافق.

2.4. سياسة اقتصادية في خدمة التنمية البشرية

استرجاع سيادة السياسة الاقتصادية

إذا كانت السياسة الميزانية قد توخت في المدة الطويلة أهداف التقويم بوجه خاص، فإنها لم تتمكن مع ذلك من التطور نحو أنماط من الضبط من شأنها أن "تصقل" النمو الاقتصادي. ذلك أن حدود الإنفاق الميزاني قليلا ما يتم ربطها بالإنتاج الداخلي وبقدرات الاقتصاد الوطني. وفعلا، فإن الإنفاق الميزاني كان ينزع للانجذاب نحو حدود تتجاوز قدرات الاقتصاد الوطني في الموارد. أما المداخيل الميزانية فسوف تخضع لهذا النمط من ضبط الإنفاق، مع تضخيمه. لقد كانت المداخيل مطبوعة، بشكل بنيوي وعلى المدى الطويل، بتقلب مزمن ترجع أصوله إلى المداخيل مثلما ترجع إلى النفقات المشار إليها أعلاه. من وجهة النظر هذه فإن إشكالية المداخيل الميزانية، وتقلبها بالخصوص، تجد نفسها داخلها (إصلاح النظام الجبائي، المداخيل الجمركية، مداخيل الاحتكار، إلخ) مثلما تجد نفسها على مستوى الإنفاق الميزاني المضبوط بشكل إداري والمنظم بدون إحالة كافية على دينامية الإقتصاد الوطني. أما عن السياسات النقدية المتبعة خلال الخمسين سنة الأخيرة، فقد كان يطبعها، عموما، نوع من الأرثوذوكسية. ومقارنة مع تركيا، مثلا، التي عرفت معدلات تضخم ذات رقمين منذ الثمانينيات، فإن السياسة النقدية الوطنية نادرا ماتم اللجوء إليها كأداة لإنعاش اقتصادي ظرفي، باستثناء السنوات 1973 ـ 1977، حيث تم التحكم في تطور معدل الصرف، مع ميل إلى تنميته.

لقد تطورت السياسات الإقتصادية، على امتداد نصف القرن الماضي، ضمن الحدود الضيقة للتقويم (سياسة الميزانية) والنقدية (السياسة النقدية). وفي مثل هذه الشروط لا يمكن لمعدل النمو إلا أن يكون متواضعا في الزمن الطويل وبصفة عامة، فإن النمو الاقتصادي عرف في المدة الطويلة تطورا متقلبا، كما أن السياسات الماكرو اقتصادية التي ظلت خاضعة للضبط الإداري والتنظيمي لم يكن بوسعها أن تسمح بتحقيق متوسط للنمو مرتفع وقار.

لقد تدهورت المؤشرات الاجتماعية الأساسية منذ الاستقلال، كما ارتفع معدل البطالة الحضرية لينتقل من 10٪ إلى 20٪. أما النفقات الإجتماعية (في التعليم والصحة) فإنها لم تتطور، عمليا، بالمقارنة مع نسبة الناتج الداخلي الخام خلال هذه الفترة الطويلة، وذلك في وقت تضاعفت فيه الساكنة مرتين عام 1981 وثلاث مرات عام 2003 بالمقارنة مع الستينيات.

وانطلاقا من النتائج السياسية المحصل عليها، يبدو أن السياسات الماكرو اقتصادية وسياسات التنمية قد بلغت حدودها. وسيكون من الصعب مواصلة السياسات ذاتها باعتبار التحديات الإقتصادية والإجتماعية التي سيتعين على المغرب مواجهتها خلال العشرين سنة المقبلة.

آفاق النمو بالنسبة لحياة كريمة ولائقة

يتوقع المحللون، على المستوى العالمي، متوسط نمو يقدر بـ 3,2٪ خلال عشرية 2000 ـ 2010. وسينخفض هذا النمو في العشريتين الموليتين : 3٪ خلال 2010 ـ 2020، و2,7٪ خلال 2020 ـ 2030. من ثمة فإن متوسط النمو المتوقع يقدر بـ 3٪ خلال ثلاثين سنة المقبلة (2000 ـ 2030)، أي 0,25٪ أقل من المتوسط الذي تم تسجيله بين عامي 1970 و2000 (CEPII، 2001). وقد تم التمييز بين ثلاث مناطق : المناطق الغنية، المناطق ذات المداخيل الوسيطة والمناطق الفقيرة. ويندرج المغرب ضمن مجموعة البلدان ذات المداخيل الوسيطة.

البلدان المنتجة للبترول والتي يتوقف نموها على منتوج واحد هي أقل تطورا من حيث النمو

يعتبر النمو نتيجة لإسقاطات متغيرات خارجية المنشأ، مثل ارتفاع عدد الساكنة النشيطة، الاستثمار في الرأسمال البشري (التربية ، التكوين، إلخ) والاستثمار في الرأسمال المادي. وقد وضعت فرضية بخصوص النمو الأقصى لمعدل الاستثمار بالنسبة للبلدان ذات المداخيل الوسيطة ترى أن هذه البلدان تستفيد انطلاقا من العشرية الحالية من إندماج دولي أفضل. "حيث سيتم تيسير انطلاقة بلدان مثل تركيا وجنوب شرقي أوربا وبلدان أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط غير البترولية اعتمادا على تكثيف صلاتها بالاتحاد الأروبي" (م.س. ص 36).

لقد تم تحديد تطوّر الناتج الدخلي الخام في سياق من "النمو الاقتصادي المدعوم، والنمو الديموغرافي المتناقص، والتقدم التقني وهي عمليات تتم بالإيقاع نفسه الذي تم تسجيله خلال الثلاثين عاما الأخيرة" (م.س. ص 36). وفيما يتعلق ببلدان شمال إفريقيا، يتوقع أن تعرف البلدان المنتجة للنفط ارتفاعا في ناتجها الداخلي الخام يقدر بـ 2٪ في المتوسط خلال الثلاثين سنة القادمة، وهو إيقاع لا يختلف إلا قليلا عن متوسط أدائها خلال فترة 1970 ـ 2000. بمقابل ذلك، ومثلما كان عليه الحال من ذي قبل، فإن البلدان غير البترولية في المنطقة سوف تنمو بشكل أسرع وتحافظ على معدل نمو مرتفع، بين 3,5 و4 إلى حدود عالم 2030 (م.س. ص36).

ومن هذا المنظور، على السياسات الماكرواقتصادية المغربية أن تواجه عدة تحديات :

(أ) نمو أكثر قوة : يتعين القطع مع وضعية الفتور الذي عرفه النمو قرابة خمسين عاما : حوالي 5 خلال سنوات 1960 ـ 1980، ثم 4٪ خلال سنوات 1980 ـ 1990، كي يثبت عند 3٪ خلال سنوات 1993 ـ 2002. إن الاقتصاد المغربي لا يمكنه، بهذا الإيقاع، إلا أن يراوح في مكانه خلال السنوات المقبلة، وذلك كيفما كانت حالة الزراعة.

إن التوقعات في أفق عام 2030 بالنسبة للبلدان غير البترولية في المنطقة تخلص إلى معدل نمو متوسط. وستحقق البلدان ذات السياسات الماكرو اقتصادية الأكثر ملاءمة، والمندمجة اندماجا إيجابيا في الاقتصاد الجهوي والعالمي، معدلات نمو أرقى، تتراوح في المتوسط بين 3٪ و4٪، في حين ستظل معدلات البلدان الأخرى ثابتة إن لم تنخفض أو تتراجع.

وبحكم تباطؤ النمو الديموغرافي للمغرب، فإن عوامل النمو مازالت تتمثل في وجود ساكنة شابة، مع أنها تتوفر على مستوى ضعيف في التكوين. أما عن العاملين الآخرين، أي الاستثمار المادي والتقدم التقني، فإنهما لايساعدان على النمو إلا إذا تمت مزاوجتهما برأسمال بشري أعلى قيمة.

يضاف إلى ذلك أن سيناريو النمو المتراوح بين 3٪ و4٪ حتى عام 2030 في بلدان إفريقيا الشمالية غير المنتجة للبترول يمثل، بالنسبة للمغرب، نسبة لا مناص من تجاوزها. ذلك أن نسبة 4 من النمو لن تزيد سوى في تفاقم النتائج الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في آن.

ولمواجهة ظواهر النكوص الاجتماعي والبشري المرتبطة بالمسارات السابقة، يتحتم على السياسات الماكرواقتصادية أن تستوعب جملة من "القطائع" الراهنة التي تعرفها قطاعات التجارة والصناعة والمالية والخدمات، وأن تندرج بصفة إيجابية في المسارات الجديدة وأن تتصدى للإكراهات الخارجية **بالفرص الاقتصادية وبالتسهيلات الاجتماعية وبالاشتغالات** الماكرواقتصادية التي تتيحها التنمية البشرية وتوسيع نطاق اختيارات الفئات المعوزة والارتقاء بقدراتها الذاتية.

(ب) انفتاح متحكم فيه. على الصعيد الميكرواقتصادي والقطاعي، لابد لاتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع الاتحاد الأوربي ومع الولايات المتحدة الأمريكية أن تنعكس على أداء المقاولات والقطاعات والفروع. وفي مواجهة اقتصادات تطبعها أنماط الضبط ال فوردي وما بعد الفوردي (الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية) قد يبدو من المفارق ومن غير المنتج الاستمرار في الاعتماد، في حالة المغرب، على سياسات اقتصادية خاضعة للضبط الإداري، وغير موظفة لـ **"الاقتدرات"** (Capabilités) التي توفرها التنمية البشرية.

وكما سبقت الإشارة ، فإن الانفتاح الاقتصادي ليس هو الحل الأمثل (بنسيدون Bensidon، شوفالييه Chevalier، 2002" : إذا كان الانفتاح يساعد على التنمية فإنه لا يشكل شرطها الكافي. وقد أبرزت مختلف الدراسات الطبيعة المعقدة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي؛ حيث أن الاختلال يؤدي إلى فشل عملية التحرير التجاري. إن القدرة على وضع الإصلاحات الماكرو والميكرواقتصادية المرافقة للانفتاح (الإصلاح الجبائي، تحسين ولوج المقاولات إلى التمويل، الإصلاح القانوني) لا تقل أهمية عن الانفتاح ذاته. يضاف إلى ذلك أن الانفتاح، بما يعنيه من تعرض للصدمات، يتطلب اعتماد سياسات للتقويم الماكرو اقتصادي قد يعيقها ضعف المؤسسات المكلفة بتدبير الصراع بين المصالح".

وكما سبق أن لاحظنا بخصوص السياسات المالية والنقدية، فإن الانفتاح الاقتصادي، خاصة على بلدان الاتحاد الأوربي، سوف تنجم عنه ، في غضون السنوات العشرين المقبلة، آثار تهم بلورة السياسات الماكرواقتصادية ووضعها حيز التطبيق. وإذا ما افترضنا معدلا للنمو يتراوح بين 3 و4 فإنه يصبح من الضروري إعادة صياغة السياسات الماكرواقتصادية واعتماد نمط للضبط مستبطن، على **نحو تكويني**، لمبادئ التنمية البشرية.

أما على المستوى المالي فإن الانفتاح التجاري على أوروبا من شأنه أن يدعم أكثر الموقف الميز للاقتصاد المغربي. كما يمكن للعملة الأوروبية أن تشكل عنصرا مؤهلا إذا ما تأكدت قدرة السياسة الماكرو اقتصادية (المالية والنقدية) على التكيف وعلى الاندراج الإيجابي في السوق الأوربية.

(ج) زراعة مكثفة، تنافسية ومستديمة. يتمثل الرهان الزراعي في الانتقال نحو زراعة مكثفة، تنافسية ومستديمة، من الناحية الاجتماعية والسياسية والبيئية. ويمكن لسياسة تهدف، في ظل الشروط الحالية، إلى "الاندماج المربح" ضمن المنظومة الدولية، أن تكون لها آثار وخيمة على العالم القروي الذي يشكل وضعه البنيوي العائق الأكبر أمام تحرير المبادلات؛ وهو ما يستوجب دينامية تجمع بين الإصلاحات الداخلية وبين سيرورة من "الانفتاح" المتحكم فيه والمتفاوض حوله. إن تحديث الزراعة يشترط تفعيل دور الدولة في بلورة المنظور الاستراتيجي وفي ضبط وترجمة

التوافق بين مختلف الفرقاء (المنتخبون، الشركاء الاجتماعيون، المجتمع المدني، الرأي العام، إلخ) حول الاختيارات الملزمة لكافة الأطراف (وظائف الزراعة ومكانة العالم القروي في تنمية البلاد والإصلاحات الداخلية المسبقة، ومضمون الأمن الغذائي المطلوب ومستواه، ودرجة تحرير المبادلات وأشكالها، وأنماط الضبط الاقتصادي والاجتماعي الملائمة، والحفاظ على الموارد الطبيعية، إلخ).

ويتعين على الدولة القيام بإعادة هيكلة شاملة بالسياسات الملائمة التي من شأنها أن تخفف حدة الصدمات، وتساعد على التكيف وتصون شروط العيش اللائق بالنسبة لأغلبية الساكنة.

(ب) محاربة ضد البطالة البنيوية. سوف تنتقل عروض العمل، حسب ميل معدلات النشاط، من 10,9٪ ملايين عام 2005 إلى 13,8٪ مليون عام 2014 وإلى 16,6٪ مليون عام 2024، وهو ما يمثل عرضا إضافيا سنويا يبلغ 293,000 و 263,000 على التوالي. ومع أخذ الهجرة القروية بعين الاعتبار، فإن أكثر من 90٪ من تزايد عروض العمل سوف يعرفها الوسط الحضري. ويمكن التفكير في الآفاق التالية :

- لكي يتم الحفاظ على النسبة الحالية للبطالة إلى حدود عام 2024، يتحتم إحداث مناصب للشغل يصل عددها في المتوسط إلى 285,000 بين عامي 2005 و2014، وهو ما يتطلب تحقيق معدل لنمو الناتج الداخلي الخام يفوق 4,7٪ خلال السنوات العشر المقبلة. وخلال الفترة 2015 ـ 2024، ينبغي أن يتواصل المجهود بمتوسط سنوي يبلغ 276,000 منصب، أي بمعدل نمو 4,4٪ في السنة للناتج الداخلي الخام.
- لتحقيق تقليص في نسبة البطالة يصل إلى 10٪ في أفق عام 2014 وحتى عام 2024، يتعين إنجاز حد أدنى من النمو يقدر بـ 5٪ وإحداث 311,000 منصب شغل في المتوسط بين عامي 2005 و2014 ، ثم 4,4٪ من النمو و250,000 منصب شغل سنوي في الفترة اللاحقة.
- وأخيرا يتجلى السيناريو الأكثر طموحا في الوصول إلى نسبة 6٪ في أفق عام 2024، وهو ما يفترض معدل نمو يصل إلى 5,4٪ و إحداث 366,000 منصب شغل في المتوسط بين عامي 2005 و 2014 و260,000 منصب شغل بين عامي2015 و2024.

(هـ) إعادة مأسسة الأنشطة غير المهيكلة : تختلف الرهانات المرتبطة بالقطاع غير المهيكل وذلك حسب الفئات : الأفضل وضعية (المشغلون، الفئات الأكثر هيكلة نسبيا، إلخ) والأسوأ حظا (المأجورون غير المؤهلين، النساء والأطفال). ويتعين تحديد طبيعة المتدخل اعتبارا لمكونات القطاع غير المهيكل.

فيما يتعلق، أولا، بالاستراتيجيات الموجهة نحو المقاولات الصغرى، يبدو من الأنجع تحييد الإكراهات التي تثقل كاهلها وضمان استقرار محيطها. وإن اعتماد الأشكال المؤسسية من شأنه أن يوفر جملة من المكاسب من قبيل الولوج إلى أشكال القرض والطلبات العمومية، إلخ. إلا أن التحول من النمط غير المهيكل إلى النمط المؤسسي يفترض تغييرا في آليات التنظيم والمعايير والقواعد التدبيرية :

- **وضع إطار مؤسسي ملائم.** إن المقاربة التي ترى أن إعفاء القطاع غير المهيكل من المراقبة القانونية والإدارية والجبائية هو من الشروط التي تضمن نموه وإزدهاره مقاربة لا تستقيم. ومن ثمة على الدولة أن تقوم بوظيفة تعويض خصاص السوق والحث على التنمية الاقتصادية عن طريق تسهيل الولوج إلى القرض، والاستثمار في البنيات التحتية والكشف عن الموارد البشرية. كما أن على النظام الجبائي أن يتسم بالمرونة وبالتكيف مع خصوصيات الوحدات غير المهيكلة. أما على المستوى القانوني فإن بعض التقنينات لها ما يسوغها من الناحيتين

الاقتصادية والاجتماعية وينبغي، من ثمة، العمل على تطبيقها (الحماية الاجتماعية للعمال، قواعد الوقاية والصحة والسلامة، إلخ) ؛ كما يتعين تحسين أخرى (الضريبة).

- **تحسين البيئة التجارية والمالية،** وذلك بتدعيم العلاقات مع القطاع المهيكل، بشكل يمكّن من تطوير سيرورة للتصنيع داخلية المنشأ ومتمفصلة مع بعض الأقسام من الصناعة التقليدية. وفي السياق نفسه، فإن وضع **سياسة قروض انتقائية** من شأنها أن تشكل حافزا على الهيكلة.
- خلق علاقات **للوجيهة** (Interface) بين **القطاع غير المهيكل والأنشطة العصرية** على المستوى التنظيمي، وذلك عن طريق دعم القدرات الجمعوية، وتجميع صغار المنتجين المستقلين.

وبالموازاة، يتعين القيام بالتدابير التالية التي تخص مجال سياسات التشغيل والعمل :

- تركيز الجهود على الوضعية الخاصة ببطالة الخريجين الذين يجدون فرصا للشغل في إطار الأنشطة غير المهيكلة.
- **كما تتطلب الفئات الأكثر هشاشة، مثل الأطفال والنساء، آليات استثنائية.** إن تبني المعايير الاجتماعية مثل المنع التدريجي لتشغيل الأطفال، ومحاربة أشكال التمييز التي تمس النساء في مجال التكوين والولوج إلى التربية والشغل، وتحسين شروط العمل، إلخ، هي من الأهداف ذات الأولوية من منظورالتنمية البشرية.
- **دعم التكوين والتربية داخل القطاع غير المهيكل.** ليس بمقدور الوحدات غير المهيكلة أن تضطلع لوحدها بدور تكوين الشباب، ولاأن تحل محل نظام التكوين المهني. من ثمة يتوجب ربط أنظمة التكوين بأنماط نقل الكفاءات الموظفة داخل الوحدات غير المهيكلة.
- **وضع شبكة للحماية الاجتماعية الدنيا** بالنسبة لليد العاملة، بتكلفة ملائمة، وبشكل يجعلها متجانسة مع الأنساق التنظيمية للمقاولات الصغرى (نسبة مساهمة ضعيفة، على سبيل المثال).

(و) مقاولات ناجعة اقتصاديا ومسؤولة اجتماعيا: يتيح استخلاص سيناريوهين اثنين :

- مواصلة الإصلاحات البنيوية التي انطلقت في التسعينيات والتي أفضت، بالرغم من تعارضها مع الطبيعة التقليدية التنظيمية والثقافية السائدة، إلى اعتماد النمط المساهمي (actionnarial) لحكامة المقاولة، على أن يفضي ـ نظريا ـ إلى خلق القيمة بالنسبة للمساهم وإلى تحسن في مؤشرات التنمية البشرية. وقد أبانت الأزمة الآسيوية والأزمة الأرجنتينية عن حدود مثل هذا النموذج (بواير Boyer، دوهوف Dehove، بليون Plihon، 2004.
- تشجيع نموذج Stakeholders لحكامة المقاولة الذي يأخذ في الاعتبار مصالح مختلف "الأطراف الفاعلة" (المساهمين، المأجورين، المستعملين، المجموعات الترابية، إلخ) ويعتمد مبدأ المسؤولية الاجتماعية، والذي ينزع إلى استيعاب أهداف التنمية البشرية واستبطانها.

هذا السيناريو يفترض، علاوة على اعتماد سياسة إرادوية ومندمجة للدولة (سياسة اقتصادية انتقائية، تدعيم الطلب الداخلي، خلق خارجيات إيجابية، إلخ) تحولات جوهرية داخلية وخارجية ترقى بشروط الفاعلية بين أداءات القطاع الخاص ومؤشرات التنمية البشرية.

أما على الصعيد الدولي فإنه يتعين على السياسات الدولية المتحكمة في التجارة والتمويل أن تمنح هوامش أوسع لبلدان الجنوب (التخلي عن الاشتراطية، التبادل الخاص والتفاضلي)، كما يتعين اعتماد قواعد جديدة بالنسبة للاستثمارات المباشرة الأجنبية لحماية السكان وأمنهم، خاصة في البلدان السائرة في طريق النمو.

وأما على الصعيد الوطني فإن القطاع الخاص مدعو لتبني أنماط تنظيم وتدبير تربط البحث بالمردودية المالية وبمبادئ المسؤولية الإجتماعية والأخلاقية للأعمال، والمبادرة الخاصة بقيم التضامن، بمؤشرات التنمية البشرية. يتعلق الأمر باستبطان مصالح واختيارات مختلف الأطراف ضمن استراتيجيات المقاولات، وترجمة **الأنشطة الأولية** الخاصة بالتنمية البشرية (البرامج الاجتماعية الخاصة بالصحة والتربية ومحاربة الأمية، الاختيارات التكنولوجية المساعدة على خلق مناصب الشغل وعلى التعلم، التحفيزات الأجرية، إنعاش المساواة المهنية بين الرجال والنساء، إلخ) ضمن ممارسات ومسلكيات القطاع الخاص. وينظر إلى المقاولة، من هذه الزاوية، ليس فقط باعتبارها فضاء لخلق القيمة وتوزيع الخيرات، بل باعتبارها أيضا مكانا يتقاطع فيه التحديث الاجتماعي، واكتساب **القدرات** وتفعيل **الحريات الإيجابية** على أوسع نطاق.

وفي المحصلة، إذا كان الرفع من معدل النمو إلى مستوى من شأنه أن يقلص البطالة يتطلب، في سياق تنافسي، انسجاما متواصلا بين السياسات الماكرواقتصادية واستراتيجيات المقاولة، فإن أي محاولة للحد من الخصاص في القدرات يستلزم، فضلا عن ذلك، اختيارا إرادويا لصالح أنماط من التنمية ترتكز على الحريات وتساهم في منح **الاقتدارات** (capabilités) الوظيفية والأساسية لتوفير "حياة كريمة ولائقة" للفئات الأشد عوزا وهشاشة (**نوسباوم**، Nussbaum، 1990، **نوسباوم وسين** Sen، 1990.

القدرات الوظيفية الأساسية من أجل حياة كريمة ولائقة

تجد الآفاق التي ألمحنا إليها مسوغاتها في ضرورة إعادة تأسيس للترابطات الماكرو ـ اقتصادية على منظومة التنمية البشرية. إن النمو الاقتصادي لا تحدده فقط شروط الارتقاء **بالحريات الإيجابية** وتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بل إن الرفع من القدرات **الوظيفية الأساسية (نوسباوم**، 1990، **نوسباوم وسين)** للأفراد والمجموعات الأكثر فقرا من شأنه أن يشكل العامل الذاتي الحاسم في دينامية النمو.

وتقوم هذه الفرضية العامة، في حالة المغرب، على أهمية الخصاص في القدرات الناجم عن فك الارتباط بين النمو الاقتصادي من جهة، وبين التنمية الاجتماعية والبشرية من جهة أخرى. وهو ما أدى إلى **"تبعية طريق"** بالنسبة للسياسات الاقتصادية. وعكس ذلك، فإن الرجوعية (résilience) **الاقتصادية والاجتماعية** تستمد أسبابها من **الرجوعية البشرية**؛ وهو ما يستلزم استرجاع شروط **الحياة الكريمة واللائقة** بالنسبة لكافة الفئات التي توجد في وضعية من التخلف البشري.

ويشكل مبدأ **الحياة الكريمة واللائقة**، في خصوصيته، عاملا **للرجوعية البشرية**؛ وقد يجد ترجمته العملية في تفعيل القدرات الوظيفية الأساسية التالية :

أ- القدرة على عيش حياة بشرية مكتملة مطبوعة منذ الولادة بالكرامة والعيش اللائق؛

ب- القدرة على العيش بصحة جيدة طيلة الحياة، وعلى الاستفادة من العلاجات الأساسية، ومن وسائل الوقاية من الأمراض، ومن تغذية ملائمة وسليمة؛

ج- القدرة على الحصول على سكن لائق، حيث تمثل مدن القصدير والمساكن غير الصحية أسبابا للمعاناة القصوى ولانعدام الأمن البشري ولغياب الكرامة، بالنسبة للأسر الأكثر حرمانا؛

د- القدرة على الاستفادة من التربية الأساسية ومن التكوين على امتداد الحياة؛

هـ- القدرة على الحصول على عمل مأجور يضمن للفرد دخلا يؤمن حاجياته الأساسية وحاجيات أبنائه ويخلصه من كل تقييد على كرامته؛

و- القدرة على الحصول على عمل لائق والاستفادة بشكل كامل من الحقوق الأساسية؛

ز- القدرة على التخلص من التسول، ومن العمل المنزلي، ومن أنشطة الكفاف، ومن انعدام الأمن البشري (الانحراف، العنف، إلخ) ومن انعدام الحرية الاقتصادية ومن الإقصاء الاجتماعي (البطالة والبطالة المقنعة وعرضية الشغل والفقر)؛

ح- القدرة، بالنسبة للأطفال، على التحرر من الحاجة إلى العمل، التي تجازف على نحو مفر منه بالفرص المفتوحة أمامهم، وتساهم في إضعاف إمكانياتهم بصفة نهائية.

ط- القدرة، بالنسبة للنساء، على الاستفادة من نفس الحريات الإيجابية التي يتمتع بها الرجال، امتلاك نفس الحقوق في "حياة جيدة" كريمة ولائقة.

ي- القدرة ، بالنسبة للرجال والنساء معا، على أن يكونوا فاعلين في التنمية البشرية، وذلك بمشاركتهم الفعلية في سيرورة وضع السياسات العمومية وفي تنفيذها وتقويمها ومراقبتها.

ردمك
9954-405-21-6

إيداع قانوني
2005/2613